WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

دفع الشبهات عن علم القراءات وأهل التحريرات (إصدار ٥)

الْمُفْلِقُ عَلَى مَا فِي الْمُشْرِقِ، ويليه: الْمُسْكِنَات النَّدِيَّة في الرَّدِّ عَلَى التَّقَوُّلَات الْإِسْنَادِيَّة

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده، ولم يجعل له عوجا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وبعد:

فهذه الرسالة هي الإصدار الخامس ضمن سلسلة دفع الشبهات عن علم القراءات[١]، وأهل التحريرات، وهي رسالة صغير حجمها، كبير -إن شاء الله- فائدتها، وهي في الحقيقة عبارة عن رسالتين:

الأولى: أسميتها : **الْمُفْلِق عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْمُشْرِقِ**.

والثانية: **الْمُسْكِنَات النَّدِيَّة فِي الرَّدِّ عَلَى التَّقَوُّلَات الْإِسْنَادِيَّة**.

فأما الأولى؛ **الْمُفْلِقُ عَلَى مَا فِي الْمُشْرِقِ**: فالمراد منها التعقيب على ما قرره الشيخ الفاضل: **صالح بن عبد الله بن حَمَد العُصَيْمِي** في كتابه: **الْمُشْرِق بِتَصْحِيحِ سَنَدِ الْإِقْرَاءِ فِي الْمَشْرِقِ**، أراد بذلك ما ورد عند المشارقة من إسنادهم القراءة من طريق عبد الرحمن بن شحاذة اليَمَنِيَّ (٩٧٥- ١٠٥٠ هـ)، عن شيخه علي بن غانم الْمَقْدِسِي (٩٢٠- ١٠٠٤ هـ)، عن أبي الجود محمد بن أحمد السَّمَدِيسِيّ (٨٥٣- ٩٣٢ هـ) عن شهاب الدين أحمد بن أسد الأُمْيُوطِي (٨٠٨- ٨٧٢ هـ)، عن الإمام محمد ابن الجزري (٧٥١- ٨٣٣ هـ).

---

[١] وهي على الترتيب: ١-الاختيار في القراءات، معناه، وأقسامه، وعلله، وأسبابه، وأحكامه، وشروطه. ٢- أصول علم القراءات، وعلم التحريرات. ٣-علم التحريرات؛ مبادئه، ونشأته، وتطوره، وأصوله وضوابطه. ٤- التركيب في القراءات، معناه، وما يجوز منه وما يمتنع، وهذا الخامس.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وزعم الشيخ في هذا الكتاب أن سوق الإسناد بهذا النسق لا يصح، وأنه إسناد مُلَفَّقٌ (مركب) من إسنادين على جهة الوهم أو الغلط من بعض المسندين، وسيأتي نص كلامه في ذلك، والتعقيب عليه إن شاء الله.

وأما الرسالة الثانية: **الْمُسْكِنَات النَّدِيَّة في الرَّدِّ عَلَى التَّقَوُّلَات الْإِسْنَادِيَّة** فالمراد منها التعقيب على بعض المقالات التي نشرها أحد الباحثين المنتسبين إلى علم القراءات، وهو ما نشره تحت عنوان: **مسائل إسنادية**[٢]؛ ذكر فيها جملة من المسائل تتعلق بأسانيد القراءة عند المتأخرين؛ أراد أن ينبه على بعض الأخطاء الواردة –على زعمه– في الأسانيد المعتمدة عند القراء، وعند جماعة المحررين.

والقاسم المشترك بين هاتين الرسالتين هو أن متعلق كل واحدة منهما هو أسانيد القرآن العظيم عند القراء فيما بعد زمان إمام القراء وشيخ المحققين عند المتأخرين وسند المقرئين الحافظ الحجة شيخ الإسلام وسابق الأعلام: **محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري** (٧٥١– ٨٣٣ هـ).

فمحل الاشتراك هو هذا المذكور، ولا ينبغي أن يتوهم متوهم بسبب جمعنا التعقيب عليهما في مكان واحد استواء تلك المقالات (**مسائل إسنادية**) بذلك الكتاب (**الْمُشْرِق بِتَصْحِيحِ سَنَدِ الْإِقْرَاءِ فِي الْمَشْرِق**) في طريقة طرح المسائل أو عرضها أو بيان المراد منها أو تقرير النتائج البحثية، فإنهما قد اختلفتا في المنهجية العلمية اختلافًا كبيرًا وتباينتا تباينًا ظاهرًا؛ من حيث

[٢] انظر: المقالات المذكورة لصاحبها الأستاذ السالم الجَكَني الشِّنْقيطي، منشورة على صفحته وغير ذلك، أفادنيها بعض الفضلاء.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

اتبع صاحب الْمُشْرق المنهجيةَ العلمية في كتابه، وإن لم يوفها حقها؛ كما سيأتي بيانه، بخلاف تلك المقالات المذكورة فإنها قد خلت من ذلك، على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

وهذه الرسالة الأخيرة في التعقيب على تلك المقالات أكثر تعلقًا بموضوع هذه السلسلة الموسومة بـ: **دفع الشبهات عن علم القراءات وأهل التحريرات**؛ لما ورد في تلك المقالات من التشنيع على أئمة أهل الأداء وعلماء التحريرات.

وأما كتاب المشرق فإنه لم يخرج عن طور المسائل العلمية التي يقع فيها الاختلاف بين الناس، فكم من مصيب وكم من مخطئ، ونحو ذلك الاختلاف سائغ، وهو من أسباب ثراء العلم وحل المشكلات، والحمد لله الذي جعل فيه سعةً، وأعطى الأجر الجزيل لمن أخطأ من المجتهدين، وضاعفه لمن أصاب، ما التزم أصحابه في ذلك الطريق السديد، وتلبسوا بالإنصاف وتجنبوا الأهواء والتعصب الممقوت.

وذلك البحث المذكور للشيخ صالح العُصَيْمِي كان قد كتبه قديمًا منذ ما يقرب من عشرين سنة، ولم أعلم أنه رجع عما قرره فيه، أو أصلح فيه شيئًا؛ فإن كان فعل ذلك فيكون فيما كتبته هاهنا مزيد بيان، وإن لم يكن فعل ذلك فيكون تعقيبًا على ما كتبه، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

وقد عرضت هذا البحث على أساتذة فضلاء من أهل هذه الصناعة، ممن لهم الاعتناء التام بعلم الرواية روايةً وإسنادًا وإقراءً وتحريرًا، فأقروا ما فيه ولله الحمد والمنة، وأبدوا ملاحظاتهم على بعض نقاطه فأجبتهم إلى ما سألوا من إصلاح تلك النقاط، وأتقدم بالشكر لفضيلة الشيخ المقرئ الباحث: **فؤاد خطاب الجابري** على ما قدمه لي من مساعدة في هذا البحث بإرسال جملة من الإجازات التي لم تكن أصولها عندي، وكانت سببًا في إثراء هذا البحث، كما كتب

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

كلمة أستهل بها هذا الكتاب كالتقديم له قبل الشروع في موضوع البحث، فجزاه الله خيرا، ووفقنا لخدمة كتابه، وجعلنا من العالمين العاملين، وجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم.

وكتبه أفقر العباد إلى ربه: **عمرو بن عبد الله الْحُلْوَانِي الْمِصْرِي**.

بمدينة حلوان من الديار المصرية في أخريات شهر صفر سنة ١٤٤٧ هـ.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،

أما بعد؛

فهذان بحثان للشيخ المُحَقِّق الفاضل: **عمرو بن عبد الله الحلُواني المصري**- متع الله بعمره، وزاده من فضله، **الأول** منهما بعنوان «**المُفْلِق على ما في المُشْرِق**» بيانٌ للخطأ المنهجي في كتاب: «**المُشْرِق بتصحيح سند الإقراء في المَشرق**» الذي ألفه الشيخ الفاضل: **صالح بن عبد الله العُصيمي**؛ إذ لم تُستوف في هذا الكتاب مصادر البحث، ولم يُسلك فيه مع ذلك الجادة في الترجيح؛ فكان الخطأ في النتيجة؛ وربما لو سلك الجادة في الترجيح لكانت النتيجة مرضية.

و**الآخر** بعنوان: «**المُسْكنات النَّدية على التَّقَوُّلات الإسنادية**»، وهو ردٌّ على مجموع مقالات للشيخ: **السالم محمود الجكني الشنقيطي**، وهي مقالات أبانت عن خطأ في فهم حقيقة علم تحرير القراءات، وغفلة عن منهجية العلماء في هذا الفن؛ إذ أخطأ في مقدماته ونتائجه، ثم انزلق في أمر خطير لا تُحمد عقباه- وهو الذمُّ بلا وجه حقٍّ في علماء أجلَّاء شهد لهم أهل الفن بالرسوخ في العلم؛ إذ تهجَّم على العلَّامة الإزميري والعلَّامة المُتولي؛ فرماهما وغيرهما بالنقائص التي تليق تصريحًا مرة وتعريضًا مرة، فجمعت مقالاته هذه بين سَوءتين- سوء الفهم وسوء الأدب.

وهذان البحثان بيَّن فيهما الشيخ المُحَقِّق الصواب، وأزال الغَبَش، وحقَّق بهما سنة التدافع بين الحق والباطل؛ فجزاه الله خيرًا على ما بيَّن وحقَّق.

وكتبه: **فؤاد محمد خطاب الجابري الدمنهوري**

مقرئ القراءات الأربعة عشر، والباحث في أسانيد القرآن الكريم

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الرسالة الأولى: الْمُفْلِقُ عَلَى مَا فِي الْمُشْرِقِ

هذا المبحث جعلته للتعقيب على ما قرره الأستاذ الفاضل صالح العُصَيْمِي في كتابه الموسوم بـ: "**الْمُشْرِقُ بِتَصْحِيحِ سَنَدِ الْإِقْرَاءِ فِي الْمَشْرِقِ**"، وهو بحث جيد اقترب فيه صاحبه من المنهجية العلمية الصحيحة؛ كما تقدم، وذلك أنه أمعن النظر في الأثبات والإجازات حتى خرج بناتجه، فليس هو كتلك المقالات التي سيأتي التعليق عليها في الرسالة التالية، بل لكلامه حظ من النظر ظاهر، ولا غرو فصاحبه إمام محقق من أئمة الدين، وشيخ من مشايخ الإسلام، وقد أفدت من بحثه كثيرًا، وإن كان لم يصب في جميع ما قرره، بل أصاب بعضًا وجانبه الصواب في بعض.

وشتان بين من أوجد العذر للأئمة وأنزلهم منزلتهم، واجتهد في إصلاح الخرق الموجود في أسانيدهم، وبين من نال منهم وشنع عليهم وزاد الخرق اتساعًا.

ولا حاجة لإطالة الكلام في التعليق على جميع ما في كتاب المشرق، فليس هو مقصود هذا البحث، ولكن أَمُرُّ سريعًا على ما وقع فيه من الأوهام أو الإسقاطات؛ خلا مسألة إنكاره قراءة النور علي بن غَانِمٍ الْمَقْدِسِي على الشَّمْسِ السَّمَدِيسِي صاحب أحمد بن أسد الأُمْيُوطِي فأطيل النفس في التعليق عليها قليلًا؛ لأنها أهم ما في هذا البحث ولُبُّه، وعليها مداره، ويتلخص الكلام على ما وقع في الكتاب في مسائل:

المسألة الأولى: إنكار قراءة علي بن غَانِمٍ المقدسي على أبي الشَّمْسِ السَّمَدِيسِي

وهي أهم مسألة في هذا البحث، وهي كانت سبب تأليف كتاب الْمُشْرِق المذكور؛ فزعم الشيخ العُصَيْمِي حفظه الله أن علي بن غَانِمٍ المقدسي لم يقرأ القرآن على أبي الجود السَّمَدِيسِي، وأن إسناد القراءة من طريقه عن السَّمَدِيسِي هو إسناد مُلَفَّق (مركب) من إسنادين مختلفين قرأ بهما

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

عبد الرحمن بن شخاذة اليَمَني (ت ١٠٥٠ هـ) صاحب ابن غَانِمٍ المذكور إلى الشهاب الأُمْيُوطِي عن ابن الجزري.

قال الشيخ: فصورة التركيب ناتجة من إسنادين: الأول: عبد الرحمن اليَمَنِيّ عن ابن غَانِمٍ عن عبد الحق السُّنْبَاطِي عن الأُمْيُوطِي عن ابن الجزري. والإسناد الثاني: عبد الرحمن اليَمَنِيّ عن ابن أَبِي الْحَرَمِ[٣]، عن السَّمَدِيسِي، عن الأُمْيُوطِي".

قال: "والنتيجة المركبة: اليَمَنِي عن ابن غَانِمٍ عن السَّمَدِيسِي، عن الأُمْيُوطِي، فأُبْدل السُّنْبَاطِي بالسَّمَدِيسِي، وأُسقط ابن أَبِي الْحَرَمِ بحيث لا تكاد تذكر قراءة اليَمَنِي عليه"[٤].

واعتمد الشيخ في ذلك على إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي (ت ١٠٨٧ هـ) لأبي العز أحمد الْعَجَمِي، والشَّبْرَامَلِّسِي المذكور هو: علي بن علي الشَّبْرَامَلِّسِي صاحب عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي الذي أخذ عن علي بن غَانِمٍ المقدسي، وأن الشَّبْرَامَلِّسِي لم يذكر في تلك الإجازة قراءة ابن غَانِمٍ إلا على أَبِي الْحَرَمِ المدني دون السَّمَدِيسِي، وأن الشَّبْرَامَلِّسِي من أخص تلامذة عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي، وأنه لازمه مدة، وكان اليَمَنِي يحبه كثيرا، ويثني عليه؛ كما حكاه الْمُحِبِّي الْحَمَوِيُّ في خلاصة الأثر، وغيره[٥]، فذلك يجعله أعرف الناس بأسانيد اليَمَنِي، وكونه لم ينص في

---

[٣] كذا ذكره الشيخ، والصواب: أَبُو الْحَرَمِ دون (ابن) كما في جميع المصادر، ومنها إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي التي هي معتمد الشيخ في مسألته المذكورة، وهي مصورة في آخر كتاب المشرق، وانظر أيضًا: مقدمة شرح الجزرية لصاحبه عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي (ت ١٠٥٢)؛ قال فيه: أحمد بن محمد بن محمد الشافعي المدني، عرف بالشيخ أَبِي الْحَرَمِ، وانظر أيضًا: كشكول ابن شعبان (ص ٤١، وما بعدها).

[٤] انظر المشرق بتصحيح خطأ في أسانيد أهل المشرق، صالح العُصَيْمِي (ص ٤١، ٤٢).

[٥] انظر: خلاصة الأثر، الْحَمَوِيّ (٣٥٨/٢)، وثبت ابن العجمي (ص ١٥٩)، وانظر المشرق، العُصَيْمِي (حاشية ص ٤٧).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

إجازته لأبي العز الْعَجَمِي على أخذ ابن غَانِمٍ عن السَّمَدِيسِي، واقتصر على ذكر أخذه القراءة عن عبد الحق السُّنْبَاطِي عن الأُمْيُوطِي، وأما طريق السَّمَدِيسِي فلم يذكره الشَّبْرَامَلِّسي عن عبد الرحمن اليَمَنِيّ إلا من طريق أَبِي الْحَرَمِ المدني عنه، فذلك هو المتيقن عنده -على حد قوله- ولا يُعْدَل عن ذلك اليقين إلا بحجة ظاهرة.

قلت: وهذا الكلام واهٍ جدًّا ظاهر الضعف، وسواء من: ١-جهة الأصول أو ٢- من جهة استيعاب الأدلة، أو ٣- من جهة حال الدليل المستعمل من القوة والضعف. أو ٤- من جهة صحة الاستدلال.

١-فأما من جهة الأصول: فإن الشيخ حفظه الله قد أغفل جملة من الأصول لم يعتبرها في بحثه هذا:

الأول: أن عدم الذكر ليس ذكرًا للعدم، فكون الشَّبْرَامَلِّسِي رحمه الله لم يذكر السَّمَدِيسِي في شيوخ عَلِيّ ابن غَانِمٍ ليس معناه انتفاء كونه شيخًا له؛ إلا أن يرد عنه نفي ذلك منصوصًا، وسواء كان في نفس الموضع أو غيره، أو توجد القرينة التي لا يمكن إغفالها بانتفاء ما لم يكن مذكورًا في ذلك الموضع، وليس يوجد شيء من ذلك.

الثاني: قاعدة الْمُثْبِتُ مقدم على النافي، فرواية من أثبت أخذ ابن غانم عن السَّمَدِيسِي ترجح على رواية من نفاها إذا استويا في الضبط؛ وهذا في حالة إذا ما وُجد النفي، فكيف وهو غير موجود؟.

الثالث: قبول زيادة الثقة الذي لم يخالف من هو أوثق منه أو أكثر منه عددًا، ولم توجد المخالفة هاهنا، بل من أثبت قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي معه زيادة علم، وهي مقبولة في هذا المحل.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الرابع: تقديم رواية الأوثق أو الأكثر عددا عند التعارض، ومن روى أخذ ابن غَانِمٍ عن السَّمَدِيسِي أكثر عددًا، وليسوا أقل في الضبط من الشَّبْرَامَلِّسِي، وسيأتي ذكرهم.

الخامس: أن الأصل المعتمد في نحو ذلك هو الجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض إن أمكن ذلك بأدنى وجه من الوجوه، فكيف وليس ثم تعارض بين النصوص الموجودة؟!.

٢-وأما من جهة استيعاب المصادر: فإن الشيخ حفظه الله لم يستوعب النظر في المصادر الواردة، والتي فيها إثبات قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي؛ مع أنه أشار في حاشية الْمُشْرِقِ أن عمله فيه هو غَلَّةُ سنوات، ومحصل لقاءات ورحلات، ولا تقليل من الجهد المبذول في الكتاب، ولكن إغفال جملة من المصادر الهامة ظاهر عليه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وذلك: أن قراءة ابن غَانِمٍ أثبتها جماعة من الحفاظ الأثبات:

فأولهم وثانيهم الْمُحِبِّي الْحَمَوِيّ (ت ١١١١ هـ)، ذكره في خلاصة الأثر؛ قال: "**على بن مُحَمَّد بن على بن خَلِيل بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُوسَى بن غَانِمٍ بن على بْن حسن بن إبراهيم بن عبد الْعَزِيز بن سعيد بن سعد بن عبَادَة سيد الْخَزْرَج الخزرجى السعدى العبادى المقدسى الاصل القاهرى المولد والسكن الملقب نور الدّين** الحنفى الْعَالم الْكَبِير الْحجَّة الرحلة الْقدْوَة رَأس الْحَنَفِية فى عصره، وإمام أَئِمَّة الدَّهْر على الاطلاق، وَأحد أَفْرَاد الْعلم الْمجمع على جلالته وبراعته وتفوقه فى كل فن من الْفُنُون وَبِالْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيل، **فَهُوَ أعلم عُلَمَاء هَذَا التَّارِيخ وَأَكْثَرهم تبحرًا، وأجمعهم للفنون، مَعَ الْوِلَايَة والورع والزهد، والشهرة الطنانة الَّتِي سلم لَهَا أهل عصره وأذعنوا لَهَا، مَعَ أن العَصْرِيِّين يجحدون فضل بَعضهم بَعْضًا، وَلَا يذعنون كل الإذعان،** وَقد وقفت على أخباره كثيرًا فى التواريخ وَكتب الْآدَاب الْمُؤَلّفَة فانتقيت مَا يحصل المرَاد من تَرْجَمته، فَأَقُول: إنه نَشأ بِمصْر وَحفظ الْقُرْآن، وتلاه بالسبع على الشَّيْخ الْفَقِيه الْوَرع الزَّاهِد شهَاب الدّين أَحْمد بن الْفَقِيه على بن حسن المقدسى الحنبلى، **وَأخذ عَن قاضى الْقُضَاة**

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

محب الدّين أَبي الْجُود مُحَمَّد بن ابراهيم السديسى –كذا– الحنفى قَرَأَ عَلَيْهِ القراءات وَالْفِقْه وَسمع عَلَيْهِ كثيرا.

وقال الْمُحِبّي أيضًا في فوائد الارتحال: "وتلا بالعشر على الشيخ العلامة **قاضي القضاة محب الدين أبي الجود محمد بن إبراهيم السَّمَدِيسِي**، والشيخ العلامة **ناصر الدين الطبلاوي الشافعي**"[٦].

وقد قَدَّمت ذكر خلاصة الأثر للحموي هاهنا؛ لأنه مصدر اعتمد عليه الشيخ كثيرًا في كتابه، حتى إنه اعتمد عليه في إثبات قراءة ابن غَانِمٍ على الشرف السُّنْبَاطِي[٧]، وذلك لصغر سن ابن غَانِمٍ المقدسي عند وفاة السُّنْبَاطِي، كما هو عند وفاة السَّمَدِيسِي، فقد تُوفي السُّنْبَاطِي ولابن غَانِمٍ إحدى عشرة سنة، وتُوفي السَّمَدِيسِي ولابن غَانِمٍ اثنتا عشرة سنة، فأخذه عنهما كان في باكورة حياته العلمية، ومن أنكر قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي لحال سنه؛ فمن باب أولى أن ينكر قراءته على السُّنْبَاطِي، كما أشار إليه في الْمُشْرِق[٨].

ومن أجل ذلك سقت ترجمة ابن غَانِمٍ كاملةً من خلاصة الأثر في هذا الموضع؛ ليظهر بذلك مكانة الرجل من العلم، وأنه بدأ في تحصيله مبكرًا جدًّا، حتى وصل إلى هذه المكانة السامية،

---

[٦] انظر: فوائد الارتحال، الْمُحِبّي الْحَمَوِيّ (٥/٤٣٥).

[٧] **قال الشيخ العُصَيْمِي** في حاشية ص ٤٤ من المشرق: "ذكر هذا الإسناد –ابن أَبِي الْحَرَمِ (كذا) عن السَّمَدِيسِي عن الأُمْيُوطي عن ابن الجزري في خلاصة الأثر ١٢٩/٣، ونص عليه الشَّبْرَامَلِّسِي تلميذ عبد الرحمن، فلا توقف في صحته"، **قلت:** فكذلك ذكر إسناد ابن غَانِمٍ عن السَّمَدِيسِي في خلاصة الأثر وغيره، كما سيأتي، فلا توقف في صحته.

[٨] انظر: المشرق، العُصَيْمِي (ص ٤٤).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وتدبر قول الْمُجِيّ: "**قَرَأَ عَلَيْهِ –يعني السمديسي– القراءات** وَالْفِقْه وَسمع عَلَيْهِ كثيرًا"، فظاهره أنه بدأ القراءة عليه وهو دون العشر سنين من عمره، أو نحو ذلك، فمثل هذا لا يبعد أن تتعدد شيوخه على هذا النحو، وأن يحصل له هذا العلو في إسناده. قال فيه حاجي خليفة: "وقَلَّ أن يوجد علم إلا وله فيه مهارة. ومن جملة معلوماته حلّ المترجم. ولم يزل يفيد حتى صار مفرد أهل زمانه، وانتهت إليه رياسة العلم، وولي تدريس السليمانية والصيرغتمشية، وحجّ مرتين"[٩].

فهذا نص من إمام موثق –أعني الْمُجِيّ صاحب خلاصة الأثر– بقراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي وأخذه عنه القراءات، كما أن قوله: "**قَرَأَ عَلَيْهِ –يعني السَّمَدِيسِي– القراءات** وَالْفِقْه وَسمع عَلَيْهِ كثيرًا" يبعد جِدًّا أن يكون ناشئًا عن تركيب في الإسناد على ما ذهب إليه الشيخ؛ لأن نحو هذا لا يقال إلا بعد تتبع ونقل صحيح.

والثالث، والرابع والخامس من المصادر: أثبت أخذ ابن غَانِمٍ القراءات عن السَّمَدِيسِي أيضا كل من ابن العماد (ت ١٠٨٩)، ونجم الدين الغزي (ت ١٠٦١)، وشمس الدين أبو الحسن ابن الغزي (ت ١١٦٧)؛ ذكروا ذلك في ترجمة السَّمَدِيسِي:

قال ابن العماد في شذرات الذهب: "فيها –يعني في سنة ٩٣٢ هـ– القاضي شمس الدّين محمد السَّمَدِيسِي الْحَنَفِي: أخذ عن رضوان العقبي، وعبد الدائم الأزهري، والشمس محمد بن أسد.

[٩] سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٢/ ٣٨٦).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

والقراءات عن جعفر السَّمَنُّودِي. وأخذ عنه الشيخ بهاء الدّين القليعي، **والشيخ علاء الدّين المقدسي نزيل القاهرة الفقه والقراءات.** وسمعا منه كثيراً"[١٠].

ومثله: نجم الدين الغزي في الكواكب السائرة، قال: "**محمد السَّمَدِيسِي**: محمد القاضي شمس الدين السَّمَدِيسِي الْحَنَفِي، أخذ عن رضوان العيني -كذا، والصواب العُقْبِي-، وعبد الدايم الأزهري، والشمسي محمد بن أسد، والقراءات عن جعفر السَّمَنُّودِي، وأخذ عنه الشيخ بهاء الدين القليعي، **وأخذ عنه الشيخ علاء الدين المقدسي، نزيل القاهرة الفقه والقراءات، وسمع عنه كثيراً.** توفي سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة - رحمه الله تعالى -"[١١].

ونحوه: عند أبي الحسن ابن الغزي في ترجمة السَّمَدِيسِي من ديوان الإسلام، قال: " **وأخذ عنه العلاء بن غَانِمٍ المقدسي**"[١٢].

وعلاء الدين المقدسي هو عينه علي بن غَانِمٍ المقدسي المذكور، وإن كان الأشهر عند بعضهم في لقبه نور الدين، وقد لقبه أيضًا بعلاء الدين حاجي خليفة (ت ١٠٦٧) في الموضع المذكور آنفًا من سلم الوصول، قال: :"**الشيخ العلاَّمة علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خليل بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى بن غَانِمٍ بن علي بن الحسن بن إبراهيم بن عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخَزْرَجي السعْدي، الشَّهير بالمقدسي الْحَنَفِي القاهري**، المتوفى بها في سنة أربع وألف ولد بالقاهرة في ذي القعدة سنة

[١٠] شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٠/ ٢٦٦).

[١١] انظر: الكواكب السائرة، بأعيان المئة العاشرة (١/ ٩٨).

[١٢] انظر: ديوان الإسلام، ابن الغزي (٣/٤٨).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

٩٢٠، وقرأ على الشِّهاب أحمد المقدسي، والشيخ محمد الشَّهير بمغوشي التونسي والناصر الطّبلاوي ....[١٣].

وعلى ذلك فإن علي بن غَانِمٍ يلقب بنور الدين ويلقب أيضًا بعلاء الدين، وهو الذي ورد في فهرس مخطوطات مكتبة راغب باشا ج ٣ – ١٠ (١/ ٢١٤)، وفيه: **علي بن محمد بن علي بن خَلِيل بن محمد بْن محمد بن إبراهيم بن مُوسَى بْن غَانِمٍ بن علي بن إبراهيم بن عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري، الخزرجي، السعدي، الْمَقْدِسِي، البغدادي، الْحَنَفِي، علاء الدَّين نور الدين، أبو البركات، أبو الحسن**، ت ١٠٠٤ هـ/ ١٥٩٦ م.

ومنه يُعلم أن قول الشيخ الفاضل إلياس البرماوي في ذكر أصحاب السَّمَدِيسِي في ترجمته من إمتاع الفضلاء: " ومن تلاميذه:١ – بهاء الدين القليعي.٢ – علاء الدين المقدسي، نزيل القاهرة، تلقى عنه الفقه والقراءات وسمع منه كثيراً. ٣ – علي بن غَانِمٍ المقدسي تلقى عنه القراءات والفقه وسمع عليه كثيراً"[١٤]: فإن الأخيرين رجل واحدا، وتطابقُ الترجمتين ظاهر.

المصدر السادس والسابع: ثَبَت إرشاد المريد لعبد الله الْكُوبْرِيلِي (ت ١١٤٨)، وثبت كفاية الطالب القنوع للأسقاطي (ت ١١٥٩)، وفيهما: "وقرأ ابن غَانِمٍ على عبد الحق بن محمد السُّنْبَاطِي، وعلى أبي الجود محمد بن إبراهيم السَّمَدِيسِي"[١٥]، وقد ساق الأَسْقَاطِي الإسناد من عدة طرق: من طريق الشَّبْرَامَلِّسِي وغيره، وسيأتي بيانه في مبحث صحة الاستدلال.

---

[١٣] انظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة (٣٨٦/٢).

[١٤] انظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، إلياس البرماوي (٢٩٣/٢، ٢٩٤).

[١٥] انظر: ثبت إرشاد المريد، عبد الله الكوبريلي زاده (مخطوط ٤/أ)، وكفاية الطالب القنوع، الأَسْقَاطِي (٩/أ)، وانظر أيضًا: أسانيد الكوبريلي من كشكول ابن شعبان (ص ٢٢٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

فهذه جملة من المصادر من متقدم عن النور الشَّبْرَامَلِّسِي ومتأخر عنه قد أغفلها الشيخ في بحثه، وقد ورد في جميعها ذكر قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي، بما لا يدع مجالا للشك في صحة قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي القراءات؛ ولا يمكن أن يكون ذكر ذلك تركيبًا من إسنادين على ما ذهب إليه الشيخ العُصَيْمي؛ لاختلاف مشارب أولئك ومآخذهم.

ولم أعتن بذكر ما تأخر كثيرًا عن زمان الشَّبْرَامَلِّسِي؛ لأن اللاحق يأخذ عن السابق، فإن وُجِد التركيب المزعوم عند المتقدم انتقل إلى المتأخر؛ ما لم يُوقِفْ عليه بعض المحققين فيبين غلطه.

٣-وأما من جهة حال الدليل المستعمل في بحث الْمُشرق من القوة والضعف: وهو إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي للعجمي؛ فإن الدليل المذكور ضعيف من جهتين: ضعف ذات وضعف نسبة:

فأما ضعف الذات فمن أوجه:

الأول: أن الشَّبْرَامَلِّسِي لم يكتب تلك الإجازة بنفسه[١٦]؛ بل أملاها على بعض أصحابه، واسمه إبراهيم البِلْبِيسي، فربما سقط على الناسخ بعضُ ما أملاه الشَّبْرَامَلِّسِي.

الثاني: أن الشَّبْرَامَلِّسِي أملاها في آخر عمره، وكان عمره إذ ذاك تسعين سنة، فإن الإجازة المذكورة مؤرخة في صفر سنة ١٠٨٧ هـ، ووفاة الشَّبْرَامَلِّسِي في شوال من العام نفسه، فكانت الإجازة المذكورة قبل وفاته بنحو ثمانية أشهر، ولا شك أن من بلغ هذا العمر ربما أصابه النسيان لبعض محفوظاته، ولو نسيانًا عارضًا، وقد قال الْمُحِبِّي في ترجمته من خلاصة الأثر: " وَكَانَ إذا أَتَى إلى الدَّرْس فى آخر عمره يجلس وَهُوَ فى غَايَة التَّعَب من الْكِبَر، بِحَيْثُ إنه لَا يَسْتَطِيع النُّطْق

[١٦] لأنه كان ضريرًا، فقد كف بصره وهو ابن ثلاث سنين رحمه الله. انظر: خلاصة الأثر، الْحَمَوِيّ (١٧٥/٣).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

إلا بِصَوْت خفى، ثمَّ يقوى فى الدَّرْس شَيْئا فَشَيْئًا حَتَّى يصير كالشاب ويتجلد للبحث"[١٧]، فربما أملى هذه الإجازة في حال تعبه رحمه الله ورضي عنه فأغفل ذكر بعض أسانيده.

الثالث: أن الإجازة المذكورة لم تخل من الأغلاط الظاهرة؛ فمن ذلك:

١-لقب السَّمَدِيسِي فإن فيها: السديسي، ومن لم يتقن اسمه مع شهرته، فكيف بإحصاء من قرأ عليه؟.

٢-ذُكِر فيها من شيوخ زكريا الأنصاري: محمد بن أخت الشيخ فخر الدين عثمان إمام الجامع الأزهر، وأنه قرأ على ابن الجزري، وإنما هو الإمام نور الدين علي بن محمد بن فخر الدين أبي عمرو عثمان البلبيسي (٧٩٧- ٨٦٤ هـ)، وليس هو ابن أخت فخر الدين، بل سبطه، ولا يعرف له قراءة على ابن الجزري[١٨].

٣- وفيها أن ابن الجزري أخذها -يعني الشاطبية- عن الشيخ محمد بن رافع عن صهر الشاطبي، وظاهره أن هذا سند التلاوة، ولم يقرأ ابن الجزري القرآن على ابن رافع السَّلَّامِي، بل قرأ عليه منظومة الشاطبية والعقيلة، ولا يُعْرف ابنُ رافع في إقراء القرآن[١٩]، كما لم يدرك ابنُ رافع السَّلَّامِي (٧٠٤- ٧٧٤ هـ) صهرَ الشاطبي (٥٧٢- ٦٦١ هـ)، فمولد ابن رافع بعد وفاة صهر الشاطبي بنحو من ثلاث وأربعين سنة[٢٠].

---

[١٧] انظر: خلاصة الأثر، الْحَمَويّ (١٧٦/٣)، وهو منقول من مشيخة أبي المواهب الحنبلي (ص ٨١).

[١٨] انظر: الضوء اللامع، السخاوي (٣١٧/٥)، وثبت زكريا الأنصاري (١٠١ وما بعدها).

[١٩] انظر: النشر، ابن الجزري (٢٥٣/١، ٢٥٤)، وترجمة ابن رافع من غاية النهاية (٣٤٥/٣، ٣٤٦).

[٢٠] انظر: ترجمة صهر الشاطبي من غاية النهاية (٧٣١/٢، ٧٣٢).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وفي الإجازة المذكورة غير ذلك مما يحتاج إلى بيان[٢١]، وفيما أوردناه الكفاية؛ فهذا كاف في إثبات ضعفها في ذاتها.

وأما الضعف النسبي لهذه الإجازة فباعتبار غيرها ممن ثبت عندهم قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي، وسواء من جهة تعدد تلك المصادر؛ كما تقدم، وسواء في كون جماعة منهم أعلم بالرجال والطبقات من الشَّبْرَامَلِّسِي؛ فإنه رحمه الله مع جلالة قدره ومع كونه جبلًا من جبال العلم، ووعاء من أوعيته؛ إلا أن علم القراءات لم يكن فنه الذي اختص به، وإن كان رحمه الله له اليد الطولى في مختلف العلوم النقلية والعقلية، قال ابن العجمي في وصفه: "وهو الإمام الفقيه، الشافعي، المحدث، المقرئ، المفسر، الأصولي، المتكلم، النحوي، اللغوي، الأديب، المنطقي، الجدلي، إمام هذا الوقت في العلوم الشرعية؛ الأصولية والفرعية، وآلتها النقلية والعقلية، ولعمري إنه لفوق ما وصفته، وغالب ظني أنني ما أنصفته"[٢٢]، وذكر جملة من آثاره؛ لكن يظهر أنه لم يختص بعلم القراءات اختصاص عَصْرِيِّهِ وقريته في الأخذ عن عبد الرحمن اليَمَني محمد بن قاسم البقري الكبير به، مع كونه إمامًا فيه كذلك، وكل ميسر لما خلق له، رحمنا الله وإياه، ورضي عنا وعنه.

٤-وأما من حيث صحة الاستدلال بما ورد في إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي فإن ذلك ضعيف من عدة جهات:

---

[٢١] منها ما ذكره الشَّبْرَامَلِّسِي في تلك الإجازة من صفة قراءة عبد الرحمن اليَمَنِي على السُّنْبَاطِي، وأنه قرأ عليه بمضمن الشاطبية ثم بمضمن الدرة؛ فإن ظاهره مخالف لما نقله أبوه الشهاب ابن الْعَجَمِي في ثبته وما ورد في إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي نفسه لأبي المواهب الحنبلي، وغير ذلك، وسيأتي ذكره في مبحث صحة الاستدلال إن شاء الله.

[٢٢] انظر: ثبت ابن العجمي (ص ١٥٤).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

فمنها: ما تقدم بيانه في الجهة الأولى، وهي جهة مخالفة الأصول من عدة جهات، ويزاد هاهنا أن نفي قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي اعتمادًا على عدم ذكر الشَّبْرَامَلِّسِي له يكون اعتمادًا لمفهوم اللقب[٢٣]، وليس مفهوم اللقب بحجة عند الأصوليين.

ومثله: ما ذكره الشيخ العصيمي من ملازمة الشَّبْرَامَلِّسِي لشيخه عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي، ومحبة عبد الرحمن له؛ فإن ذلك لا يلزم منه أن لا يصحب عبدَ الرحمن غيرُ الشَّبْرَامَلِّسِي من أصحابه أو يكون ملازما له كما لازمه الشَّبْرَامَلِّسِي أو قريبًا من ذَلك، وفي ترجمة عبد الرحمن من خلاصة الأثر: "وَكَانَ كثير الْبر لطلبة الْعلم والفقراء، وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ كَانَ من أهل الْخَيْر وَالدّين وأكابر أَوْلِيَاء الله تَعَالَى العارفين وَمِمَّنْ قَرَأَ عَلَيْهِ بالروايات الشَّبْرَامَلِّسِي الْمَذْكُور، وَالشَّيْخ عبد السَّلَام بن إِبْرَاهِيم اللَّقَّانِيّ، وَالشَّيْخ عبد الْبَاقِي الْحَنْبَلِيّ الدِّمَشْقِي، وَمُحَمّد الْبَقَرِي، وشاهين الأرمناوي، وغالب قراء جِهَات الْحجاز وَالشَّام ومصر أخذُوا عَنهُ هَذَا الْعلم وانتفعوا بِهِ وَعم نفعهم ببركته"[٢٤].

وهذا يدل على لزوم كثير من طلبة العلم له رحمه الله، وإن كان الشَّبْرَامَلِّسِي رحمه الله أكثر اختصاصًا به كما أشار إليه ابن الْعَجَمِي في ثبته[٢٥]، لمكانته السامية في جميع العلوم، وشهرته بين الناس في زمانه، ولا يكون ذلك نافيا لاختصاص غيره بشيخه عبد الرحمن.

على أن كثرة ملازمة الطالب لشيخه واختصاصه به، لا يلزم منه إدراك كل أمر عن ذلك الشيخ الملتزم ؛ كما في قصة عُمَر وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما مع النبي صلى الله

---

[٢٣] مفهوم اللقب هو اعتبار الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، وقد اتفق الأصوليون على ضعفه.

[٢٤] انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٢/ ٣٥٨).

[٢٥] انظر: ثبت ابن الْعَجَمِي (ص ١٥٩).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

عليه وسلم في الاستئذان ثلاثًا، حيث عَلِمَه أبو موسى، وخَفِي على عمر[٢٦]. فربما أدرك المفضول ما لم يدركه الفاضل، وربما علم الأقلُّ اختصاصًا وملازمةً ما لم يعلمه من هو أخص منه وأَلْزَم.

ومنها: أنه قد ذكر قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي مَنْ جَمَعَ بين الإمامة في القراءة والإقراء، وبين اختصاصه بها أكثر من اختصاصه بسائر العلوم، وهو الْبَقَرِي الكبير محمد بن قاسم بن إسماعيل؛ فإن اختصاصه بالقراءة أكثر من اختصاص الشَّبْرَامَلِّسِي بها، مع كثرة طلابه الذين تحملوا عنه القراءة؛ وشيوع أسانيده في كافة البلدان خاصة من بين تلامذة عبد الرحمن بن شِحَاذَة؛ كما أشار إليه الشيخ العُصَيْمِي نفسه في المشرق[٢٧]، ومن كان مختصا بالقراءة مع إمامته فيها فهو أحرص على ضبط أسانيد نفسه، ومن كان حاله هكذا فإن الناس تحرص على ضبط كافة أسانيده، وقد ذُكر طريق ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي في أسانيد عبد الرحمن اليَمَنِي من طريق الْبَقَرِي، كما في ثَبَت عبد الله الْكُوبْرِيلي وغيره، وقد تقدم.

ومنها: ورود ذكر قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي من طريق الشَّبْرَامَلِّسِي نفسِه في ظاهر بعض الطرق، كما في ثبت الأَسْقَاطِي كفاية الطالب القنوع، حيث ساق إسناد عبد الرحمن اليَمَنِي من طريق كل من الشَّبْرَامَلِّسِي ونور الدين علي بن إبراهيم الرشيدي المعروف بالخياط (ت

---

[٢٦] وملخص ذلك أن أبا موسى رضي الله عنه استأذن على عمر ثلاثًا، وكان عمر في شغل له، فلم يأذن لأبي موسى، فانصرف، فلما سأله عمر عن سبب انصرافه، قال: كنا نؤمر بالاستئذان ثلاثًا، فقال عمر: "خفي علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم"، انظر: صحيح البخاري (٢٠٦٢، ٥٨٩١، ٦٩٢٠).

[٢٧] انظر: المشرق، صالح العُصَيْمِي (ص ٢٦)، وقال هناك: "فأسانيد الدنيا شرقًا وغربًا محلها إلى البقري الكبير، فسبحان من كتب له ما كتب من النفع والإفادة" (اهـ).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

١٠٩٤ هـ) عن عبد الرحمن اليَمَنِي عن ابن غَانِمٍ، وفيه أخذ ابن غَانِمٍ عن السَّمَدِيسِي، وظاهره إثبات هذا الطريق من طريق الشَّبْرَامَلِّسِي أيضًا.

فإن قيل: يحتمل أن يكون الذي ذكر ذلك عن اليَمَنِي هو الخياط دون الشَّبْرَامَلِّسِي؛ فإنه يقال جوابًا: إن ذلك خلاف الظاهر، ولا يُعدل عن الظاهر إلا عند عدم إمكانه، أو وجود القرينة الواضحة على كونه غير مراد.

وعلى تقدير صحته فإنه يكون مُعَضِّدًا لرواية الْبَقَرِي الكبير عن عبد الرحمن اليمني، فيكون الإثبات قد ورد من طريق اثنين من ثقات أصحاب اليمني، فلا يُعترض عليه بعدم ذكر الشبرامَلِّسِي له.

ولا يقال: يحتمل أن يكون عبد الله الْكُوبْرِيلِي نَقَلَهُ من ثبت شَيْخِه الْأَسْقَاطِيِّ، فإنه شيخه وقد أخذ عنه؛ لأن كل هؤلاء ثقات ضابطون محققون، والْأَسْقَاطِي قد أَخَذَ عَن أحمد البَنَّا، وهو من ثقات أصحاب الشبرامَلِّسِي، وهذا مع ما تقدم ذكره من المصادر المتعددة التي ذكرت أخذ ابن غانم عن السمديسي، بحيث لا يتطرق أدنى شك إلى صحة ذلك؛ خلافًا لما ذهب إليه الشيخ العُصَيْمي.

ومنها: ضعف إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي في ذاتها؛ لما وُجِد فيها من الغلط، ولكونه رحمه الله كتبها في أخريات عمره، وقبل وفاته بقليل، وكان قد بلغ التسعين رحمه الله، وبالنسبة إلى غيرها كما تقدم.

ومنها: ما جرت به عادة القراء وغيرهم من اختصار الإجازات في الأغلب، ويحيلون الطالب على ما هو معلوم من أسانيد المشهورين، وقد اقتصر الشَّبْرَامَلِّسِي في إجازته لأبي المواهب الحنبلي على طريق عبد الرحمن بن شِحَاذَة عن والده شِحَاذَة، وعن أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِي

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

على شِحَاذَة اليَمَنِي بإسناده، ولم يذكر طريق ابن غَانِمٍ مع علوه[٢٨]، وكذلك اقتصر الشهاب أحمد ابن الْعَجَمِي والد أبي العز صاحب الإجازة المذكورة في ثبته على ذكر طريق الشَّبْرَامَلِّسِي عن عبد الرحمن اليَمَنِي عن والده، وعن أحمد السُّنْبَاطِي عن والده شِحَاذَة بإسناده، ولم يذكر طريق ابن غَانِمٍ أيضًا مع علوه[٢٩].

وظاهر إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي لأبي المواهب الحنبلي المذكور أن عبد الرحمن اليَمَنِي قرأ على أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِي بمضمن الطيبة؛ لأن أبا المواهب قرأ على الشَّبْرَامَلِّسِي بمضمنها، ولم يذكر إسنادًا غير هذا الإسناد؛ فيكون ظاهرها أن اليَمَنِي قد قرأ على السُّنْبَاطِي بمضمن الطيبة، مع أنه لم يذكر في إجازة أبي العز الْعَجَمِي إلا قراءة عبد الرحمن عليه بالشاطبية ثم بمضمن الدرة[٣٠].

---

[٢٨] انظر: إجازة اليَمَنِي لأبي المواهب، من مجموع إجازات محفوظة بمكتبة جامعة برنستون برقم (٧٣٤).

[٢٩] انظر: ثبت ابن الْعَجَمِي (ص ١٥٦).

[٣٠] وقد تقدم أن ذلك خلاف سائر المصادر؛ فإن سائر المصادر تذكر قراءته عليه بالسبع ثم بالعشر، غير أن في بعضها أنه أتم الختمة التي كان ابتدأها على والده بالسبع ثم استأنف ختمة بالعشر، وفي بعضها أنه استأنف ختمة على السنباطي بالسبع ثم ختمة أخرى بالعشر، ويمكن الجمع بأن يكون كل ذلك قد وقع، فيكون قد أتم الختمة التي ابتدأها على والده، ثم استأنف أخرى بالسبع، ثم أخرى بالعشر، ويمكن الجمع بوجه آخر، وهو أن يكون قد أتم على السنباطي الختمة التي ابتدأها على والده، ثم أعاد على السنباطي ما كان قد قرأه على والده؛ فصار بذلك كأنه استأنف ختمة أخرى، ويحتمل أن يكون قد فعل ذلك في آن واحد، فأتم تلك الختمة، ثم بدا له أن ذلك لا يكون فيه ختمة كاملة على السنباطي ولا على والده، فاستدرك في أثناء القراءة ثم أتم الختمة، وهذه من أوجه الجمع التي ينبغي أن يصار إليها عند التعارض، ولا تُضرب النصوص بعضها ببعض، وأما ما وقع في إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي لِلْعَجَمِي فهو مخالف لسائر المصادر، ويحتمل أن يكون قوله: "بالدرة" أراد: "بالطيبة" فسبق به اللسان ولم يستدركه، وبه يحصل الجمع بين ما جميع

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وفي ثبت الشهاب ابن العجمي والد أبي العز المذكور: قرأ عبد الرحمن اليَمَنِي بعد وفاة والده على السُّنْبَاطِي السبع ثم العشر، ولم يبين مراده بالعشر؛ الصغرى أو الكبرى، والظاهر أنه أراد بمضمن الطيبة؛ لما تقدم[٣١]، وما في ذلك الثبت -أعني ثبت ابن العجمي- أوثق وأولى بالاعتبار مما في تلك الإجازة المذكورة؛ لأن أخذ ابن العجمي الوالد عن الشبرامَلِّسِي أقدم من أخذ ابنه أبي العز عنه، فكان ذلك في شباب الشبرامَلِّسِي وقوة استحضاره، وقد لازم الشهاب أحمد ابن العجمي والد أبي العز المذكور شيخه الشَّبْرَامَلِّسِي أربعين سنة أو أكثر.

وكل ذلك إنما هو على عادة القراء وغيرهم في اختصار الأسانيد، فربما لم يذكروا جماعة من المشاهير، وقد أسقط الجماعة في إجازاتهم ذكرَ ناصر الدين الطبلاوي في شيوخ ابن غَانِمٍ المقدسي المذكور، مع جلالة قدر الطبلاوي، فلم أر من يذكره في شيوخه غير ما تقدم ذكره من كتب التراجم، وأصحاب بعض الأثبات وسائر الإجازات لا يذكرونه في شيوخ ابن غَانِمٍ.

ولو كان مجرد إسقاط شيخ من الإسناد في موضع من المواضع سببًا في دفع وجوده في ذلك الإسناد أو وصف وجوده فيه في موضع آخر بالغلط؛ إذًا لسقط الكثير من أسانيد الرواية، وسواء في القراءة أو روايات الحديث، وإذًا لكان الشك في قراءة أَبِي الْحَرَمِ على السَّمَدِيسِي من باب أولى؛ لأنه لم يذكر في شيوخ عبد الرحمن اليمني إلا نادرًا؛ كما أقر بذلك الشيخ العُصَيْمِي نفسه في المشرق[٣٢]. ولكان الشك في قراءة ابن غانم على الشرف عبد الحق السنباطي من

المصادر، ويصح أنه قرأ عليه بمضمن الطيبة، وتتفق هذه الإجازة مع إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي لأبي المواهب الحنبلي بطيبة النشر من هذا الطريق، والله أعلم.

[٣١] ويظهر من بعض الأثبات أنه قرأ عليه بالأربعة عشرة من طريق القباقبية، وبيان ذلك في غير هذا الموضع إن شاء الله.

[٣٢] انظر: المشرق، العُصَيْمِي (ص ٤١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

باب أولى؛ لأن جميع أصحاب التراجم السالف ذكرهم لم يذكروه في شيوخ ابن غانم، ومن كان مثل الشرف عبد الحق السنباطي في العلم من الشيوخ، والذي قيل فيه: "كَانَ بَقِيَّة شُيُوخ الأسلام وصفوة الْعلمَاء الْأَعْلَام"[٣٣]، فلا شك أن من كان بمثل هذا الوصف فإنه مما يحرص أصحاب التراجم على ذكره.

فبكل هذا الذي تقدم يظهر وَهَنُ ما ذهب إليه الشيخ العُصَيْمِي من نفي قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي، ولم يسلك الشيخ في بحثه –مع جودته– المنهجية الصحيحة التي يوصل بها في النهاية إلى النتيجة السليمة أو قريبا من ذلك: وكان حقًّا على الشيخ أن يبين منشأ التركيب المزعوم، أو سببه، أو تسلسله الزمني، أو مَنْ صاحبه الذي ابتدأ عنده.

والمنهجية الصحيحة في نحو هذا أن يوجد السند على الصحيح في إجازة متقدمة أو ترجمة، ثم يليها إجازة أو ترجمة ناشئة عنها أو منقولة منها حصل فيها بداية الوهم ويظهر فيها سبب الوهم من اشتباه اسم، أو سقوط حرف عطف، أو ضعف ناسخ أو انتقال بصر، أو نحو ذلك، ثم توجد إجازات ناشئة عن تلك الإجازة أو تراجم ناشئة عن تلك الترجمة التي حصل فيها الوهم، واستقر فيها ذلك الوهم، فيبين الباحث جميع ذلك، ويعضد قوله بإجازات أو تراجم مطابقة لتلك الأولى الصحيحة التي خلت من ذلك الوهم المذكور، أو يكون قد نبه على ذلك الوهم أو التركيب إمام متقدم ممن له علم بالأسانيد، أو أشار بعضهم إلى احتمال الوهم أو التركيب، أو يوجد راو قد خالف من هو أوثق منه أو أكثر منه عددًا، أو نحو ذلك مما هو معروف عند المحققين من أهل هذه الصناعة.

---

[٣٣] انظر: الضوء اللامع، السخاوي (٤/٣٧)، وشذرات الذهب، ابن العماد (١٠/٢٤٨)، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر، العَيْدروس (ص ١٤١)، والكواكب السائرة، (١/ ٢٢١– ٢٢٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وكل ذلك لم يوجد في البحث المذكور؛ بل وجد ضدُّه وناقضُه، وهو أن جماعة كبيرة من المتقدمين والمتأخرين الثقات قد نصوا على قراءة ابن غَانِمٍ على السَّمَدِيسِي، ولم ينكر ذلك أحد، والمصدر المعتمد عليه في البحث -وهو إجازة الشَّبْرَامَلِّسِي لأبي العز الْعَجَمِي- أقل في الوصف من جميع ما تقدم، مع إمكانية الجمع بين ما خُطَّ في تلك الإجازة وسائر المصادر، فكيف إذًا يقال .. ؟!!!، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

والآن حين أذكر بعض ما وقع في ذلك الكتاب غير هذه المسألة، وأقتصر على ذكر المهم من ذلك، ولا حاجة لتتبع جميع ما فيه.

المسألة الثانية: إغفال ذكر علي بن حسين الْبَدْرِي في شيوخ العُبَيْدِي

أغفل الشيخ العُصَيْمِي ذكر علي بن حسين الْبَدْرِي (ت ١١٩٩) في شيوخ إبراهيم العُبَيْدِي، وإن كان قد ذكره حين أجمل ذكر شيوخ العُبَيْدِي، إلا أنه أغفل ذكره حين ذكرهم على التفصيل؛ وذلك قوله: "وعوالي العُبَيْدِي في القراءات العشر هي عن ثلاثة من شيوخه الأربعة، وهم عبد الرحمن الأُجْهُورِي، ومحمد الْمُنَيِر السَّمَنُّودِي، ومصطفى بن أحمد العزيزي"[٣٤].

فكأنه لم يعتبر طريق العُبَيْدِي عن الْبَدْرِي، مع كون الْبَدْرِي مذكورًا في شيوخه في أكثر الإجازات؛ إن لم يكن في جميعها، وقد أَخَذَ البدري عن أبي السماح الْبَقَرِي، ومحمد الأُزْبَكَاوِي كلاهما عن الْبَقَرِي الكبير[٣٥]. وأيضًا فإن عليًّا البَدْرِي إمام معروف، في حين إن الشيخ العُصَيْمِي ذكر مصطفى العَزِيزِي من شيوخ العُبَيْدِي، مع أنه شيخ مجهول، كذلك لا يُعرف على من قرأ، ومن هم شيوخه في القراءة.

---

[٣٤] انظر: الْمُشْرِق، العُصَيْمِي (ص ٣٤).

[٣٥] انظر: إجازة أبي الفضائل حسن بن علي البدري العوضي لأبي مصلح علي بن عطية.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ولا يظهر أنه هو مصطفى بن أحمد العزيزي الأزهري (ت ١١٥٦ هـ) صاحب الشهاب المنفلوطي على ما ذهب إليه الشيخ العُصَيْمِي وغيره، كما قرره الفاضل مصطفى شعبان الوراقي في ترجمته للعبيدي[٣٦].

والأظهر عندي أن مصطفى العزيزى هذا هو الموصوف بأنه خادم النِّعال بمشهد السيدة سُكَيْنَة، ذكره الْجَبَرْتِي في شيوخ: سليمان بن طه بن أبي العباس الْخُرَيْثِي الشافعي المقرئ الشهير بالأَكْرَاشِي[٣٧] (ت ١١٩٩ هـ)، وأنه جَوَّدَ عليه القرآن، ثم أعاده بالعشر على عبد الرحمن الأُجْهُورِي[٣٨].

فإن كان هو عينه فإنه يندفع بذلك جهالة العين عن مصطفى العزيزي المذكور، وتبقى جهالة شيوخه في القراءة.

---

[٣٦] انظر: شيخ القراء العُبَيْدِي، مصطفى الوراقي (حاشية ص ٣٨).

[٣٧] سليمان بن طه ابن أبي العباس أحمد بن أحمد بن سليمان الأكراشي الخريشي الشافعي الحسيني المصري، انظر ترجمته أيضًا في: فهرس الفهارس (١/ ٣٧١) وهدية العارفين (١/٤٠٤)، والأعلام الزركلي (١٨٩/٣) وفيه: سبته إلى (أكراش) من قرى الدقهلية بمصر. تعلم في القاهرة، **وتولى مشيخة القراء بمقام السيدة نفيسة** إلى أن توفي، وكذا ذكر علي مبارك في الخطط التوفيقية (٨١/٨)، وهي الآن من قرى محافظة الشرقية.

[٣٨] انظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجبرتي (١/ ٦٠٠).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المسألة الثالثة: إسناد طريق طيبة النشر

قال الشيخ العُصَيْمِي: إن الأحوط لمن أسند طريق الطيبة من طريق العُبَيْدِي أن يقتصر على طريق الأُجْهُورِي عن أبي السماح الْبَقَرِي عن محمد بن قاسم الْبَقَرِي[٣٩]، وهو ضد قول صاحب المقالات المسماة (مسائل إسنادية)، وسيأتي في الرسالة التالية أن الأُجْهُورِي لم يقرأ على أبي السماح بطريق الطيبة؛ بل بالشاطبية والدرة، ولم يختم عليه تلاوةً، بل قرأ بعضًا وسمع بعضًا، وأجازه بسائر القرآن[٤٠]، فقال الأُجْهُورِي رحمه الله في آخر ثبته[٤١]: "وأبتدئ أولًا بإسناد القرآن العظيم متصلًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ... فأقول: أروي القرآن العظيم عن مشايخي العظام الأئمة الأعلام؛ الإمام العلامة المقرئ أبي السماح أحمد بن أحمد الْبَقَرِي **قراءة عليه لبعضه، وسماعًا للكثير منه عليه، وبواسطة شيخَيَّ الْمُقْرِئَيْنِ الشيخ عبده والشيخ شمس الدين السَّجَاعِيَّيْن؛ كلاهما عنه تلاوةً للجميع**...."[٤٢].

---

[٣٩] انظر: المشرق، العُصَيْمِي (ص ٥٤).

[٤٠] انظر: ثبت الأُجْهُورِي، الزَّبِيدِي (٩٥- ٩٩).

[٤١] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (٩٥- ٩٩).

[٤٢] ولا يخفى ما في هذا الإسناد من الفوائد؛ نحو: إثبات صحة الإجازة بمجموع طرق التلاوة، فلو أن إنسانًا قرأ على شيخ بعض القرآن، وأكمل على غيره، جاز له إسناد القرآن كله عنهما بمجموع طرقه، ولا يلزم أن يختم على شيخ واحد، وقد استعمله الأُجْهُورِي أيضا في ختمته من طريق المغاربة عن كل من شيخيه المغربيين، عبد الله الشياظمي، ومحمد المغربي كما سيأتي، وفيه أيضًا كون السماع وسيلة صحيحة لتحمل القراءات، فلو سمع إنسان غيره يقرأ على شيخ وكان قد جود القراءة على غيره جاز له أن يقرئ ويسند عن ذلك الشيخ الذي سمع القرآن عليه؛ مع بيان طريقة التحمل؛ كما صنع الأُجْهُورِي هاهنا، والله الموفق.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وأما طيبة النشر فقرأ بها الأُجْهُورِي على عَبْدِ ربه السَّجَاعِي على أبي السماح المذكور[٤٣].

وعلى ذلك فالصواب أن يسند طريق الطيبة من طريق الأُجْهُورِي عن السَّجَاعِي عن أبي السماح، عن الْبَقَرِي الكبير بأسانيده.

ولا بأس أن يُسند طريق أبي السماح مباشرة على جهة الجزءية؛ لا على جهة الكلية؛ بمعنى أن يكون إسناد بعض طرق طيبة النشر عنه، وهو ما وافق ما في الشاطبية والدرة من أوجه التلاوة، مع بيان المقدار المتحمل من ذلك الطريق.

وكذلك الحال في سائر شيوخ الأُجْهُورِي غير عبد ربه السَّجَاعِي المذكور ممن قرأ عليهم الأُجْهُورِي بالسبعة فقط من طريق الشاطبية، أو بالعشرة من طريق الشاطبية والدرة؛ على ما يأتي بيانه إن شاء الله في الرسالة التالية لهذه؛ كل ذلك مع البيان؛ لأن المحافظة على العلو واجب صناعي.

على أنه لا ينبغي أن يُقتصر أيضًا على الطريق المذكور عن العُبَيْدِي عن الأُجْهُورِي؛ بل يذكر سائر شيوخه الذين تحمل القراءات عنهم، وظاهر الإجازات الواردة عن تلامذته أنه قرأ بالأربعة عشر على عَلِي الْبَدْرِي، وهذا يشمل طرق الشاطبية وطرق الدرة، وطرق الطيبة؛ بالإضافة إلى الأربع الزائدة على العشر، ومثله على محمد السَّمَنُّودِي الشهير بالْمُنَيِر[٤٤]، وأما مصطفى العزيزي فلا يُعْلم من شيوخه إلى الآن، على ما وقفت عليه من كتب التراجم أو الإجازات أو الأثبات.

---

[٤٣] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (ص ٤٤).

[٤٤] انظر: إجازة سلمونة للخربوطي بالأربعة عشر، وإجازة المرزوقي لعبد الله قاؤجي، وإجازة الدري التهامي للكفراوي، وإجازة المتولي للبنا بالأربعة عشر.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وقد حقَّق الشيخ الفاضل مصطفى شعبان الورَّاقي أن الظاهر قراءة العُبَيْدِي عليه بالعشر الصغرى دون الكبرى؛ وعلَّل ذلك بأنه لم يرد له ذكر في شيوخ العُبَيْدِي إلا في إجازات العشر الصغرى دون الكبرى؛ يعني فيما وقف عليه من الإجازات[٤٥].

وهي قرينة معتبرة في مثل هذه الحال، وإن كانت ظنية؛ إلا أن العمل بغلبة الظن أصل معتمد عند فقد اليقين؛ كما يعد ذلك قرينةً معتبرةً في إثبات قراءته بطريق طيبة النشر على شيوخه الثلاثة الآخرين؛ الأُجْهُورِي والْبَدْرِي والسَّمَنُّودِي؛ من حيث ورد ذكر ثلاثتهم في إجازات أصحابه، وأصحاب أصحابه بمضمن طيبة النشر أو الأربعة عشر.

ومن المعلوم أنه لم يَرِدْ في تلك الإجازات تعيين ما قرأ به العُبَيْدِي على كل منهم، ولا شك أن في ذلك نوع تفريط، لكن الأخذ بالظاهر هاهنا هو المتعين.

ويقوّي ذلك الظاهر أن الْعُبَيْدِيَّ قال في كتاب التحارير المنتخبة: "قوله تعالى: {ومن وراء إسحاق يعقوب} الآية: للأزرق فيها ستة أوجه صحيحة على مقتضى كلام النشر، والذي ذكره الشيخ العلامة على المنصوري في تحريراته يقرأ له بعشرة أوجه... ثم ساق الأوجه العشرة المذكورة ثم أردف قائلا: "والذي تلقيته وقرأت به على أشياخنا سنة عشر وجها، فلعله سهو" (اهـ)[٤٦].

فذكر أشياخًا له بصيغة الجمع، وأقله ثلاثة، فهذا يقوي ذلك الظاهر ويؤيده، وأنه قرأ على الثلاثة المذكورين بمضمن طيبة النشر.

---

[٤٥] انظر: ترجمة شيخ القراء إبراهيم العُبَيْدِي (ص ٣٤- ٣٧).

[٤٦] انظر التحارير المنتخبة، العُبَيْدِي (ص ١٤٠، ١٤١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

على أنه من المتيقن أيضًا قراءة العُبَيْدِي بمضمن طيبة النشر على عبد الرحمن الأُجْهُورِي؛ من جهة أنه رحمه الله ذكر قراءته عليه بها في كتابه التحارير المنتخبة، يقول: "والذي قرأت به على شيخنا الأُجْهُورِي كذا"[٤٧].

وأما الْبَدْرِي والسَّمَنُّودِي فلم أره سماهما في كتابه التحارير المنتخبة؛ لكن يُعَد ذكره القراءة على أشياخه بالطيبة مع إجازة أصحابه وأصحاب أصحابه من طريق الشيوخ الثلاثة بمضمن الطيبة -بل بالأربع عشرة- قرينةٌ بعد قرينةٍ على قراءته بمضمن ذلك عليهم، وسيأتي مزيد بيان لجميع ذلك إن شاء الله، والله أعلم.

انتهت الرسالة الأولى بحمد الله وتوفيقه، ويليها الرسالة الثانية: **الْمُسْكِنَات النَّدِيَّة فِي الرَّدِّ عَلَى التَّقَوُّلَات الْإِسْنَادِيَّة**.

وكتبه: عمرو بن عبد الله الحلواني المصري، عفا الله عنه وعن والديه وجميع المسلمين.

[٤٧] انظر: التحارير المنتخبة، العُبَيْدِي (ص ٩٠).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الرسالة الثانية:

الْمُسْكِنَات النَّدِيَّة في الرَّدِّ عَلَى التَّقَوُّلَات الْإِسْنَادِيَّة

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

مقدمة

هذه الرسالة: الْمُسْكِنَات النَّدِيَّة فِي الرَّدِّ عَلَى التَّقَوُّلَات الْإِسْنَادِيَّة الغرض منها التعقيب على بعض المقالات التي نشرها أحد الباحثين المنتسبين إلى علم القراءات، وهو ما نشره تحت عنوان: **مسائل إسنادية**[٤٨]؛ ذكر فيها جملة من المسائل تتعلق بأسانيد القراءة عند المتأخرين؛ أراد أن ينبه على بعض الأخطاء الواردة –على زعمه– في الأسانيد المعتمدة عند القراء، وعند جماعة المحررين.

ولا يخفى أن علم الرواية علم واسع فروعه، وتحرير الأسانيد وتحقيق صحتها عمل من أشرف العلوم وأجلها؛ لِمَا هو معلوم من اختصاص هذه الأمة المحمدية بهذا العلم، وتميزها به على سائر الأمم.

ولا يخفى على أهل التخصص في هذا العلم أن كثيرًا من الأسانيد الموجودة بين أيدينا تحتاج إلى تحرير وتدقيق لتمييز صحيحها من سقيمها، وبيان درجتها من الصحة، وبيان العالي من النازل منها، وما يمكن أن يكون قد وقع من الغلط فيها، ولم يزل الأمر كذلك منذ أن وُجدت الرواية واعتُمدت الأسانيد وسيلةً موصلةً إليها.

فهذا أمر معلوم عند أهل هذه الصناعة، وهم مُقِرُّونَ بوجود بعض الأخطاء والخلط في الكثير منها؛ يدل عليه قول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٨٢٥– ٨٢٦ هـ) في ثَبَتِه المعروف، والذي خَرَّجَه له العلامة شمس الدين السخاوي (٨٣١– ٩٠٢ هـ)، فقال بعد أن ساق أسانيد بعض شيوخه: "وفي إيراد أسانيد هؤلاء طول، **خصوصًا، وفيها من الخلط ما يحتاج إلى تحرير**

---

[٤٨] انظر: المقالات المذكورة لصاحبها الأستاذ السالم الجَكَني الشِّنْقيطي، منشورة على صفحته وغير ذلك، أفادنيها بعض الفضلاء.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

كبير"[٤٩]، ونفس هذه العبارة نقلها العلامة عبد الرحمن الأُجْهُورِي (ت ١١٩٨ هـ) في ثبته[٥٠]، الذي خرجه له العلامة مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ).

وناهيك بهؤلاء الأئمة الذين طَبَّقَتْ شهرتُهم الآفاق، وبلغوا من التحرير والتدقيق والبحث ما عجز البلغاء عن وصفه ورسمه.

ومنه يعلم أن تحرير الأسانيد وتحقيقها يحتاج إلى جهد عظيم ووقت كبير؛ لأنها لا تحصى كثرة، ولا يمكن لعالم وخاصة في هذه الأزمنة المتأخرة حصر جميعها؛ إذ كان القراء والمحدثون خلائق لا يحصَوْن، منهم من هو معروف ومنهم من مات لم يسمع به أحد من المسلمين غير من كان حوله في بلدته أو كويرته.

من أجل ذلك اكتفى الأئمة في الأغلب باعتماد الأسانيد العالية، التي خلت من التركيب والتخليط؛ فاعتنوا بضبط ما أمكن من ذلك، وما أوصل إلى الغاية المطلوبة، وهو تحقيق الاتصال فيها، فإن وافقت عُلُوًّا فهو بركة إلى بركة وخير إلى خير، وإلا فيكتفى من الأسانيد بما حصل به الاتصال الصحيح مع ثقة رجاله.

ولم يزل المحققون من أهل العلم يعملون على تصحيح تلك الأسانيد وتحريرها من غير إنكار منهم أو تشنيع على من تقدمهم، وإن حصل منهم التقصير الذي لا يخلو منه بشر؛ إذ لولا نقلهم تلك الأسانيد إلينا واعتناؤهم بها ما علمنا بها ولا استطعنا أن نصل إسنادًا واحدًا من أسانيدنا، وكذلك لولا نقلهم لتلك العلوم من قراءات أو حديث أو تفسير أو غير ذلك ما

[٤٩] انظر: ثبت زكريا الأنصاري (ص ١٠٧).

[٥٠] انظر: ثبت الأُجْهُوري، الزبيدي (ص ٤٨).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

تعلمنا شيئا منها ولا درينا به، فلا يكون جزاؤهم منا إلا الحمد لما قدموه، والغفران لما فاتهم أو أسقطوه، والعمل على جبر ما وجد في ذلك من النقص، والإكمال لما ابتدءوه.

فأنت ترى كلام الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله عن تلك الأسانيد التي تلقاها عن شيوخه، فمع إقراره أن فيها خلطًا، إلا أنه لم يعتب عليهم في ذلك؛ لما علمه من حاجة تلك الأسانيد إلى تحرير كبير، ولاشتغال الشيوخ بما هو أولى من إقراء أو تحديث أو إفتاء أو غير ذلك، ولأنه يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، فما حصلت به الكفاية أجزأ إن شاء الله.

ومثله كلام العلامة الأُجْهُورِي الذي جاء بعد زكريا الأنصاري بنحو ثلاثة قرون عن نفس الأسانيد، وظاهره أنه لم يطلع على من نشط لتحرير تلك الأسانيد في كل تلك المدة، ولم يكن ذلك عيب يعيبون به على شيوخهم أو التشنيع عليهم لعلمهم أنهم انشغلوا بما هو أولى.

ولم يزل ذلك شأن العلماء مع استدراكهم على من تقدمهم، فلم يزالوا ينزلونهم منزلتهم من التوقير والاحترام.

وفي ذلك يقول الشيخ صالح الْعُصَيْمِي في كتابه الْمُشْرق بتصحيح خطأ الإسناد في المشرق: "ونقص علم القراء بالأسانيد نشأ من انشغالهم بالأهم، وهو نقل وجوه الروايات وأحرف القراءات، وهيئات الأداء، وبذل الوسع في القراءة والإقراء"، قال: "وقَلَّ من تعاطى علمًا أفرغ فيه قوته إلا أضر بغيره"، قال: "فمعذرتهم أليق بالكرام، وأجدى بذوي الأحلام"، "فالثَّلْبُ بالهَذْرِ صنيعة الرُّقَعَاء، والعفو بالعذر نَسِيكَة الحكماء"[٥١].

[٥١] انظر: المشرق بتصحيح سند الإقراء في المشرق، صالح العصيمي (ص ٢٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

غير أن صاحب المقالات الإسنادية المذكورة لم يسلك ذلك المسلك المحمود، حيث استعمل في حق أئمتنا المتقدمين من أهل القرآن أشنع العبارات؛ نحو:

- **وغفلوا أو تغافلوا.**
- **تنافض واضطراب وتدليس ما لنا إلا التنبيه عليه.**
- **أهل ما يسمى بالتحريرات.**
- **المحررين المدلسي الأسانيد.**
- **تحريرات القوم ليست مضطربة فحسب، بل فيها تدليس ووجادة.**
- **إسناد الطيبة عندنا خطأ وتدليس.**
- **كذب في الإسناد، وتدليس من أفحش أنواع التدليس.**
- **اتباع الإِزْمِيرِي في تحريراته كذب في الرواية.**

وهذا كله في وريقات لا تتعدى السبع إلى عشر صفحات؛ لو كتبت بخط متوسط[٥٢].

وإنه لو كان مصيبًا في تقريراته لما جاز له استعمال تلك العبارات الشنيعة في حق أئمة هذا الفن وعلمائه الذين شهد لهم القاصي والداني بالحفظ والعلم والفهم السليم، قد بلغوا في جميع ذلك الغاية، وأفنوا أعمارهم في خدمة كتاب الله تعلمًا وتعليما.

فلو كان كاتب تلك المقالات مصيبا في ذات الأمر، أو فيما وصل إليه، وأقام الحجج البينات، وأقره الناس على ما وصل إليه؛ لو كان كذلك لما جاز له أن يرميَهم بهذه السهام، أو أن يُشَنِّع عليهم هذا التشنيع؛ فكيف إذا لم يصب في شيء مما قرره؟، وحاد عن الطريق القويم؛ فلا اتبع

[٥٢] وهي في الوجود ١٥ ورقة بسبب تكبير حجم الخط.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المنهجية العلمية الصحيحة في بحثه، ولا أوسع الاطلاع في المصادر المختلفة[٥٣]، ولا استند إلى قول إمام متقدم من أئمة هذه الصناعة.

بل استند إلى تقريرات عبارة عن خواطر وأوهام؛ نحو قوله: "**والخلاصة: أسانيد القراء: لا تؤخذ من كتب التراجم؛ إذ هي – التراجم– لبيان قراءة فلان على فلان، وليست لبيان إسناد التلاوة، وهو السبب الأكبر في اضطراب الإجازات المعاصرة المكتوبة**"[٥٤].

هكذا بإطلاق العبارة: "الإجازات المعاصرة المكتوبة"، ولم يذكر من الذي اعتمد في إجازاته على الكتب من القراء المعروفين[٥٥]، ولا أين وقف على ذلك، أو هل استقرأ إجازات أهل العصر فرأى الاضطراب في جميعها، فمثل هذا القول لا يقال إلا بعد استقراء تام أو شبه تام للإجازات القرآنية في مدة قرون من الزمان.

كما أنه لم يذكر مصدر القاعدة المذكورة، ولا من الذي اعتمدها من علماء الأسانيد العارفين بالرجال وأحوالهم، فإنه لا يعزو كلامه في الأغلب إلى مصادر استمدها منه، كذلك لم يذكر ما الذي ينبغي أن يعتمد عليه الباحث في أسانيد التلاوة.

---

[٥٣] لدرجة أنه ربما نقل عن مصدر من المصادر في موضع أبهم فيه صاحبه، ويكون قد أوضحه صاحب ذلك المصدر نفسه في موطن آخر، فلم يعمم النظر في ذات المصدر؛ لينحل له الإشكال أو ليتضح له المبهم، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

[٥٤] انظر: مسائل إسنادية، السالم الجكني (ص ٧)، وقد ذكر هذه العبارة في موضع لا تعلق لهذه العبارة به أصلًا، حيث ذكرها في أثناء بحثه عن اتصال إسناد الإمام المتولي بالإِزْمِيرِي في التلاوة، وهذا شيء لا اعتماد فيه على كتب التراجم عند أحد، ينظر الموضع المذكور.

[٥٥] وإنما قلت: المعروفين؛ لأنهم الذين يكون عليهم المعول وإليهم تتوجه الأعين، وبهم يكون الاقتداء، ومن ليس معروفًا عند العامة فلا يكون لفعله أثرٌ، فإن أخطأ فلا يحمل عنه خطؤه غالبًا.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

فإن أراد بكلامه المذكور آنفًا أن الاعتماد في ذلك ينبغي أن يكون على الإجازات؛ فإنه قد وصف الإجازات المعاصرة بالاضطراب، وهي منقولة عن إجازات العصر الذي قبله، كما هو معلوم بالضرورة أن القارئ ينقل عن إجازات شيوخه، فلا بد أن تكون تلك المنقول عنها مضطربة أيضًا، ثم التي قبلها، وهكذا.

فلم يبق إلا المشيخات والأثبات والفهارس ونحوها، وهي معدودة ضمن كتب التراجم، فما الذي يؤخذ منه أسانيد التلاوة إذًا على هذا الاعتبار؟.

والحق أن كل ذلك معتبر عندهم؛ فإن كتب التراجم والأثبات والمشيخات ونحوها وكذا الإجازات يعتمد عليها في تحرير الإجازات، وكل موضع بحسبه، والكتب المذكورة تكون في الأغلب أوثق من كثير من الإجازات؛ لأن مؤلفيها يكونون عادةً من أهل هذا الشأن، ومن محققي الأسانيد ومتتبعي الروايات الصحيحة، وَبِمَا ورد فيها من الأسانيد والتراجم ونحو ذلك يعتضد أهل هذا الشأن في تصحيح الأسانيد، وهو شيء معلوم عند من كان له أدنى عمل في تحرير الأسانيد.

وفي المقالات المذكورة ما هو أشد من ذلك، فإن فيها من الكلام ما لا معنى له صحيح أصلًا، وذلك نحو قوله: "**وغفلوا، أو تغافلوا عن أن ابن الجزري يصل الشاطبي بالداني وليس بـ"التيسير"**": فإن هذا كلامه لا معنى له صحيحٌ، إذ ما معنى: "**يصل الشاطبي بالداني**"؟!، فهل أراد ابن الجزري وصل شخص الشاطبي بشخص الداني؟؟، **فإن قيل**: إنه أراد وصل أسانيد الشاطبي بأسانيد الداني عامة لا بأسانيد التيسير خاصة، ولم يحسن أن يجوِّد عبارته، **فيقال**: فهل بمثل هذا إذًا يُعترض على أئمة هذا الشأن، وهل يُسمع لقائله؟!!.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ونحو قوله: "**إن هذه العبارة لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتمادها في " الإسناد" لعدة أمور: الأول:: أن الشيخ الأُجْهُورِي، أو الزبيدي، قالها بحثًا لا إسنادًا**"، وهذا أيضا مما لا معنى له، وسيأتي التعليق في موضعه إن شاء الله.

وأما استعمال المصطلحات العُرفية في غير موضعها في تلك المقالات فعن ذلك حدث ولا حرج، فإن التدليس والانقطاع والكذب مصطلحات عرفية لها دلالات مخصوصة؛ لم يستعملها صاحب تلك المقالات في موضعها المستعلمة لها؛ كما أنه أطلق استعمال تلك العبارات فشملت في ظاهرها جماعة كبيرة في قرون متتالية من أهل القرآن، ممن لا يمكن إخراجهم إلا بالنص على ذلك صراحة، ولم يوجد شيء من ذلك في تلك المقالات.

والحاصل أن صاحب تلك المقالات لم يستعمل المنهج العلمي الصحيح في ما قرره فيها، ولم يكتف بذلك، بل ظهر منه عدم الإنصاف والتحامل على أهل التحريرات خاصة، وعلى أصحاب أسانيد القراءة في القرون المتأخرة عامة، وبالإضافة إلى جميع ذلك فإنه استعمل العبارات الغليظة والأقوال الشنيعة التي طالت جماعة كبيرة من أئمة هذا الشأن، فخرجت تلك المقالات أشبه بالتشنجات العصبية منها بالفوائد العلمية، وما هي إلا جملة من التشغيبات العلمية، والتي قد انتشرت في الآونة الأخيرة في الأوساط العلمية، وهي في حقيقتها لا تنتمي إلى العلم الصحيح، ولا تقترب منه أدنى اقتراب.

ولولا سابقة أولئك الأئمة الأبرار الأخيار، وحقهم على أهل القرآن خاصة وعلى الأمة المحمدية عامةً، ولولا الخوف من اقتداء الناشئة من طلب العلم بمثل هذا الصنيع من استباحة استعمال الشناعة في القول في حق أسلافهم؛ لولا ذلك ما تكلفت التعقيب على تلك المقالات، ولا تجشمت عناءه؛ لِمَا أخبرنا الله عز وجل في كتابه من زهوق الباطل وبُطوله بأمره –سبحانه

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وتعالى- القدري وذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، ولم يكن الله عز وجل ليضيع دينه أو كتابه.

ولأن الأقوال التي لا يسلك أصحابها المنهجية العلمية الصحيحة فإنه يصعب على الباحث جدًّا التعقيب عليها، من حيث إنَّ ما لم يكن عِلْمًا فإن سبيله الإعراض عنه، ولا تستعمل المناظرة إلا فيما استند إلى أصل يكون قد اسْتُعْمِل في غير موضعه؛ لشبهةٍ طرأت على صاحبه أو نحو ذلك؛ لأنه حيث وجدت الأصول الصحيحة في كلام الْمُنَاظِرِ رددناه إلى تلك الأصول، كما وقع في تلك المقالات من إنكار صاحبها تلاوة عبد ربه السَّجَاعِي على الإِزْمِيرِي اعتمادًا على بعض ما ورد في ثَبَتِ العلامة عبد الرحمن الأُجْهُورِي، فإن التعقيب عليه من نفس الأصل وهو كون الأُجْهُورِي ذكر تلاوته عليه في نفس الثبت، وأما ما لم يكن كذلك فسبيله الاكتفاء بتقرير الحقائق في مقابلته.

يدل عليه: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فلما لم يستند أولئك إلى أصل صحيح ورد الأمر بالاكتفاء بتقرير حقيقة التوحيد في مقابلتهم؛ لأن ما لم يكن شيئًا فإن الأصل أن يُكتفى في مقابلته بأن يقال فيه: إنه ليس بشيء، ولا يحتاج معه إلى مزيد بيان.

وأما ما كان له أصل أو أصول يرجع إليها؛ لكن أخطأ صاحبها في استعمال تلك الأصول فإن جوابه أن ترده إلى تلك الأصول أو ما يقاربها.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ومن أجل ذلك سيظهر لك الفرق بين التعقيب على تلك المقالات وبين الرسالة السابقة[٥٦]، وهو الرد على ما ورد من كلام العلامة الصالح: **صالح العُصَيْمِي** في كتابه الموسوم بـ: "**المشرق بتصحيح سند الإقراء في المشرق**"؛ من حيث اقترب الشيخ فيه من المنهجية العلمية السليمة، واستعمل أصولًا صحيحةً في ذاتها؛ لكنه أغفل جملةً من الأدلة وسقطت عليه بعض الأصول الواجب اعتبارها؛ لكن لما كان شأنه استعمال الأصول الصحيحة سَهُل رده إلى نظيرها أو ما يشبهها، وجاء الرد عليه ردًّا علميًّا محضًا قاطعًا للنزاع؛ إن شاء الله، على ما تقدم في موضعه.

وأما ما خلا من الأصول الصحيحة؛ كتلك المقالات المذكورة: فإن مكمن الصعوبة في التعقيب عليه من جهة اشتباهه بعبث الأطفال؛ نحو قوله في عبارة للعلامة الأُجْهُورِي في أسانيده: "**إن هذه العبارة لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتمادها في " الإسناد**"".

ونحو قوله: "**حتى لو سلمنا جدلا – ولا نسلم ...**".

ونحو قوله: "**فاتباعه في " تحريراته" هو "كذب في الرواية"، وهذا مفروغ منه وإن خالف فيه المخالفون**".

فهذا كله أشبه شيء به عبث الأطفال، فكما أنه قد يكون في مقابلة عبث الأطفال شيء من الزجر والانتهار، فكذلك هاهنا؛ فربما ظهر الزجر والانتهار في التعقيب عليه؛ فيخرج الكلام عن حد المنهجية العلمية، وهذا مما يصعب جدًّا على الباحث المنصف فعلُه؛ لأنه لا يرضى أن يُحمل عنه شيءٌ غير العلم.

---

[٥٦] ومن أجل ذلك جمعت بينهما مع أحقية فصل الأولى عن هذه الأخيرة؛ لكن ليظهر للقارئ الفرق بين ما كان معدودًا من المسائل العلمية، وما لم يكن كذلك.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ولأن أصحاب هذه الأقوال عادةً لا يعلمون بوجوب الرجوع إلى أصول صحيحة في نحو هذا، فمهما حاولت ردهم إلى تلك الأصول لم يقبلوا منك، من حيث إنهم كانوا قد أعرضوا عن تلك الأصول وهي كانت حاضرةً بين أيديهم ابتداءً، فإن ذهبت تقيمهُم عليها فربما حملهم بغضُهم لك أو عداوتُهم إياك على مزيد من الإعراض عنها، فلم يزدادوا عن الحق إلا بعدًا، وإنا لنرجو لأهل القرآن أن لا يكونوا على تلك الحال؛ أعاذنا الله وإياهم، والمسلمين أجمعين.

ولكن لما كان من الواجب علينا تجاه أجدادنا وآبائنا الذين لم نعرف الدين والعلم إلا من جهتهم الدفعُ عنهم، والذبُّ عن أعراضهم إذا استباحها من لا يقدرهم قدرهم، فإني استخرت الله عز وجل في التعقيب على كلامه، ثم إني ألحقت به من المسائل التي يفيد منها طالب العلم وخاصة المهتم منهم بالأسانيد القرآنية ما تتم به الفائدة؛ لئلا تكون فائدة هذا البحث مجرد التعقيب على المقالات المذكورة، وذكرت فيه بعض الأصول والقواعد في علم الرواية مما ينبغي على الباحث الرجوع إليها في مثل هذه المسائل، وحاولت جهدي التزام المنهجية العلمية في كتابته ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

ثم إني ألحقته هاهنا بما تقدم من التعقيب على ما ورد في كلام العلامة صالح العُصَيْمِي في كتابه المشرق؛ لِشَبَهِهِ بتلك المقالات؛ أعني شَبهه به في أصل الموضوع، من جهة كونه في التعليق على أسانيدنا –معشر المشارقة– في القراءة، وإن اختلفا اختلافًا بيِّنًا في المنهج المستعمل، فإن كتاب الشيخ العُصَيْمِي حفظه الله اقترب فيه صاحبه من المنهجية العلمية الصحيحة وإن لم يوفِّها حقها كما تقدم، كذلك لم يستعمل فيه الشيخ التشنيع على أئمة هذا الشأن ولا تعرض لجنابهم بإساءة، بل أنزلهم منزلتهم واعتذر لهم، كما تقدم النقل عنه، غايته أنه رأى ما يعتقده خطأً في سلسلة الإسناد فأراد تقويمه وإقامة الحجة على ما اعتقده صوابًا.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وأيضًا لما كان موضوع كتابه يتعلق بأسانيد نفس المدة التاريخية التي تعلقت بها تلك المقالات أدرجتهما معًا في مكان واحد.

وأيضًا ليظهر للقارئ والباحث المنصف الفرقُ بين ما كان معدودًا في جملة المسائل العلمية، وبين ما لم يكن كذلك.

وجعلت هذه الرسالة الأخيرة في مقدمة، وهي هذه، وأربعة مباحث وخاتمة؛

المبحث الأول: أسانيد الشاطبي وتعلقها بكتاب التيسير.

المبحث الثاني: المبحث الثاني: تحريرات الإِزْمِيرِي، واتصال إسناد التلاوة بها.

المبحث الثالث: طريق الأُجْهُورِي في العشر الكبرى (يعني: طريق طيبة النشر).

المبحث الرابع: مدار أسانيد المشارقة في القراءات.

ثم الخاتمة، وفيها الخلاصة والتوصيات.

والآن حين أشرع في الغرض المقصود، واللهَ العظيم أرجو أن ينفع بهذه الرسالة وأن يجعله ما كتبته فيها خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجمع شمل أهل القرآن على ما يرضيه؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه: أفقر العباد إلى ربه: **عمرو بن عبد الله الْحُلْوَانِي**.

في مدينة حلوان من الديار المصرية، في شهر صفر ١٤٤٧ هـ.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المبحث الأول: أسانيد الشاطبي وتعلقها بكتاب التيسير

قال الأستاذ سالم الْجَكَني في مقالاته المذكورة تحت عنوان: **مسألة إسنادية ترك تحريرها المحررون: "إسناد الإمام ابن الجزري رحمه الله، في كتابه " النشر" لكتاب" التيسير": لا يمرّ على الإمام الشاطبي رحمه الله. ومع ذلك تجد أسانيدنا توصل إسناد ابن الجزري إلى " التيسير" من خلال الشاطبي!**[٥٧].

قلت: وهذه –كما ترى– عبارة عن مسألة وهمية، وهو كلام متناقض مضطرب لا مدلول له صحيح؛ لأنه ذكر هاهنا ثلاثة كتب، ولا يظهر من كلامه ماذا أراد توجيه النقد للمحررين بشأنه، وذلك أن تحرير كل كتاب من الكتب المذكورة يكون بحسب طرق ذلك الكتاب نفسه؛ لا بحسب الطرق الموصلة إليه؛ فمن أراد تحرير التيسير فإنه يَنظر إلى الأسانيد التي انتقاها صاحب التيسير، ويَعْتَبِر الطرق التي اعتمدها في كتابه بقطع النظر عن الطرق الموصلة إلى كتاب التيسير أو صاحبه؛ ومن أراد تحرير الشاطبية اعتبر الأسانيد التي اعتمدها الشاطبي والطرق التي أسند منها القراءة بقطع النظر عن الطرق الموصلة إلى الشاطبية، ومن أراد تحرير النشر اعتبر الأسانيد التي انتقاها صاحب النشر والطرق التي أسند القراءة منها؛ بقطع النظر عن الطرق الموصلة إلى ابن الجزري؛ لأن المقصود من تحرير كل كتاب هو تحقيق عمل صاحب ذلك الكتاب، والنظر إلى مدى موافقة روايته التي رواها فيه لطرقه التي انتقاها وأودعها ذلك الكتاب. وأما الأسانيد التي وصلت إلينا تلك الكتب من طريقها فهي أكثر من أن تحصى، وما هو مذكور في بعض الأثبات أو الإجازات إنما هو على سبيل الاختصار؛ لعدم إمكان جمع ذلك

[٥٧] انظر: مسائل إسنادية، السالم الجكني (ص ٢).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

في إجازة صغيرة، بل ولا ثبت كبير، وأكثر الأسانيد إلى تلك الكتب وغيرها لا تستعمل لما تقدم بيانه في المقدمة من عدم إمكان جمعها وحصرها.

عل أن كلامه المذكور آنفًا غير صحيح من عدة أوجه أيضًا:

الأول: أن مقصود أسانيد المتأخرين هو أسانيد الشاطبية لا أسانيد التيسير بخلاف ما يوهمه كلامه، فالمراد من الأسانيد عند عامة المتأخرين هو وصل أسانيد الشاطبي رحمه الله إلى القراء السبعة لا وصل أسانيد كتاب التيسير؛ لأن معتمد المتأخرين هو على منظومة الشاطبي دون التيسير، ورجوع أكثرهم إلى التيسير هو على جهة التحرير، وإن كان كتاب التيسير لا يظل طرقه متصلة بالتلاوة إلى يومنا هذا؛ لكن ذلك من خلال قراءتهم بالشاطبية وطيبة النشر، وهو الذي قرره صاحب المقالات المذكورة بقوله فيها (ص ٣): "**طريق الرواية هو ابن الجزري والشاطبي**" (اهـ).

الثاني: أن كون التيسير وطرقه وأسانيده هو أصل الشاطبية أمرٌ مجمعٌ عليه عند القراء قديمًا وحديثًا، لم يخالف في ذلك أحد؛ لأن الشاطبي رحمه الله أراد بالأصالة نظم كتاب التيسير، ونص على ذلك صراحة بقوله: "**وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِير رُمْتُ اخْتِصَارَهُ**"، وجميع الناس شراحًا ومحررين يعرضون روايته على التيسير، وهذا أمر لا اختلاف فيه عندهم، وإنما اختلفوا في ما زاده الشاطبي على التيسير؛ هل هو من طرق الداني أو من طرق غيره؛ فمن ثَمَّ لا بد من اعتبار التيسير أصلًا للشاطبية؛ لأن الشاطبي قرأ بكتاب التيسير وغيره، واختص كتاب التيسير بالنظم، لشهرته عند أهل الأداء، ولتلقي القراءات التي فيه بالقبول عندهم، وزاد رحمه الله على التيسير زيادات مما قرأ به على شيخيه من طرق الداني وغيره، وهو معنى قوله رحمه الله: "**وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرٍ فَوَائِدِ**"، فمن أراد أن يسند الشاطبية إلى القراء السبعة فلا بد أن يصل أسانيد الشاطبي بأسانيد أبي عمرو الداني رحمه الله المذكور في التيسير؛ لأنها أصل هذا النظم.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

- فمن أراد الاقتصار على أسانيد الداني على جهة الاختصار فله ذلك، وهو الذي جرت به عادة أكثر أهل الأداء من المتأخرين.
- ومن أراد الزيادة عليها فإنه يكمِّل أسانيد الشاطبي بطرقه الأخرى التي اعتمدها، وقد ذكر جملتَها صاحبُه علم الدين السخاوي رحمه الله في شرحه على الشاطبية المسمى فتح الوصيد في شرح القصيد[٥٨].

فنقل السخاوي رحمه الله نص إجازة شَيْخَي الشاطبي: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَاصِ النَّفْزِيِّ، وأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هُذَيْلٍ، وفيها ذَكَرَ ابنُ أبي العاص النفْزِيُّ شيخُ الشاطبيِّ في إجازته له أنه أقرأه بما تضمنه كتابا التيسير والاقتصاد من تأليف أبي عمرو الداني، وذكر له أنه قرأ بقراءة السبعة من عدة طرق غير طرق الداني، ذكر جملة من الأسانيد من طريق أبي الطيب بن غلبون صاحب الإرشاد، ومكي بن أبي طالب صاحب التبصرة، وأبي عبد الله محمد بن سفيان صاحب الهادي، وأبي القاسم الطرسوسي صاحب المجتبى، وغيرهم[٥٩].

- ومن أراد الإحالة إلى كتاب يتضمن تلك الأسانيد فلا بأس، كما أحال ابنُ أبي العاص النَّفْزي المذكور إلى كتابي التيسير والاقتصاد، ولم يذكر أسانيدَهما، وعلَّل ذلك بشهرة تلك لأسانيد، فمن ثَمَّ ترَكَ ذِكْرها، وذكر ما قد يخفى من جملة أسانيده، وما قد لا يعرفه الناس، وهو الذي جرت به عادة أكثر المتقدمين في إجازاتهم، حيث يحيلون

---

[٥٨] انظر: فتح الوصيد، السخاوي (٢/٨- ٥٠).

[٥٩] ولا بد لمن أراد تحرير الشاطبية على وجه صحيح أن يعتبر تلك الأسانيد أيضًا ولا يغفلها في تحريره، من حيث كان أكثر ما زاده الشاطبي على التيسير أو على طرق الداني قد ورد من أصحاب تلك الطرق، وليست هذه الورقات محل لهذا البحث، بل بحثه إن شاء الله في غير هذا الموضع، وإنما أردت مجرد التنبيه عليه هاهنا ليعلمه القارئ.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

السند غالبا إلى الكتاب الذي يقرئون بمضمنه أو إلى كتاب من الكتب المعروفة أو إلى نحو ذلك؛ كإمام من الأئمة ممن اشتهرت أسانيده.

الثالث: أن الشاطبي قد قرأ بكتاب التيسير، ولم يزل يقرئ به حتى ألف منظومته حرز الأماني، بل لم يزل يُقْرَأ عليه كتاب التيسير إلى قبيل وفاته، وقد وقفنا له على إجازته لأحد طلابه بكتاب التيسير بعد أن قرأ عليه ذلك الطالب كتاب التيسير، وتاريخ تلك الإجازة شهر صفر من سنة سبع وثمانين وخمسمائة، أي قبل وفاة الشاطبي بنحو ثلاث سنوات[٦٠]، فلم تنقطع صلة الشاطبي بكتاب التيسير بعد نظمه إياه، بل لم يزل يتعاطاه ويسنده.

الرابع: أن أسانيد ابن الجزري رحمه الله لا تقتصر على كتاب النشر، بل له كتب أخرى غير كتاب النشر، منها تحبير التيسير، وقد صرح فيه بإسناد التيسير من طريق الإمام الشاطبي، فقال رحمه الله: قرَأت هَذَا الْكتاب -يعني التيسير- وتلوت الْقُرْآن الْعَظِيم بمضمنه على جمَاعَة من الشُّيُوخ بِمصْر وَالشَّام وَغَيرهمَا بأسانيد مُخْتَلفَة **أَعْلَاهَا من طَرِيق الشاطبي**؛ قَرَأت بِهِ الْقُرْآن كُله على الشَّيْخَيْنِ الْإِمَامَيْنِ الْعَالم الصَّالح أبي مُحَمَّد عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن عَليّ ابن الْبَغْدَادِيّ الشَّافِعِي، والعلامة أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن أبي الْحسن الْحَنَفِي بالديار المصرية أَربع ختمات جمعا، وَقَرَأَ كل مِنْهُمَا بمضمنه الْقُرْآن جمعًا وإفرادًا على الشَّيْخ الإِمَام أبي عبد الله مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبد الْخَالِق الصَّائِغ شيخ الإقراء بالديار المصرية، وَقَرَأَ الصَّائِغ بمضمنه الْقُرْآن على الشَّيْخ الإِمَام أبي الْحسن عَليّ بن شُجَاع ابْن سَالم الْهَاشِمِي العباسي الضَّرِير، وَقَرَأَ الضَّرِير بمضمنه الْقُرْآن على الشَّيْخ الإِمَام **أبي الْقَاسِم بن فِيُّره بن خلف بن أَحْمد الرُّعَيْنِي**

[٦٠] انظر لذلك النسخة الخطية من كتاب التيسير المحفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٤٩٠٩ قراءات.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الشاطبي الضَّرِير"[٦١] ... **إلى أن قال:** " قَالَ كل من **الشاطبي** والحصار والمرادي والغافقي وَابْن سَلمُون: أخبرنَا بِهِ الشَّيْخ الإِمَام أَبُو الْحسن عَليّ بن مُحَمَّد بن عَليّ بن هُذَيْل البَلَنْسي سَمَاعا وتلاوة وَقِرَاءَة بمضمنه سوى ابْن سلمون فتلاوة بِرِوَايَة ورش فَقَط، وَقَرَأَ ابْن هُذَيْل بمضمنه على الإِمَام أبي دَاوُد سُلَيْمَان بن نجاح الْأَمَوِي مَوْلَاهُم الأندلسي. .."[٦٢] . **إلى أن قال:** " قَالَ كل من **أبي دَاوُد** وَأحمد بن أبي جَمْرَة وَابْن الثَّلْجِي: **أخبرنَا الإِمَام الْحَافِظ أَبُو عَمْرو عُثْمَان بن سعيد الداني** قِرَاءَة وتلاوة وسماعا لأبي دَاوُد وإجازة لِابْنِ أبي جَمْرَة. وسماعا لِابْنِ الثَّلْجِي، قَالَ رَحمَه الله تَعَالَى: الْحَمد لله المتفرد بالدوام، المتطول بالإنعام"[٦٣].

الخامس: أن ابن الجزري وإن ذكر في مبحث الكتب من كتاب النشر أسانيده إلى كتاب التيسير خالية من ذكر الشاطبي لأسباب يأتي ذكرها إن شاء الله؛ لكن لم يصنع ذلك في مبحث الطرق، والعجب من رجل قام على تحقيق كتاب النشر، وشَرَحَه لطلابه أن يقول مثل هذا الكلام؛ لأن ابن الجزري رحمه الله أسند طرق التلاوة لكتاب التيسير في ذلك المبحث جميعها من طريق الشاطبي بطريقيه المعروفين أيضًا بالإضافة إلى ما تقدم في مبحث الكتب، من حيث إنه جمع بين إسناد الشاطبية والتيسير في كل رواية من الرواية الأربع عشرة.

وبيان ذلك قوله رحمه الله في رواية قالون[٦٤]: " رِوَايَةُ قَالُونَ طَرِيقُ أَبِي نَشِيطٍ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُويَانَ مِنْ سَبْعِ طُرُقٍ: الْأُولَى: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ عَنْهُ: **مِنْ طَرِيقَيِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ**.

---

[٦١] انظر: تحبير التيسير، ابن الجزري (ص ٩٧).

[٦٢] انظر: تحبير التيسير، ابن الجزري (ص ١٠٠).

[٦٣] انظر: تحبير التيسير، ابن الجزري (ص ١٠٢).

[٦٤] انظر: النشر لابن الجزري تحقيق صاحب المقالات المذكورة (٢/٢٥١، ٢٥٢).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

فَمِنَ التَّيْسِيرِ قَالَ الدَّانِيُّ: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى شَيْخِي أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْمُقْرِي الضَّرِيرِ، وَقَالَ لِي قَرَأْتُ بِهَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ الْحَسَنِ الْمُقْرِي، وَقَالَ قَرَأْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْمُقْرِي.

وَمِنَ الشَّاطِبِيَّةِ قَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَاصِ النَّفْزِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ غُلَامِ الْفَرَسِ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الدَّوَشِ وَأَبِي الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْبَيَّازِ، وَقَرَءُوا بِهَا عَلَى الدَّانِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ أَيْضًا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هُذَيْلٍ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي دَاوُدَ عَلَى الدَّانِيِّ بِسَنَدِهِ."[٦٥]؛ يعني بسنده المتقدم في كتاب التيسير.

وكذلك صنع رحمه الله في سائر الروايات الأربعة عشرة، يقول في كل منها: "رواية -كذا- من الشاطبية والتيسير، ويقتصر في ذلك على ذكر إسناد الداني الموجود في كتاب التيسير، بل يجمع بينهما بصورة أوضح من تلك المتقدمة، فقال في رواية ورش[٦٦]: "طَرِيقُ أَحْمَدَ بْنِ أُسَامَةَ، وَهِيَ الْأُولَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقَيِ الشَّاطِبِيَّةِ وَالتَّيْسِيرِ. قَالَ الدَّانِيُّ: قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَاقَانَ الْمُقْرِي بِمِصْرَ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ أَحْمَدَ التُّجِيبِيِّ" (اهـ). وهكذا في سائر الروايات الأربع عشرة[٦٧].

وهذا بَيِّنٌ واضح، فطريقه إلى كل من التيسير والشاطبية بالإحالة إلى مبحث الكتب، ومن الشاطبي إلى الداني بالإحالة إلى الموضع الأول، ثم إلى الداني في التيسير.

---

[٦٥] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٣٥٣، ٣٥٤).

[٦٦] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٣٧٨).

[٦٧] انظر: النشر: (١/٤٠٢، ٤١٢، ٤٢٧، ٤٥٢، ...).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ويزيده بيانًا أنه أعقب هذا الإسناد المذكور آنفًا في رواية ورش بآخر من طريق الشاطبي إلى الداني فقال: "طَرِيقُ الْخَيَّاطِ، وَهِيَ الثَّانِيَةُ عَنِ النَّحَّاسِ: قَرَأَ بِهَا الشَّاطِبِيُّ عَلَى النَّفْزِيِّ عَلَى ابْنِ غُلَامِ الْفَرَسِ عَلَى أَبِي دَاوُدَ، عَلَى الدَّانِيِّ، عَلَى خَلَفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَلَى أَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله الْأَنْمَاطِيِّ، عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَيَّاطِ"[٦٨].

فلم يعز هذا الطريق إلى الشاطبية؛ لأن الشاطبي لم يذكره في أسانيده، كذلك ليس هو من أسانيد التيسير؛ بل عزاه إلى طرق الشاطبي، وذلك لأن هذا الطريق يدخل ضمن ما تلا به على شيوخه بأسانيدهم إلى الداني عن شيخه ابن خاقان؛ لتطابقه في الأحكام مع طريق ابن خاقان عن أحمد بن أسامة المسند في التيسير، والذي تقدم ذكره قبل قليل[٦٩]، كل ذلك على طريقة التضمين، وأن ما وافق ما قرأ به الطالب على شيخه من الطرق التي عند شيخه أو شيخ شيخه، وهكذا إلى منتهى السند فإن إسناد هذا الطريق يدخل ضمنا في جملة المقروء، وهو مستعمل عندهم، وله أمثلة متعددة في النشر، وكانوا ينصون على ذلك في إجازاتهم، وقد أنكره جماعة من المعاصرين، ومنهم صاحب المقالات المذكورة، وليس هذا محل بسط ذلك، فقد بينته في أكثر من موضع غير هذا الموضع[٧٠].

---

[٦٨] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٣٥٤).

[٦٩] ومثله طريق ابن خاقان عن ابن أبي الرخاء، وقد أسنده في النشر بعد هذا، فقال: "طَرِيقُ ابْنِ أَبِي الرَّجَاءِ: وَهِيَ الثَّالِثَةُ عَنِ النَّحَّاسِ، قَرَأَ بِهَا أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ عَلَى خَلَفِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَقَرَأَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الرَّجَاءِ الْمِصْرِيِّ"، لكن تصحف عليه رحمه الله ابن أبي الرخاء، وهو بالخاء إلى ابن أبي الرجاء؛ بالجيم، وكذلك في غاية النهاية، كما بينته في ترجمته، انظر غاية النهاية بتحقيقنا (١/٣٨٣ رقم ٥٢٨).

[٧٠] انظر: الإصدار الرابع من هذه السلسلة، وهو المسمى: التركيب في القراءات، وانظر أيضا: القول المؤصل في حكم طريق حفص من روضة المعدل.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

السادس: أن كون ابن الجزري رحمه الله لم يسند كتاب التيسير من طريق الشاطبي في النشر ليس لأنه لم يكن عنده فيه إسناد من طريق الشاطبي، بل هو على جهة الاكتفاء منه بما ذكره من الطرق إلى الشاطبية، من حيث إنه لو ذكر أسانيد الشاطبي في مبحث أسانيد كتاب التيسير ثم أعاد ذكرها في مبحث أسانيد الشاطبية لكان تكرارًا لا حاجة له، ويحتمل أيضا أن يكون ذلك بسبب نزول إسناد التيسير عنده من طريق الشاطبي، وهو قد أسند كتاب التيسير عن أبي بكر محمد بن محمد بن وضاح صاحب الشاطبي عن أبي الحسن بن هذيل شيخ الشاطبي، فلو أسنده من طريقه عن الشاطبي أيضًا لنزل بالإسناد درجة، والحرص على علو السند مع إمامة رجاله سنة عند المتقدمين والمتأخرين من أهل العلم.

السابع: أنه لو افترضنا أن ابن الجزري رحمه الله لم يسند طرق التيسير من طريق الشاطبي مطلقًا لما منع ذلك مَنْ بَعْدَه أن يسنده من طريقه، إذ هو داخل في جملة أسانيده، وله طرق عديدة إلى الشاطبي ومنه إلى الداني رحمهما الله لم يذكرها في النشر، قال في النشر في مبحث طرق الشاطبية: "وَقَرَأْتُ بِمُضَمَّنِهَا الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَلَى **جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّيُوخِ، مِنْهُمُ** الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ التَّقِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْبَغْدَادِيِّ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ شَيْخُ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ قِرَاءَتِي لَهَا عَلَيْهِ، قَالَ: قَرَأْتُهَا وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالصَّائِغِ شَيْخِ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، قَالَ: قَرَأْتُهَا وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِمُضَمَّنِهَا عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْحَسِيبِ النَّسِيبِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ شُجَاعِ بْنِ سَالِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْعَبَّاسِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ صِهْرِ الشَّاطِبِيِّ شَيْخِ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، قَالَ: قَرَأْتُهَا وَتَلَوْتُ بِهَا عَلَى نَاظِمِهَا الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ الشَّافِعِيِّ شَيْخِ مَشَايِخِ الْإِقْرَاءِ بِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ"[٧١].

[٧١] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٢٥٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ولم يذكر منهم في هذا الموضع إلا شيخه ابن البغدادي صاحب تقي الدين بن الصائغ؛ لعلو إسناده من هذا الطريق، مع إمامة رجاله، قال رحمه الله معقبا: "وَهَذَا إِسْنَادٌ لَا يُوجَدُ الْيَوْمَ أَعْلَى مِنْهُ **تَسَلْسُلٌ بِمَشَايِخِ الْإِقْرَاءِ وَبِالشَّافِعِيَّةِ وَبِالدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَبِالْقِرَاءَةِ وَالتِّلَاوَةِ**"[٧٢].

وترك جماعة كثيرين لم يذكرهم مع تلاوته عليهم بمضمن الشاطبية والتيسير، منهم شيخه محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الصائغ، الذي تقدم ذكره في إسناده الذي ساقه في تحبير التيسير، وأذكر منهم أيضًا –على سبيل المثال– شيخه إبراهيم الْحَمَويّ الذي تعلم منه دقائق التجويد، قال رحمه الله في جامع أسانيده: "قرأت عليه جمعا بالقراءات السبع بمضمن التيسير والشاطبية بمكتبه بالعقيبة الكبيرة ظاهر دمشق في شهور سنة سبع وستين وسبعمائة، وهو عرفني التجويد وحققه لي، ولم يكن في شيوخي أعرف منه بالتجويد ولا بالتلفظ به"[٧٣].

والظاهر –والله أعلم– أنه لم يسند القراءة من طريقه؛ لنزول سنده، فقد قرأ هذا الشيخ على جمال الدين إسماعيل بن محمد بن إسماعيل النحوي المعروف بابن القُفَّاعي، على سديد الدين أبي القاسم خضر بن عبد الرحمن بن خضر الْحَمَويّ، على أبي الحسن السخاوي على الشاطبي[٧٤]. وغير ذلك من الشيوخ مما ترك ذكر أسانيدهم اختصارًا أو لنزول أسانيدهم، أو غير ذلك، وقد ضَمَّنَهم جامعَ أسانيده، الذي ذكر فيه جميع شيوخه الذين تلقى عنهم القراءات.

---

[٧٢] انظر: الموضع السابق.

[٧٣] انظر: جامع أسانيد ابن الجزري (ص ١٤٦)، قلت: ويشبه هذا الشيخ في هذا الأمر من الاعتناء بالتجويد ودقائقه شيخنا رمضان عبد الجواد هدية، حفظه الله ونفع به

[٧٤] انظر: جامع أسانيد ابن الجزري (ص ١٤٧).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وكذلك ترك جُمْلَةً من الأسانيد بين الشاطبي والداني، قال رحمه الله في النشر: " وَاسْتَقَرَّتْ جُمْلَةُ الطُّرُقِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْعَشْرَةِ عَلَى تِسْعِمِائَةِ طَرِيقٍ وَثَمَانِينَ طَرِيقًا حَسْبَمَا فُصِّلَ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ كُلِّ رَاوٍ رَاوٍ مِنْ رُوَاتِهِمْ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ تَشَعُّبِ الطُّرُقِ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ **مَعَ أَنَّا لَمْ نَعُدَّ لِلشَّاطِبِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – وَأَمْثَالِهِ إِلَى صَاحِبِ التَّيْسِيرِ وَغَيْرِهِ سِوَى طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ** وَإِلَّا، فَلَوْ عَدَدْنَا طُرُقَنَا وَطُرُقَهُمْ لَتَجَاوَزَتِ الْأَلْفَ"[٧٥].

فهذا نص منه أن الأسانيد المذكورة في النشر في هذا المبحث هي على جهة الاختصار، لا أنه لا يوجد غيرها؛ كما يتوهمه البعض، فلو افترضنا أنه رحمه الله لم يسند التيسير من طريق الشاطبي لجاز لمن بَعْدَه أن يسندها من طريقه، من حيث دخل ذلك في جملة أسانيده رحمه الله.

ومن جميع ما سبق يُعلم أن قول الأستاذ الفاضل صاحب المقالات المذكورة: "**وغفلوا، أو تغافلوا عن أن ابن الجزري يصل الشاطبي بالداني وليس بـ"التيسير"**": فإن هذا ليس صحيحًا، مع أن كلامه هذا لا معنى له أصلًا، إذ ما معنى: "يصل الشاطبي بالداني"؟!، فهل أراد ابن الجزري وصل شخص الشاطبي بشخص الداني؟؟ رحم الله الجميع، أو مراده وصل أسانيد الشاطبي بأسانيد الداني، أو طرقه بطرقه، وهل مثل هذا الكلام الذي لا معنى له يعترض به على أئمة هذه الصناعة؟!!.

ثم من هم الْمَعْنِيُّون بقوله: "**وغَفَلوا، أو تغافلوا**"؟؛ فإن أول من وقفت عليه أدرج أسانيد التيسير في إجازاته بالشاطبية –أعني من المتأخرين بعد الإمام ابن الجزري[٧٦]– هو الإمام المحقق

---

[٧٥] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٦٤٥، ٦٤٦).

[٧٦] تقدم أن كلا من أبي الحسن بن هذيل وابن أبي العاص النَّفْزِيّ شيخي الشاطبي قد نصا في إجازتيهما للشاطبي على دخول التيسير في جملة مقروءاته عليهما، بل لم يذكر ابنَ هذيل غير التيسير، وتقدم بيان أن ابن الجزري ذكره في النشر أيضًا.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الثقة الكبير شيخ القراء في زمانه **أبو السماح أحمد بن أحمد البقري** (ت ١١١١ هـ)[٧٧]، وتابعه صاحبه شيخ القراء والمحدثين في زمانه **عبد الرحمن الأُجْهُورِي** (ت ١١٩٨ هـ) في ثَبَته، وبالتالي في إجازاته، مع أنه قد ذكر أسانيده إلى كتاب العنوان والتجريد وغيرها[٧٨]، إلا أنه كشيخه أبي السماح البقري اقتصر على وصل أسانيد كتاب التيسير دون غيره إلى القراء السبعة، فقال رحمه الله: "وقد أورد الحافظ الداني في كتابه المذكور -يعني التيسير- أسانيده المتصلة إلى الأئمة السبعة، فلا بأس أن نوردها تبركًا، فأولهم: نافع بن عبد الرحمن.... فذكرها"[٧٩].

وتابعه على ذلك الناس، في إجازاتهم مِصْرًا وشامًا وعراقًا[٨٠]، كالعُبَيْدِي صاحبِه[٨١]، وسَلَمُونة تلميذ العُبَيْدِي، والدرّي التّهامي تلميذ سلَمونة، وعبد الله بن عبد العظيم الدسوقي تلميذ المرزوقي صاحب العُبَيْدِي أيضًا، والْمُتَوَلّي، وأحمد الحلواني، والضَّبَّاع، والزَّيَّات وغيرهم من أئمة القراءة، ولم يزل القراء يتعاطَون ذلك على جهة التبرك باتصال السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهل يصح أن يوصف جميع هؤلاء بالغفلة أو التغافل.

---

[٧٧] انظر: إجازة أبي السماح، لعلي بن كزبر، مخطوط، الظاهرية ٣٩٣٩.

[٧٨] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (٤٩- ٥٤).

[٧٩] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (٤٩- ٥٤).

[٨٠] انظر: إجازة سلمونة لإبراهيم العطار، والخربوطي، وإجازة الدري التهامي للكفراوي وغيرها من الإجازات الشامية والعراقية.

[٨١] على ما يظهر من نص إجازته لرضوان نجا الأبياري، والتي نقلها مختصرة ولد المجاز له عبد الهادي الأبياري في ذيل رسالته المسماة الجمالة في شرح أبيات الجلالة، انظر كشكول ابن شعبان (ص ٢٤٢ وما بعدها) .

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

على أن هذا –أعني ذكر أسانيد الشاطبي إلى التيسير– هو عين ما استعمله صاحب المقالات المذكورة، فقد وقفت على إجازة عليها توقيعه صادرة عن جمعية التعليم القرآني المستمر بالمدينة المنورة، وذكر فيها سنده من طريق ابن الجزري إلى الشاطبي ثم إلى أسانيد الداني في التيسير، حتى إنه ذكر في إجازته أسانيد الداني المذكورة في التيسير من غير طرق التلاوة!.

فمن هم أولئك المعنيون بقوله: "**غفلوا أو تغافلوا**"؟!!.، وقد ظهر لك بما قدمناه موطن الغفلة ومن هو صاحبها.

وقوله: "**تغافلوا**" فهو قول في غاية الشناعة؛ لأن معناه أنهم علموا الحق أو الصواب واختاروا العدول عنه إلى الغلط تعمدًا منهم لذلك، فهل يمكن أن يقع ذلك من أمثال هؤلاء الأئمة الذين اعتنوا بضبط كلام الله ونقله صحيحًا كما تلقوه حتى وصل إلينا سالِمًا من تحريف الغالين وانتحال المبطلين، فإن هذا قول يلزم صاحبه التوبة إلى الله منه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المبحث الثاني: تحريرات الإِزْمِيرِي، واتصال إسناد التلاوة بها

قال صاحب المقالات المذكورة: "**تناقضٌ واضطراب وتدليس مالنا إلا التنبيه عليه وإليه: العجبُ، كل العجب: "أن أهل ما يسمّى ب" التحريرات" يدّعون ويزعمون أن " تحريراتهم" هي للمحافظة على " الأسانيد" و"الطرق": وهم مع ذلك: يأخذون "كل" تحريراتهم" من الشيخ الإِزْمِيرِي رحمه الله، فيخرجون عن طرق النشر والشاطبية، تبعا له ولاجتهاده**".

قلت: "**تِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا**": فإن الانتساب إلى أهل التحريرات شرف للمنتسب، وليس هو بالشيء المعيب، فإن المرء كلما كان أكثر تحريرًا في علمه جعله ذلك أهلًا للإمامة فيه، وهذا هو شرطُ الإذن بالرواية المعتبرُ عند أهل الأثر، والذي ينصون عليه في إجازاتهم؛ فإنهم قالوا: "**شرطها التثبت عند الرواية**"، ولم تحصل الإمامة لأمثال أبي بكر بن مجاهد وأبي عمرو الداني والشاطبي وابن الجزري وغيرهم من أئمة هذه الصناعة إلا لهذا السبب، ولا يخفى عليك قول ابن الجزري في الطيبة: " حَوَتْ لِمَا فِيهِ مَعَ التَّيْسِيرِ ... وَضِعْفِ ضِعْفِهِ **سِوَى التَّحرِيرِ**"[٨٢]، ولم يكن رحمه الله ليمدح قصيدته بأمر مذموم.

كما لا يخفى عليك قوله في تحرير مد البدل مع ذوات الياء:

كَـ: ءَاتَى لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَدٍّ وقَصْرِهِ ... وَقَلِّلْ مَعَ التَّوْسِيطِ وَالْمَدَّ مُكْمِلَا

لِحِرْزٍ، وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ ... وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

قال: " وأما القصرُ معَ بينَ بينَ، فلا أعلمُ نصًّا لأحدٍ عن الأرزقِ، وإن كان يَحتمِلُه كلامُ الشاطبيِّ، ولكنِّي لا آخُذُ به **وإن كنتُ قرأتُ في ذلك ستَّةً**، فلا أُقرِئُ إلَّا بما **حقَّقُوه**": يعني

[٨٢] انظر: طيبة النشر (البيت ٥٧).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

حرَّروه، ومع أننا لم نقف على نص سابق يمنع ذلك الوجه، وظاهر كلام شراح الشاطبية قبله لا يفهم منه ذلك، ولا يعطيه، لكن ظاهر كلامه هاهنا أنه أخذه عن بعض من تقدمه.

وفي الموضع المذكور من ملحق النشر جملة من المسائل شبيهة بتلك المسألة، وليس هذا مقام سرد ذلك أو التفصيل فيه، وقد بينته في أكثر من موضع غير هذا، ومن نظر كتاب النشر أو المسائل التِّبريزية بإنصاف علم طريقته رحمه الله وطريقة أسلافه.

ولم يزل تحرير القراءة هو عمل أئمة هذا الشأن، ولا تكاد ترى يبقى في سلسلة أسانيدنا في القراءات إلا من اعتنى بهذا الشأن كسلطان المزاحي، وشِحَاذَة اليَمَنِي، وعلي الميهي، وسالم النَّبْتِيتِي، وعبد الرحمن الأُجْهُورِي، والعُبَيْدِي، والمتولي، والضَّبَّاع، والزَّيَّات، والسَّمَنُّودِي، وعامر عثمان، وأضرابهم، فهؤلاء رجالنا فسموا لنا رجالكم.

ولم يكن جميع هؤلاء على ضلالة حين سلكوا هذا الطريق، ولم يكن ذلك إلا لأنهم هكذا تلقوا هذا العلم عن أسلافهم.

وأما الإِزْمِيرِي رحمه الله فأحسب أنه تكفيه تزكية شيخ القراء والمحدثين في زمانه العلامة عبد الرحمن الأُجْهُورِي، والتي نقلها عنه صاحب المقالات المذكورة في نفس المقال، وهو قول الأُجْهُورِي: " وتلا شيخنا – عبد ربه السَّجَاعِي– على **خاتمة القراء في زمانه الإمام المحقق، والفاضل المدقق، صاحب التحرير الفائق، والتقرير الذي كالبحر الدافق: مصطفى عبد الرحمن الإِزْمِيرِي**، المتوفى بمصر سنة ١١٥٣ هـ "[٨٣]"؛ فهذا من كلام الأُجْهُورِي قد ذكره الأستاذ الفاضل في مقالاته؛ لكن تغافل عنه، ولم يعتبره شيئًا، وناهيك بهذا الإمام عبد الرحمن الأُجْهُورِي، الذي عليه مدار أكثر أسانيدنا، وهو إمام من أئمة هذا الشأن لا يبارى فيه، وممن

[٨٣] انظر ثبت الأُجْهُورِي (ص ٣٤)، وانظر ص ١٢ من المقالات المذكورة.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

أثنى على الإِزْمِيرِي أيضًا من المتقدمين العلامة مرتضى الزبيدي في معجم شيوخه، ووصفه بالضابط المتقن[٨٤]، وأما ثناء المتأخرين عليه فهو أكثر من أن يُحصر.

وقوله: "**يدّعون ويزعمون أن " تحريراتهم" هي للمحافظة على " الأسانيد" و"الطرق**": فإنه ليست هذه فائدة التحريرات، بل فائدتها منع التركيب وتجريد الرواية برد كل رواية لمن رويت عنه، وتمييز ما روي مجتمعًا مما روي مفترقًا، مثاله: ما تقدم عن ابن الجزري من منع تقليل ذوات الياء مع قصر البدل من طريق الأزرق عن ورش؛ إذ لم يحصل عنده روايتهما مجتمعين في طريق؛ وإن روي كل منهما عن الأزرق مفترقًا، وهذا أحد مقاصد ابن الجزري في كتاب النشر، قال فيه: " رَافِعًا إِيْهَامَ التَّرْكِيبِ بِالْعَزْوِ الْمُحَقَّقِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ"[٨٥].

وقوله: " **وهم مع ذلك: يأخذون "كل" تحريراتهم" من الشيخ الإِزْمِيرِي رحمه الله، فيخرجون عن طرق النشر والشاطبية، تبعا له ولاجتهاده**": فهو كلام أشبه بالهذيان؛ فأما الشاطبية فإن الناس فيها -أعني المشارقة- على تخريجات ابن الجزري، وكل من أتى بعده فهو عيال عليه فيها، وهذا لا يجهله أهل هذه الصناعة.

وأما طيبة النشر فلم يتابع الناس الإِزْمِيرِي على كل ما قاله، وللإمام المتولي استدراكات عليه في غير موضع، كذلك لم يقل أحد ممن يعتبر قوله أنه خرج عن طريق ابن الجزري أو أمر بذلك، أو أن الناس خرجوا عن طريق ابن الجزري من أجله، وتقدم وصف الإمام الأُجْهُورِي لتحريراته.

وما زاده رحمه الله من الطرق على ما ورد في مبحث الطرق؛ كزيادته طريق روضة المعدل في ضمن طرق حفص، فهو على جهة الاستدراك على ذلك المبحث من النشر؛ لموافقة تلك

---

[٨٤] انظر ترجمة أحمد الرشيدي من المعجم المختص للزبيدي (ص ١٣٩).

[٨٥] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٢٤١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الطرق شرط ابن الجزري في كتابه، ولأنها تدخل في تلاوتنا ضمنًا، وهو عين ما صنعه ابن الجزري فيما زاده من الأسانيد من طريق الشاطبي مما لم يذكره الشاطبي في أسانيده، على ما تقدم بيانه في المبحث السابق، وقد كنت بينته قبل ذلك في رسالتي الموسومة بالقول المؤصل في الحكم على طريق حفص من روضة المعدل.

قال صاحب المقالات الإسنادية: "**لكن التدليس والاضطراب هو إذا علمنا: أن الشيخ الإِزْمِيرِي نفسه رحمه الله: " لا يوجد في سلسلة السند الذي أجيزوا وأجازوا به"! فإذا كانت التحريرات هي شغل أسانيد؛ فكيف تؤخذ تحريرات رجل لا تمر عليه أسانيدهم! ثم بعد ذلك ينكرون على أئمة الرواية المتصلة أسانيدهم! وأقول: طريق الرواية هو ابن الجزري والشاطبي. وطريق تحريراتهم هو طريق الإِزْمِيرِي، وهو ليس في إسنادهم ألبتة! أليس هذا التدليس أولى بالتحرير –زعموا– من تحرير روايات الأئمة الذين قبلت الأمة رواياتهم قبل وجود المحررين المدلسي الأسانيد بعشرات إن لم تكن مئات السنين!.**"

قلت: الجواب على هذا من عدة أوجه:

الأول: أن الأخذ بكلام الإِزْمِيرِي هو على جهة الدراية لا على جهة الرواية –هذا إن سلمنا بالانقطاع المزعوم، وسيأتي مناقشته إن شاء الله– ، والأخذ بوجه على جهة الدراية لا يلزم أن يتصل إسنادك بصاحبه؛ لأن المقصود منه إدراك العقل لصحة الرواية من طريق المروي عنه تلك الرواية، فلا فرق بين أن يحصل ذلك الإدراك من قِبَلِ القارئ نفسه أو دله عليه غيره من متقدم أو متأخر أو معاصر، وحقيقته الرجوع عن ما يراه الراوي غلطًا إلى مايراه صحيحًا[٨٦]، ويأخذ

[٨٦] حتى وإن كان ذلك الوجه صحيحًا في ذات الأمر، ومن قَلَّدَ إمامًا موثقًا في ذلك فهو كمن اجتهد لنفسه في وجوب الرجوع إلى الصواب؛ ولا يلزم أن يتصل إسناد المقلد بذلك الإمام المجتهد.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

به ويرويه من طريق شيخه الذي قرأ عليهم، ولا يَحِل للراوي أن يروي عن شيخه وجهًا تلقاه عنه، وهو يرى أنه غلط؛ إلا على جهة البيان، بل يلزمه أن يرد الخطأ إلى الصواب، فالعمل على تحريرات الإِزْمِيرِي هو على هذه الجهة، لا أنه يلزم أن نأخذها من طريقه، ونسميها اختيارات كما يطلق عليها البعض، بل هو على جهة تحرير الرواية، وأمثلته أكثر من أن تحصر.

ومن طالع كتب القراءات رأى من ذلك الشيء الكثير في النشر وغيره، مثاله، ما تقدم ذكره قبل قليل من منع ابن الجزري رحمه الله وجه قصر البدل مع تقليل ذوات الياء في رواية ورش من طريق الأزرق، وقوله: **وإن كنتُ قرأتُ في ذلك ستَّةً**، فلا أُقرِئُ إلَّا بِما **حقَّقُوه**": يعني حرَّروه، ولم يذكر من هم أصحاب ذلك التحرير، ولو كان اتصال الإسناد في نحو ذلك واجبًا لأسند ذلك التحرير عن أصحابه القائلين به[٨٧].

ومثاله أيضًا أنه رحمه الله أخذ بترك الغنة في المتصل رسمًا؛ نحو: ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [هود: ٢]، اتباعًا لأبي عمرو الداني، مع أن الداني لم يقرأ بذلك على شيوخه، كما نص عليه، وابن الجزري قرأ على أكثر شيوخه بإثباتها، ومع ذلك فأخذ بتركها من جميع طرقه[٨٨]، فهذا من

[٨٧] بقطع النظر عن صحة ذلك التحرير من عدمه؛ فإن المراد هاهنا هو مجرد التمثيل.

[٨٨] انظر: النشر، ابن الجزري (٣/١٥٩٥- ١٥٩٧)، وكما في مسألة منع قصر البدل مع التقليل في ذوات الياء في رواية ورش من طريق الأزرق؛ فإن ابن الجزري لم يذكر عمن تلقى هذا التحرير، وقد ذكر أنه قرأ فيه بالإطلاق، .

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ذاك[٨٩]، قال في النشر (٢/ ٤٠١): فَإِنَّ الرَّاوِيَ إِذَا ظَنَّ غَلَطَ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ لَا يَلْزَمُهُ رِوَايَةُ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَرْوِيُّ صَحِيحًا أَمْ ضَعِيفًا"[٩٠].

والتحريرات إنما هي عبارة عن تقييدات وضوابط لتصحيح الرواية ليست هي الرواية ذاتها، فينبغي التفريق بينهما، وعمل أئمة التحريرات هو على جهة الدلالة والبيان لأنفسهم ولغيرهم، لا على جهة الإلزام، إلا من جهة من تبين له صحة قولهم في ما ذهبوا إليه، فيكون الإلزام من جهة الشريعة، أو من جهة الصناعة[٩١]؛ لأنه لا يجوز لمن ظهر له الحق في مسألة أن يخالفه، فالتزام قول أئمة التحريرات هو من هذه الجهة[٩٢]، فمن أجل ذلك ساغت مخالفتهم في ما لم يصيبوا فيه الحق، ولم يجز متابعتهم عليه، وقد خالف الإمام المتولي الإِزْمِيرِي في جملة من المسائل؛ كمسألة إثبات الإدغام الكبير ليعقوب من الكامل وغيرها[٩٣].

---

[٨٩] ولو كان كما زعمه صاحب المقالات المذكورة لكان لقائل أن يقول قياسا على ذلك: "لا يصح أن نعتمد على منظومة تحفة الأطفال في تجويد القرآن؛ لانقطاع سند التلاوة بيننا وبين مؤلفها، فليتأمل ذلك.

[٩٠] انظر: النشر، ابن الجزري (٤/٢٧٣٥).

[٩١] أعني: علم القراءات؛ لأن الواجب قسمان: شرعي وصناعي، فكل واجب شرعي هو واجب صناعي بلا عكس، مثل مسألة إيجاب الوقف اللازم ومنع الوقف القبيح، فذلك واجب صناعي لا شرعي، بمعنى أنه لا يأثم مخالفه.

[٩٢] قال بعض الفضلاء: "إن عمل أئمة التحريرات هو على جهة الكشف لا على جهة الإيجاد"، أعجبني صياغتها فأوردتها هاهنا.

[٩٣] انظر: الروض النضير، المتولي (ص ١٧٢، ١٧٣)، فنفاه الإِزْمِيرِي وأثبته المتولي، ومع أن الصواب في ذات الأمر ما قرره الإِزْمِيرِي، لا ما ذهب إليه المتولي.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وإن الذي يريد إبطال التحريرات فكأنما يقول: لا تعملوا على تصحيح روايتكم، وعليكم برواية الخطأ كما هو على حاله!!!، وليس هذا سبيل المحققين من أهل العلم.

الثاني: أن يكون ذلك التحرير من العلامة الإِزْمِيرِي على جهة تخريج الرواية لنفسه ولغيره، وهذا أيضًا سائغ منتشر عند أهل الرواية، ومثاله: تخريج العلامة سبط الخياط للمسند هبة الله ابن الطبر رواياته الست في القراءات التي قرأ بها على شيوخه في كتابه المعروف بالكفاية في الست، وروايتنا لهذا الكتاب عنهما جميعًا من طريق أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي، ومثاله أيضًا ما جرت به عادة أهل العلم من تخريج المعاجم والمشيخات لبعض كبار المسندين ممن قد لا يقدر على تخريج مشيخة نفسه؛ لكثرة أشغاله أو نحو ذلك؛ مثاله: تخريج الإمام أبي الحسن السخاوي لجماعة من مسندي عصره؛ كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والعلامة مرتضى الزبيدي في تخريجه لثبت المسند عبد الرحمن الأُجْهُورِي، ولا يلزم أن تُروى تلك المشيخات أو الأثبات من طريق من خرَّجها، وتخريج الأسانيد ورواية الحروف أمرهما واحد.

الثالث: أن تقييدات الإِزْمِيرِي رحمه الله ليس فيها -في الأغلب- شيء زاده الإِزْمِيرِي على ما تلقاه عن شيوخه أو المتولي عن شيوخه، بل على العكس من ذلك تكون -في الأغلب- ترك أوجه قرأ بها على شيوخه-، وهذا سائغ، بل هو واجب صناعي؛ كما تقدم نظيره من فعل ابن الجزري في اجتماع مد البدل مع ذوات الياء من طريق الأزرق عن ورش، ومنعه وجه قصر البدل على تقليل اليائي، وقوله: "وقد قرأت في ذلك ستًّا، ولكن لا أقرئ إلا بما حققوه".

وإن وجد شيء من الزيادة، -وهو نادر جدًّا- فإنما يكون مركبًا من طريق آخر أو رواية أخرى أو هو مما تجبره الإجازة، وذلك مثل ما ذكره الإِزْمِيرِي عن هشام في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وما حكاه من رواية التذكير من طريق الداجوني عن

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

هشام[٩٤]؛ فإن التذكير فيها –على اعتبار صحة ذلك التحرير وتلك الزيادة– مقروء به في قراءة عاصم وغيره، فيركب على قراءة هشام من المقروء به في رواية غيره، ولا يعتبر هذا من التركيب الممنوع، بل هو أيضًا واجب صناعي؛ إذا ثبتت صحة ذلك الوجه من طريق المروي عنه.

وذلك نحو ما يأخذ به جماعة من أهل الأداء من السكت عن المطوعي عن إدريس في روايته عن خلف من طريق الدرة، وفي ذلك يقول الشيخ أيمن سويد حفظه الله في تحقيقه على الدرة: "فإن قيل: كيف تُقْرِئون بخلاف ما في الدرة، وبخلاف ما تلقيتم؟، والجواب: نحن نقرئ بما هو في أصل الدرة، وكتب المحققين من القراء مليئة بتصويبات من تأخر لمن تقدم، وأما القول بأننا لم نتلق ذلك فهو قول غير دقيق؛ لأننا تلقينا السكت من حيث هو كيفية أدائية معروفة الهيئة والمقدار، وبقي موضوع نسبتها لفلان أو فلان؛ فإذا تبين لنا أن الصواب في طريق المطوعي عن إدريس عن خلف في اختياره هو السكت على ما لم يكن مدًّا، ونحن قد تلقينا السكت، ونعلم حقيقته ومقداره، فكيف يسوغ لنا بعد ذلك أن نقرأ بتركه، ثم نقول للطالب: قد أجزتك من طريق الدرة" (انتهى كلامه حفظه الله)، وهو كلام وجيه، وقد أخذ بالسكت من الطريق المذكور أئمة المحررين؛ كالمتولي والضَّبَّاع وغيرهما من كبار المحررين.

الرابع: أن إلزام من أخذ بتحريرات الإِزْمِيرِي أن يسند القراءة من طريقه يلزم منه أن من أخذ بتحريرات المنصوري أن يسند القراءة من طريقه، ومن أخذ بتحريرات النبتيتي أو الميهي أو الخليجي أن يسند القراءة من طريقهم، بل إنه يلزم على هذا القول أن من أخذ بتحريرات المنصوري ألا يسند القراءة إلا من طريقه خاصة، وهكذا، ولا قائل بهذا، ولم يجر عليه عمل ألبتة، بل جرى عمل أئمة أهل الأداء على خلافه، فلم يزل الناس يأخذون بتحريرات المنصوري

[٩٤] انظر: تحرير النشر، الإِزْمِيرِي (ص ١٩٨)، قال في النشر (٢٣٠٨/٤): " وَقَدِ انْفَرَدَ الْمُفَسِّرُ عَنِ الدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ بِالْيَاءِ عَلَى التَّذْكِيرِ"؛ والحق أنه لم ينفرد، بل توبع عليه من غير ما طريق.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وأكثرهم لا يذكر إسناده؛ لنزوله، وجريان العمل على عدم اعتبار ذلك يدل على أن هذه مسألة وهمية لا أصل لها في هذا العلم، وَمُوجِدُها لا يدري ما يقول.

وما ذكره من تلقي روايات الأئمة؛ كالداني والشاطبي وابن الجزري بالقبول، فإن ذلك لا يمنع من تحريرها، وعزو كل رواية إلى طريقها الذي وردت منه تلك الرواية، كما لا يمنع ذلك القبول رد ما وجد فيها مخالفًا للرواية الصحيحة، فكم حرر الداني على من سبقه، وكم حرر ابن الجزري على الداني والشاطبي، رحم الله الجميع. وإن الكتب الستة الحديثية المشهورة[٩٥] التي تلقتها الأمة بالقبول لم يقدح وجود الضعيف في بعضها في ذلك القبول، كما لم يمنع تلقيها بالقبول عند الأمة نقد وتحرير الأئمة لما فيها، ولم يزل ذلك النقد وذلك التحرير محل اعتبار إلى يومنا هذا.

الخامس: أن العمل بتحريرات الإِزْمِيرِي لم يزل شائعًا منتشرًا بين المحررين منذ زمانه وإلى يومنا هذا، فقد أفاد منها العلامة عبد الرحمن الأُجْهُورِي؛ كما يظهر من تقييداته التي نقلها عنه صاحبه إبراهيم العُبَيْدِي وضمَّنها كتابه التحارير المنتخبة، ولم يزل العمل بها والاعتماد عليها في البلاد التركية منذ تأليفها؛ كما هو ظاهر ظهورًا جليًّا في كتاب مرشد الطلبة للعلامة أحمد الرشدي المعروف بيوسف زاده، وهو من أعلام القرآن في بلاده، وقد كان حيًّا في القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، ووفاته نحو سنة ١٢١٧ هـ، وليس هو يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ) شيخ قراء الآستانة في زمانه، الذي قرأ عليه الإِزْمِيرِي والأُجْهُورِي، وقد ألف أحمد الرشدي المذكور كتابه مرشد الطلبة إلى وجوه الطيبة[٩٦] وجمعه من ثلاثة كتب: تحرير الطرق للعلامة المنصوري، والائتلاف ليوسف أفندي زاده، وبدائع البرهان للعلامة الإِزْمِيرِي، وكثيرا ما

---

[٩٥] يعني: صحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

[٩٦] والكتاب مطبوع، وله عدة نسخ خطية، منها على سبيل المثال نسخة محفوظة بمكتبة جامعة مرمرة بتركيا برقم ٧٠٤.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

يحيل القارئ فيه على كتاب الإِزْمِيرِي[٩٧]، نحو قوله: "وإن أردتَ الزيادةَ على هذا في تفصيلِ هذا المقام، فعليك بـ«بدائع البرهان» للشيخ الإمام مصطفى الإِزْمِيرِي"[٩٨]، وقد فرغ أحمد الرشدي المذكور من تأليف كتابه هذا سنة ١٢٠٩[٩٩]، يعني قبل مولد الإمام المتولي بزمان، وقبل تأليفه لكتابه الروض النضير بنحو تسعين سنة، ولم يزل استعمال تحريراته إلى يومنا هذا في تلك البلاد، وظاهره اتصال سند أحمد الرشدي بالإِزْمِيرِي، وإن كان وجادة؛ فإن الوجادة إحدى طرق التحمل الصحيحة، قد استعملها الأكابر من القراء، وقد روى سبط اليزيدي القراءة بالوجادة عن جده، وتلقاها أهل الأداء بالقبول من طريقه[١٠٠]، وهذا في رواية القراءة فما كان من تحريرها فقبوله من باب أولى، وإنما هي تقييدات وضوابط وضعت لتصحيح الرواية؛ كما تقدم، ولعل البحث يسفر عن اتصال السند عندهم، إذ ليس عدم وجدان الإسناد يلزم منه نفي وجوده؛ لأن حرص الناس على علو الإسناد والحاجة إلى اختصار سلاسل الأسانيد أدى إلى فقد كثير من الأسانيد الصحيحة المتصلة، بل إن المفقود في كافة الطبقات أكثر من الموجود يقينًا، والإِزْمِيرِي رحمه الله مع جلالة قدره إلا أن إسناده كان نازلًا؛ إلى درجة أن العلامة

---

[٩٧] انظر النسخة المذكورة آنفا من مرشد الطلبة (ورقة ١/ ب).

[٩٨] انظر النسخة المذكورة آنفا من مرشد الطلبة (ورقة ١٥٥/ أ).

[٩٩] انظر: آخر النسخة المذكورة آنفا.

[١٠٠] انظر: جامع البيان (١/٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٩)، ولا يلتفت لتعليق محقق الكتاب في الحاشية فإن تضعيفه لتلك الروايات رأي شخصي له)، قال ابن الجزري في غاية النهاية ترجمة رقم: ٣٠٨٨: "غا ج" محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد يحيى اليزيدي أبو عبد الله البغدادي، روى الحروف وجادة عن كتاب "غا" أبيه عن "ج" أبي عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمد اليزيدي، وعن "ج" أبيه وجادة أيضًا إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي، روى القراءة عنه ابن مجاهد، و"غا ج" أبو طاهر بن أبي هاشم" (اهـ).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الأُجْهُورِي وهو تلميذ تلميذه قد شاركه في الأخذ عن شيخه يوسف أفندي زاده، فهذا سبب في عدم الاعتناء بنقل أسانيده مع الأخذ بتقييداته، والله أعلم.

الخامس: أن إسنادنا –معشر المشارقة– إلى العلامة الإِزْمِيرِي ليس منقطعًا كما زعمه صاحب المقالات المذكورة؛ بل هو متصل من طريقين:

الطريق الأول: من طريق إبراهيم العُبَيْدِي عن الْمُنَيِر السَّمَنُّودِي عن شيخه أحمد الرشيدي المقرئ[١٠١]، عن الإِزْمِيرِي؛ كما في إجازة محمود عامر مراد الشِّبِيني للعلامة الضَّبَّاع بالعشر الكبرى.

الطريق الثاني: العُبَيْدِي عن الأُجْهُورِي عن عبد ربه السَّجَاعِي عن الإِزْمِيرِي.

وقد اطَّلع صاحب المقالات المذكورة على هذا الطريق الأخير، وهو قول العلامة الأُجْهُورِي المتقدم ذكره في ثبته: " **وتلا** شيخنا — عبد ربه السَّجَاعِي– على **خاتمة القراء في زمانه الإمام المحقق، والفاضل المدقق، صاحب التحرير الفائق، والتقرير الذي كالبحر الدافق: مصطفى عبد الرحمن الإِزْمِيرِي**، المتوفى بمصر سنة ١١٥٣ هـ"[١٠٢]".

غير أن صاحب المقالات المذكورة لم يرتضه ورده بحجج أشبه شيء بالهذيان أيضًا مع قصور البحث، فقال: "**إن هذه العبارة لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتمادها في " الإسناد" لعدة أمور: الأول:: أن الشيخ الأُجْهُورِي، أو الزبيدي، قالها بحثا لا إسنادًا**".

---

[١٠١] انظر ترجمته في المعجم المختص للزبيدي (ص ١٣٨)، وذكر أخذه عن الإِزْمِيرِي، ووصفه بالإمام الفاضل، قال: : "ونعم الرجل كان"، وليس هو أحمد الرشدي صاحب مرشد الطلبة المتقدم ذكره.

[١٠٢] انظر ثبت الأُجْهُورِي (ص ٣٤)، وانظر ص ١٢ من المقالات المذكورة.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

قلت: ومثل هذه العبارة لا نعلم لها نظيرًا، ولا وجود لها في عالم الرواية، ولم نرها لمتقدم أو متأخر في هذه الصناعة، وهي كما ترى عبارة عن تشغيب علمي، كسائر ما ورد في هذه المقالات، لا ينتمي إلى العلم الصحيح من قريب أو بعيد.

ثم استطرد قائلًا: " **وبيان ذلك: الشيخ عبد ربه السَّجَاعِي رحمه الله، أجاز الشيخ الأُجْهُورِي بالعشر الكبرى بسنده المتصل، ولم يجعله من تلاوته على الشيخ الإِزْمِيرِي، ثم قال بالحرف: "قاله بقلمه، وكتب عنه بإذنه، الفقير عبد ربه السَّجَاعِي الشافعي الأزهري، الأشعري اعتقادا، الصوفي محبة ونسبة، مصليا، مكبرا، مهللا، مسبحا، مسلما، مستغفرا، حرر ذلك في يوم الأربعاء لثلاث خلت من المحرم سنة (١١٤٥ هـ). انتهى نص إجازته"اهـ: المعجم: ٣٤**". "**وبعد انتهاء هذه الإجازة وختمها جاء بعدها:" وقد اقتصر في سياقه على طريق عبد الرحمن اليَمَنِي، ولم يذكر طريق الشيخ سلطان المزاحي" اهـ. ثم بعد هذا قال :" وقد تلا شيخنا على خاتمة القراء ....." الكلام الذي سبق**" .

ثم قال صاحب المقالات: "**فاتضح للعيان أن ذكر " تلاوة الشيخ السَّجَاعِي على الإِزْمِيرِي؛ لم تأتِ في سياق" الإجازة" ولا في إطار " الإسناد" وإنما في إطار البحث**".

وأنا أترفع بنفسي عن الرد على مثل هذا اللغو الذي ليس فيه أدنى رائحة من العلم الصحيح، وهو كلام لا يسوي شيئًا، وأشبه شيء به حكايات المقاهي ومجالس الديوانيات، ولا مكان له بين طلبة العلم، وهو محض تضييع لأوقاتهم، وأكتفى هاهنا بإضافة بعض النقاط إلى ما تقدم بيانه يتبين بها الصواب للقارئ، وإن كان ذلك ظاهرًا لمن له أدنى نصيب من النظر، وأقل حظ من العلم:

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

أولها: أن صاحب المقالات المذكورة أسقط من كلام الأُجْهُورِي ما قد يكون حجة ظاهرة في إبطال كلامه، من حيث إنه اكتفى بنقل بعض كلام الأُجْهُورِي رحمه الله، وهو قوله: "وقد اقتصر في سياقه على طريق عبد الرحمن اليَمَنِي، ولم يذكر طريق الشيخ سلطان المزاحي" اهـ"، ولم يذكر ما بعده، وكان التجرد والإنصاف يقتضيان ذكر تتمة كلام الأُجْهُورِي؛ الذي يبين أن ما ذكره شيخه السَّجَاعِي من الإسناد هو على جهة الاختصار، وهو مثل ما تقدم ذكره من اختصار ابن الجزري إسناده في الشاطبية وغيرها، فقال الأُجْهُورِي رحمه الله بعد ما تقدم: "وقد تقدم أنه –يعني شيخه السَّجَاعِي– تلا القرآن على الشهاب أحمد بن الخبازة المقرئ، وهو على الشيخ سلطان المزاحي..." ثم ساق بقية الإسناد إلى شِحَاذَة اليَمَنِي[١٠٣]، فاعتمد الإسناد الذي أهمل شيخه ذكره، ولم ير بذلك بأسًا.

وهذا بيان من الأُجْهُورِي أن اقتصار شيخه على ما ذكره من الإسناد إنما هو على جهة الاختصار، وهي على عادة أهل العلم –وخاصة المكثرين منهم– في إجازاتهم.

ثانيها: أن الأُجْهُورِي رحمه الله ساق إسناد الإِزْمِيرِي عن شيوخه الثلاثة إلى منتهى السند، ولو كان لا يريد إسناد القراءة من طريقه، –أو كان قد ذكر الإِزْمِيرِي بحثًا لا إسنادًا على حد تعبيره– لما احتاج أن يذكر إسناد الإِزْمِيرِي إلى منتهاه.

ثالثها: أن الأُجْهُورِي قد أسند طريق التلاوة من طريق الإِزْمِيرِي، وأعاد ذكره مرة أخرى في آخر ثبته[١٠٤]، فقال: "وأبتدئ أولًا بإسناد القرآن العظيم متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ... فأقول: أروي القرآن العظيم عن مشايخي العظام الأئمة الأعلام ....." إلى أن قال: "وزاد

---

[١٠٣] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (ص ٣٤).

[١٠٤] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (٩٥– ٩٩).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

شيخنا عبده السَّجَاعِي فقال: وعن المتقن الضابط مصطفى بن عبد الرحمن الإِزْمِيرِي المتوفى بمصر عن الشيوخ الثلاثة؛ محمد أفندي شيخ القراء بإزمير...." ثم ساق أسانيد شيوخه جميعًا في رواية حفص عن عاصم إلى رسول الله صل الله عليه وسلم.

ولو كلف ضصاحب تلك المقالات نفسه قراءة ثبت الأُجْهُورِي إلى آخره إذًا لرأى إسناد الأُجْهُورِي رحمه الله القرآن من طريق الإِزْمِيرِي صراحةً.

ولكن قصور البحث والعجلة وإرادة الإزراء على الأئمة المحررين دفعته إلى انتحال هذه الأقوال الفاسدة، ثم إلى تأويل النصوص تأويلًا غير سائغ مطلقًا، لا يمكن أن يقبله من شم أدنى رائحة لهذا العلم، وإلا فما معنى قول الأُجْهُورِي: "**وتلا شيخنا** -يعني عبد ربه السَّجَاعِي- على خاتمة القراء -يعني الإِزْمِيرِي-"، وما معنى قوله في الإِزْمِيرِي: "شيخ شيوخنا"؟، ما معنى ذلك لغةً واصطلاحًا، فهل هذا يقال فيه: ذكر" الإسناد بحثًا لا إسنادًا"؟، وهل هذا الكلام يسوغ قبوله عند أهل العلم، أو له معنًى في الاصطلاح عندهم؟.

بل إنه لا يظهر أن لقائل هذا الكلام اطلاع على مصطلحات أهل العلم أصلًا، فتدبر قوله: "**المحررين المدلسي الإسناد**" فبقطع النظر عن شناعة هذا القول؛ لأنه يصل أذاه إلى أئمة قد ملؤوا الدنيا علمًا، وشهد لهم الموافق والمخالف بالمكانة العلمية الرائدة؛ كالإِزْمِيرِي والمتولي والضَّبَّاع، والزَّيَّات وأضرابهم، فبقطع النظر عن شناعة هذا القول، فإن مصطلح تدليس الإسناد معناه: رواية الشيخ عن شيخه ما لم يسمع منه بلفظ يوهم سماعه ذلك منه[١٠٥]، فهل يصدق هذا على فعل المحررين؟، وهل صرح المتولي رحمه الله أو الضَّبَّاع أو عامر عثمان أو الزَّيَّات أو السَّمَنُّودِي وأضرابُهم أنهم سمعوا ذلك من الإِزْمِيرِي، أو هل حصل لهم لقياه.

[١٠٥] انظر على سبيل المثال: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٢٢٢/١).

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ونحو ذلك قوله: " حتى لو سلمنا جدلا – ولا نسلم أن هذا الكلام يعتبر " إسنادا، فهو " إسناد مجهول"؛ إذ لم يُبيّن فيه ماهو الذي تلاه السَّجَاعِي على الإِزْمِيرِي : "هل هو رواية أو قراءة، أو السبعة أو العشر! ومثل هذا لا يصح اعتباره إسنادًا، والله أعلم.":

فإن مثل هذا الإسناد لا يقال فيه اصطلاحًا: إنه إسناد مجهول؛ لأن الإسناد المجهول هو ما كانت الجهالة في رجاله، ورجال هذا الإسناد أئمة ضابطون محققون، وعلى كل حال فإن العهدة فيه على الأُجْهُورِي أو على شيخه السَّجَاعِي؛ لأن فَقْدَ البيان وقع من جهتهما أو واحد منهما؛ وظاهر كلامهما أخذ السَّجَاعِي عنه ما تقدم ذكره، وخاصة طريق الطيبة؛ لاختصاص الإِزْمِيرِي به، ولأن الحاجة إليه فيه أشد.

فقد ثبت بما قلناه اتصال إسنادنا بالإِزْمِيرِي، وما ذكره صاحب المقالات المذكورة من أنه لا يُعلم ما قرأ به عبد ربه السَّجَاعِي شيخ الأُجْهُورِي على الإِزْمِيرِي فإن طريق أحمد الرشيدي عنه المتقدم ذكره قد ساقه الشبيني شيخ الضَّبَّاع في إجازته إياه بمضمن طيبة النشر، وظاهره أن تكون التلاوة ختمة كاملة بمضمن الطيبة؛ لأن هذا هو الأصل في نحو هذا، كما أن الإِزْمِيرِي رحمه الله معروف بأعماله على الطيبة دون الشاطبية.

وقد تقدم وصف الإمام عبد الرحمن الأُجْهُورِي له بقوله: "**خاتمة القراء في زمانه الإمام المحقق، والفاضل المدقق، صاحب التحرير الفائق، والتقرير الذي كالبحر الدافق**"؛ فإذا علم أن الإِزْمِيرِي قد اختص عمله بتحرير الطيبة فيغلب على الظن أن يُطْلَب ذلك عنده دون غيره، فيقوى بذلك احتمال أن يكون عبدُ ربه السَّجَاعِي شيخ الأُجْهُورِي قد قرأ عليه بمضمن الطيبة أو أخذ عنه تحريراته عليها، وبكليهما يحصل الاتصال المطلوب، فإذا انضاف إلى ذلك طريق الْمُنَيِر السَّمَنُّودِي قوى الاتصال جدا، مع عدم الاضطرار إلى ذلك؛ كما تقدم بيانه، وإنما هي أوهام إنسان، قاده إلى القول بها قلة الاطلاع وقصور النظر.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المبحث الثالث: طريق الأُجْهُورِي في العشر الكبرى (طريق طيبة النشر)

هذا المبحث جعلته في التعقيب على ما ذكره صاحب المقالات المذكورة بما وصفه بأنه كذب وتدليس في أسانيد المصريين في القرآن من طريق طيبة النشر المعروف بالعشر الكبرى، فقال في تلك المقالات: " **إسنادنا عن الأُجْهُورِي في الكبرى: هو للصغرى لا للكبرى : جاء في إسناد ساداتنا المشايخ المصريين، رحمهم الله ورضي عنا وعنهم، في العشر الكبرى" التالي: " الشيخ عبد الرحمن الأُجْهُورِي، وهو عن شيخه أحمد الْبَقَرِي المشهور بأبي السماح، عن محمد الْبَقَرِي، عن عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي عن والده شِحَاذَة[١٠٦] عن ناصر الدين الطبلاوي، بسنده" اهـ**".

ثم ساق إسناد عبد الرحمن الأُجْهُورِي رحمه الله عن أبي السماح الْبَقَرِي، وأنه قرأ عليه بطريق الدرة، يعني: بالعشرة الصغرى، وأن الذي قرأ عليه بالعشر الكبرى هو: عبد ربه السَّجَاعِي عن أبي السماح المذكور بإسناده.

ثم قال في ختم كلامه: " **١-شيخ الأُجْهُورِي الذي أسند عنه العشر الكبرى بلا واسطة هو عبد ربه الشجاعي. وهو بهذا ينزل درجة عن سنده في العشر الصغرى. ٢- الشيخ أحمد الْبَقَرِي المشهور بأبي السماح: هو في العشر الكبرى شيخ شيخ الأُجْهُورِي، بينما في**

---

[١٠٦] كذا ذكره، ولا يكاد يُسند أحد طريق طيبة النشر عن عبد الرحمن بن شِحَاذَة عن والده ممن له أدنى اطلاع على أسانيد الطيبة؛ لأن عبد الرحمن بن شِحَاذَة لم يقرأ على والده بمضمن الطيبة؛ بل بالسبع، كذلك لم يختم عليه؛ لوفاة والده في أثناء الختمة، وكان قد وصل إلى أواسط سورة النساء، ثم أكمل على تلميذ والده أحمد بن عبد الحق السُّنْبَاطِي، وعن السُّنْبَاطِي، وكذا عن علي بن غَانِمٍ المقدسي يُسند عبد الرحمن اليَمَنِي طريق الطيبة، كما تقدم بيانه قي الرسالة الأولى من هذا الكتاب.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

العشر الصغرى هو شيخه المباشر.٣-جَعْل الشيخ الأُجْهُورِي يروي الكبرى عن أبي السماح مباشرة: كذب في الإسناد، وتدليس من أفحش أنواع التدليس".

كذا على طريقته في هذه المقالات من التشنيع المطلق الذي لا يعلم من المراد به، ومن هم المعنيون بقوله هاهنا: "**سادتنا المشايخ المصريين**"، كما لم يذكر ما هي الإجازات التي وقف عليها لأولئك السادة المصريين؛ كأن يقول: كما في إجازة فلان لفلان، وفي إجازة فلان لفلان،...

والجواب عن هذا الكلام المذكور آنفًا أنه كسابقه عبارة عن لغو باطل، وأترفع بنفسي عن الإجابة عليه؛ لأن الكلام إن لم يكن متأصلًا تأصيلًا علميًّا مؤيَّدًا بالأدلة صار الرد عليه كاللغو في مقابل اللغو، ولكن أذكر للقارئ الكريم نقاط يتبين بها وجه الحق إن شاء الله تعالى، كما يتبين بها الطريقة المنهجية الصحيحة للنظر في نحو ذلك من الأمور:

أولها: أن أخطاء العلماء أو أوهامهم -إن وجدت- فإنها لا توصف بالكذب والتدليس الفاحش[١٠٧]؛ لأنه لا يخلو أحد منهم من وقوع ذلك له، ولم يزل المحققون من أهل العلم يستدركون على من تقدمهم أخطاءهم وأوهامهم ولا يصفون ذلك بالكذب أو التدليس، وفي

[١٠٧] وإن ورد ذكر الكذب في كلام المتقدمين؛ نحو ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، قَالَ: «لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ» قَالَ الإمام مُسْلِمٌ: " يَقُولُ: يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ": فإن هذا فيمن كان بهذه الصفة في أغلب حديثه؛ من حيث لم يكن الحديث صنعته، ووصفهم إياهم بالكذب فالمراد منه وقوع الخطأ منهم، وأما من كان إمامًا في صنعته فأخطأ مرة أو موتين أو نحو ذلك فإنهم لا يصفونه بذلك أبدًا، على أن هذا المصطلح أصبح استعماله في الخطأ مهجورًا عند المتأخرين من أهل العلم؛ لجهل الناس بمدلوله، فلا يستعملونه إلا فيمن تعمد الكذب، وأما من أخطأ فلا يصفونه بذلك؛ ربما لعدم الحاجة إليه بعد استقرار العلوم، ومعرفة الصحيح من السقيم، وسواء في القراءة أو الحديث.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الكتب الصِّحاح من الأحاديث الموصوفة بالانقطاع الشيء الكثير، ولم يصف أحد من أهل العلم أولئك الأئمة بالكذب أو بالتدليس الفاحش.

مثاله في البخاري ما رواه في بَابُ العَرْضِ فِي الزَّكَاةِ: " وَقَالَ طَاوُسٌ: قَالَ مُعَاذٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَهْلِ اليَمَنِ: «ائْتُونِي بِعَرْضٍ ثِيَابٍ خَمِيصٍ – أَوْ لَبِيسٍ – فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذُّرَةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ»"، فإن طاوسًا لم يسمع من معاذ[١٠٨].

وإن في أسانيد كتاب النشر جملة من نحو ذلك[١٠٩]، منها على سبيل المثال: ما أسنده في طرق زيد بن علي بن أبي بلال عن الداجوني عن هشام، قال فيه: " طَرِيقُ ابْنِ خُشَيْشٍ وَابْنِ الصَّقْرِ وَابْنِ يَعْقُوبَ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْكَامِلِ: قَرَأَ بِهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ خُشَيْشٍ الْكُوفِيِّ بِالْكُوفَةِ، وَأَبِي الْفَتْحِ أَحْمَدَ بْنِ الصَّقْرِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَهْوَازِيِّ الْبَغْدَادِيِّينَ بِبَغْدَادَ، إلى أن قال: وَقَرَأَ بِهَا .. الثَّلَاثَةُ .. عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بِلَالٍ الْكُوفِيِّ"[١١٠].

مع أنه قال في تراجم هؤلاء الثلاثة وفي ترجمة أبي القاسم الهذلي: " فمن ذلك قول الهذلي: إنه قرأ على أحمد بن الصقر والحسن بن خشيش ومحمد بن يعقوب, وإنهم قرءوا على زيد بن علي بن أبي بلال ولم أر الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك، ومن أبعد البعيد قراءته على أحَدٍ من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتًا الحسن بن علي بن الصقر، قرأ عليه لأبي عمرو فقط، ومات سنة تسع وعشرين وأربعمائة عن أربع وتسعين سنة، ولم يدركه الهذلي، وأيضا فإن هؤلاء الثلاثة

---

[١٠٨] انظر صحيح البخاري (١١٦/٢)، ومقدمة فتح الباري لابن حجر (١٨/١).

[١٠٩] للعبد الفقير صاحب هذه الرسالة بحث سابق في هذا تحت عنوان: الأسانيد النشرية التي فقدت شرط المؤلف، وهي منشورة في مجلة المؤتمر الدولي لعلم القراءات، والذي انعقد في تركيا سنة ١٤٤٦.

[١١٠] انظر: النشر، ابن الجزري (٤٧٤/١).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

لا يُعرفون ولو كانوا قد قرءوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار"[١١١].

وقد أسنده في كتابه، وهذا الطريق المذكور من أدواء ذلك الكتاب التي لا دواء لها، وفيه غير ذلك، ومع ذلك فلم يصف أحد من الأئمة الإمام ابن الجزري بالكذب ولا بالتدليس الفاحش، وأنى ذلك؟!.

ووقع في أسانيد الناس لكتاب المصباح إسقاط في إسناده، قال في النشر –وساق إسناده إلى أبي سهل اليسر بن عبد الله الغرناطي؛ قَالَ: قَرَأْتُ جَمِيعَ الْمِصْبَاحِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ السَّبْتِيِّ، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْقُرْآنِ بِمُضَمَّنِهِ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَأَخْبَرَنِي بِهِ عَنِ الشَّيْخِ الْمُقْرِئِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزِّنْجَانِيِّ سَمَاعًا وَتِلَاوَةً عَنِ الْمُؤَلِّفِ كَذَلِكَ".

قال ابن الجزري: "هَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي الْعَافِيَةِ رَوَاهُ سَمَاعًا وَقِرَاءَةً عَنِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنَّهُ وَهِمَ، سَقَطَ مِنْهُ ذِكْرُ الزِّنْجَانِيِّ، فَلْيُعْلَمْ ذَلِكَ، فَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو حَيَّانَ، وَالْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُسْدِى، وَهُوَ الصَّوَابُ"[١١٢].

فهذه طريقة المحققين من استدراك ما رأوه من أخطاء من تقدمهم من أهل العلم، فلم نر أبا حيان أو ابن مُسْدِي أو ابن الجزري شَنَّعوا على أسلافهم، ولا وصفوا صنيعهم بالكذب في الرواية ولا بالتدليس الفاحش.

---

[١١١] انظر: غاية النهاية (٤/ ترجمة رقم ٣٩٢٩).

[١١٢] انظر: النشر، ابن الجزري (١/٣٣٩).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ولو كان الناس على طريقة صاحب المقالات المذكورة من التشنيع على من وقع منه الخطأ في بعض أسانيده لَمَا سلم أحد من أولئك الأئمة الأعلام من هذا الوصف، وإذًا لسقط نظام الشريعة، ولاختلت الديانة، ولاستهان الناس بالأحكام الشرعية.

وتدبر وصفه إياهم بـ"**سادتنا المصريين**" ووصفه صنيعهم بالكذب والتدليس الفاحش، فلو كان السادة على هذه الصفة؛ فكيف يكون الأتباع؟!، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ثانيها: ما قررناه سابقا من أن معنى تدليس الإسناد اصطلاحًا هو: "رواية الشيخ عن شيخه ما لم يسمع منه بلفظ يوهم سماعه ذلك منه"، وهذا غير وارد هاهنا في هذا الموطن، ولا يشبهه من قريب ولا بعيد، ولا هو مطابق للموصوف[١١٣]، وأما الكذب لغةً واصطلاحًا: فهو الإخبار بالأمر على خلاف الواقع، وهذا غير وارد هنا أيضًا.

ثالثها: أن عامة القراء لا علم لهم بالأسانيد؛ كما ورد النص بذلك عن ابن الجزري رحمه الله؛ فقال في ترجمة أبي القاسم الهذلي من غاية النهاية: " وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد فمن ثم حصل الوهم"[١١٤]، وعامتهم ينقلون عن شيوخهم دون نظر، وإنما يريدون اتصال الإسناد وإثبات ما قرؤوا به على شيوخهم، والقليل منهم من يعمل على تجويد إجازاته؛ وليس كل من ترك منهم تجويدها يكون تركه إياه عن عجز منه، ولكن لأمور:

---

[١١٣] قد يعترض بعضهم فيقول: "إن هذا أشبه بتدليس التسوية"، فالجواب: إن تدليس التسوية يكون فيه إسقاط راو –ضعيف أو نحوه– بين روايين قد روى أولهما عن ثانيهما بلفظ يوهم سماع الأول ذلك الحديث بعينه من الثاني إرادة تجويد الحديث أو علو السند، وليس ذلك وارد هاهنا أيضًا؛ لأن من وقع ذلك منه – إن كان موجودًا كما زعم– لم يفعله عمدًا، بل على سبيل الخطأ؛ كما سيأتي بيانه بالتفصيل، ومثله موجود في الكتب الصحاح، وفي كتب القراءات، ولم يوصف أصحابها بهذا الوصف.

[١١٤] انظر: غاية النهاية (ترجمة رقم ٣٩٢٩).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

منها: صحة المنقول في ذاته؛ فإن القرآن ليس كالحديث؛ لأنه متواتر متفق على تواتره وصحته، فلا يحتاج إلى إسناد لإثبات صحته، بل لشرف الإسناد، والشرف حاصل بمجرد الانتساب إلى أهل القرآن.

ومنها: انشغالهم بتجويد القراءة وإتقانها ثم بالإقراء، وهذا يتطلب منهم جهدًا كبيرًا وأوقاتًا طويلةً؛ لأن إخراج قارئ واحد متقن يحتاج فيه الشيخ أن يسمع من الطالب القرآن كله مجوَّدًا مصحَّحًا، وربما احتاج أن يختم عليه الطالب عدة ختمات قبل أن يجيزه، وليس هكذا إسناد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنه مع شرفه يمكن أن تُعطى الإجازة فيه لجماعة، ولو سمعوه مجتمعين مرة واحدة، فمن أجل ذلك ينشغل المقرئ بتجويد القرآن وتلاوته أكثر من عنايته بالأسانيد.

ومنها: الوثوق بما تلقوه عن شيوخهم، وما كتبوا في إجازاتهم إياهم، فمن أجل ذلك تراهم يقتصرون على نسخ إجازاتهم عن إجازات شيوخهم، ولا يغيرون فيها شيئا غير وضع أسمائهم في أماكنها من سلسلة السند؛ حتى إنك ترى في إجازات بعضهم -خاصة المعاصرون- وقرأت على شيخنا فلان، وهو قرأ على شيخنا فلان، وهو قرأ على شيخنا فلان؛ هكذا إلى طبقات عديدة من السند.

ولما قرأت القرآن على جماعة من شيوخي الذين تلقيت عنهم هذا العلم، ورأيت جملةً من الأخطاء في إجازاتهم، وسواء بالتصحيف في أسماء الشيوخ أو بإسقاط في الإسناد، فأمرني بعضهم أن أعيد كتابة صورة الإجازة لهم مصححةً؛ غير أنه من غريب ما وقع لي في ذلك أني نظرت في إجازة شيخنا العلامة المحرر **حامد عبد الخالق الجمسي** رحمه الله وأطلعته على ما فيها من الإسقاطات والتصحيفات؛ فأمرني بإصلاحها، ففعلت، ثم كتبت إجازة نفسي منه على وفق ما صححته ثم أحضرتها معي يوم أن ختمت عليه، وقرأتها عليه كاملةً وهو ممسك

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

بأصل إجازته؛ فكأنه استعظم أن يكون فيها هذا الكم من الأخطاء فأبى أن يعتمد ما صححته، وقال: لا أغيرها عما تلقيته عن شيخي، فقلت: إني إنما فعلت ذلك عن أمركم لي، قال: رجعت عن ذلك، قلت: فلو على الأقل نضيف اسم الشاطبي في الإجازة؛ فإن الطريق المكتوب فيها هو طريق الشاطبي دون طريق غيره،[١١٥] وقد أسقط الكاتب اسمه، فلا أقل من أن يكون مذكورًا في سلسلة السند، وكان معي كتاب النشر، وأطلعته على الإسناد المذكور فيه، كل ذلك وهو يَأْبَى علي تصحيح الإسناد، ويقول: لا أُغَيِّره عن ما هو عليه، وأعطاني الإجازة على الصفة التي ذكر لي أنه تلقاها عن شيخه محمد إبراهيم سالم رحمه الله[١١٦]، وكتب اسمي على أول الإجازة وفي آخرها بيده رحمه الله تعالى ورضي عنه كما كانت عادته في ذلك، وكان ما تلقاه عن شيخه أوثق في نفسه.

فَمَن كان على مثل هذا الحال فإنه يلتمس له العذر، ولا يوصف بالكذب في الرواية والتدليس الفاحش، وتقدم ذكر قول الشيخ العصيمي: "فالثَّلْبُ بالهَذْرِ صنيعة الرُّقَعَاء، والعفو بالعذر نسيكة الحكماء"[١١٧].

---

[١١٥] يعني على ما جرت به عادة الشيوخ من الاقتصار على ذكر إسناد الشاطبي اختصارًا، وحتى في الإجازات التي يكتبونها بطريق طيبة النشر.

[١١٦] ولا أستبعد أن تكون تلك الأخطاء من جهة الكاتب الذي نسخ له الإجازة من إجازة شيخه؛ وكنت أتجهز للسفر، فلم أتمكن من سؤاله الرجوع إلى أصل إجازة الزَّيَّات للشيخ محمد إبراهيم سالم، أو نحو ذلك، واعتمدت في ذلك على شهرة الإسناد ومعرفتي بالصواب، فتناولت إجازته لي على صفتها المذكورة، والله المستعان.

[١١٧] انظر: المشرق بتصحيح سند الإقراء في المشرق، صالح العصيمي (ص ٢٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

رابعها: أن كثيرًا من القراء لا يكتبون إجازاتهم بأنفسهم، بل يعطونها لبعض النساخ ممن قد لا يكون لهم علم بأسماء الرجال أو طبقات الأسانيد فينسخوها على قدر معرفتهم، فيوقعوا فيها الكثير من الأخطاء، وربما لم يقابل بعض الشيوخ إجازاتهم بعد انتساخها؛ بسبب انشغاله بالإقراء، أو ربما عهد إلى بعض أصحابه ليقابلها فلم يحسن مقابلتها، أو ربما قابلها الشيخ وأمر الناسخ بإصلاحها فلم يُحْسِن يصلحها أيضًا، ويعتمد الشيخ على سابق أمره بإصلاحها فلم يُعِدْ مُقَابلتَها، فاستقر فيها الخطأ.

وتقدم في الرسالة السابقة ذكر جملة من الأخطاء في إجازة نور الدين علي بن علي الشَّبْرَامَلِّسِي لأبي العز الْعَجَمِي، مع أن الشَّبْرَامَلِّسِي المذكور إمام من أئمة الدين، ووعاء من أوعية العلم، لا يُعلم له نظير، كما تقدم ذكر طرف من أخباره وسيرته.

خامسها: الحاجة إلى اختصار الأسانيد كلما بَعُد الزمان وتعددت الطبقات، وكثرت الأسماء، وخاصة إذا كان لأحدهم تفريعات في إجازته، وهو الواقع في إجازات العلامة عبد الرحمن الأُجْهُورِي، فإن في شيوخه من الكثرة وفي طرقه من التفريعات ما يجعل الذي يطالع الطبقات بينه وبين الإمام ابن الجزري أو الشاطبي حائرًا لا يدري مواطن تحويل الأسانيد، فلا يتمكن من ضبط طبقاتها ويقع له الأوهام، وتقدم في المقدمة ذكر قول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: "وفي إيراد أسانيد هؤلاء طول، **خصوصًا، وفيها من الخلط ما يحتاج إلى تحرير كبير**"[١١٨]، وغالبًا ما يختصر الأسانيد من لا يُحْسِن ذلك، ولا يَرْجع إلى المتخصص فمن ثم يقع الوهم والغلط، ومن أَكْثَرَ من مطالعة الإجازات القديمة والحديثة رأى عجبًا كثيرًا.

[١١٨] انظر: ثبت زكريا الأنصاري (ص ١٠٧).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

سادسها: أن الإجازات المتداولة بمضمن كتاب طيبة النشر بين شيوخ الإقراء الكبار في مصر من لدن تلاميذ العُبَيْدِي؛ كسلَمونة وإلى كبار المشايخ المتأخرين كالعلامة الزَّيَّات يقدِّمون فيها ذكر طريق الأُجْهُورِي عن عبد ربه السَّجَاعِي عن أبي السماح على ذكر طريق الأُجْهُورِي عن أبي السماح مباشرة، وانظر لذلك على سبيل المثال: إجازة سلَمونة لإبراهيم العطار والخربوطي، وإجازة الدُّري التهامي للكفراوي، وإجازة المتولي للبَنَّا، وإجازة الشِّبِيني للضَّبَّاع، وإجازة الزَّيَّات لعبد الرزاق أو عبد الرازق موسى، وغيرها من إجازات كبار المشايخ؛ وتقديم طريق عبد ربه السَّجَاعِي مع نزوله فيه إشارة إلى أنه الطريق المعتمد عندهم.

والعجب من صاحب المقالات المذكورة فإن شيخه الذي قرأ عليه القرآن العلامة عبد الفتاح المرصفي المصري رحمه الله قد ذكر إسناده في القرآن في كل من العشر الصغرى والكبرى في مقدمة كتابه: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ولم يذكر فيه طريق عبد الرحمن الأجهوري عن أبي السماح البقري أصلًا، بل ذكر طريقه عن أحمد الأسقاطي[١١٩]، مع نزول هذا الطريق عن أكثر طرقه، ولم يستثن صاحب المقالات المذكورة شيخه المرصفي ممن وصفهم بالتدليس من القراء المصريين.

وقد كان هذا كافيا في نقض دعواه التي ادعاها لو نظر في كتاب شيخه المرصفي، وإذا لكفى نفسه شر هذه الدعوى، ولكفى غيره مؤنة الرد عليه.

سابعها: أنه لم يذكر أحد من هؤلاء الأعلام أن الأُجْهُورِي قرأ على أبي السماح أحمد الْبَقَرِي بمضمن طيبة النشر، بل أطلقوا قراءة الأُجْهُورِي عليه دون تفصيل، فلم أقف على أحد ذكر أن الأُجْهُورِي قرأ على أبي السماح بمضمن الطيبة إلا في ظاهر إجازات العلامة السَّمَنُّودِي؛

[١١٩] انظر: هداية القاري، المرصفي (ص ٣٩- ٤١)

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

فإن فيها[١٢٠]: "وقال الأُجْهُورِي: قرأت بها -يعني طيبة النشر- على سبعة مشايخ؛ عبد الله الشيماظي، والأفندي زاده، وأحمدي الأَسْقَاطِي، **والْبَقَرِي**، وعبده السَّجَاعِي والأُزْبَكَاوِي ومحفوظ" (اهـ).

وهذه إجازة غير محررة؛ فإن الأُجْهُورِي لم يقرأ بمضمن طيبة النشر إلا على عبد ربه السَّجَاعِي؛ كما سيأتي بيانه بالتفصيل؛ فإن كان صاحب المقالات المذكورة أراد هذه الإجازة خاصة أو نحوها؛ فلم يُنْصِفْ؛ لأن هذه إجازة واحدة في وسط جملة كبيرة من الإجازات التي لم يذكر أصحابها أن الأُجْهُورِي قرأ على أبي السماح الْبَقَرِي بمضمن الطيبة، بل أطلقوا قراءته عليه، ولم يعيّنوا ما قرأ عليه به؛ وهذا إن كان مُوهِمًا؛ إلَّا أنهم لم يريدوا بذلك تعلية السند كما زعمه صاحب المقالات المذكورة؛ بل أرادوا إثبات اتصال السند وتكثير الطرق.

وكان الذي ينبغي في مثل هذه الحالة لصاحب المقالات المذكورة أن يحمل ذكر طريق أبي السماح على التبعيض، بمعنى أن يُجْعَل طريق الأُجْهُورِي على أبي السماح إسنادًا لبعض طرق الطيبة؛ لأنه لا يخفى أن من قرأ بمضمن الشاطبية والدرة يكون قد قرأ ببعض طرق الطيبة، فيكون إسناد هذا الطريق في طرق الطيبة إسناد جزء من كلٍّ، كأن صاحب الإسناد قال: "وبأعلى من ذلك -يعني طريق عبد ربه السَّجَاعِي عن أبي السماح- ما تضمنه طريق الشاطبية والدرة من القراءة تلا الأُجْهُورِي على أبي السماح الْبَقَرِي دون واسطة، فوقعت له تلك الأوجه أعلى من سائر الأوجه التي زادتها طيبة النشر على كل من الشاطبية والدرة.

وبمثل ذلك يمكن أن يحمل كلام العلامة السَّمَنُّودِي أيضًا، يعني: فيجعل قوله: "وقرأ الأُجْهُورِي بها على سبعة من شيوخه على أن بعضهم تلا بمضمن طيبة النشر كاملا، وهو السَّجَاعِي،

[١٢٠] انظر: إجازات السَّمَنُّودِي (ص ٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وتلا على سائرهم بالبعض؛ لأننا نعلم أنهم رحمهم الله ما أرادوا تزييف الإسناد؛ بل كل منهم كتب ذلك بحسب ما انتهى إليه علمه.

وبهذا أيضًا يتبين أن ما ادعاه صاحب المقالات المذكورة من نزول سند طيبة النشر عن إسناد الشاطبية والدرة من هذا الطريق[١٢١] إنما هو نزول جزئي لا كلي؛ لما تقدم من كون طيبة النشر عبارة عن الشاطبية والدرة وزيادة عليها، فكانت زيادات الطيبة من هذا الطريق المذكور أنزل إسنادًا.

ثامنها: أن ما وصم به صاحب المقالات المذكورة أولئك الأئمة فإنه قد وقع منه؛ لأن إسناد العشر الصغرى من طريق الأُجْهُورِي عن أبي السماح لم يكن فيه ختمةً كاملةً تلاها الأُجْهُورِي عليه؛ بل تلاوةً للبعض وسماعًا للبعض وإجازةً لسائره؛ على ما بيَّنه الأُجْهُورِي في آخر ثَبَته، ولم يطلع عليه صاحب المقالات المذكورة؛ كما تقدم من نظره في أول الثبت وإغفاله النظر في آخره، فقال الأُجْهُورِي رحمه الله في آخر ثبته[١٢٢]: "وأبتدئ أولًا بإسناد القرآن العظيم متصلًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ... فأقول: أروي القرآن العظيم عن مشايخي العظام الأئمة الأعلام؛ الإمام العلامة المقرئ أبي السماح أحمد بن أحمد الْبَقَرِي **قراءة عليه لبعضه، وسماعًا للكثير منه عليه، وبواسطة شيخَيِّ الْمُقْرِئَيْنِ الشيخ عبده والشيخ شمس الدين السَّجَاعِيَّيْنِ؛ كلاهما عنه تلاوةً للجميع**...."[١٢٣].

---

[١٢١] وإنما قلت من هذا الطريق؛ لأن إسناد الطيبة من طريق كل من علي الْبَدْرِي والْمُنَيِر السَّمَنُّودِي شيخي إبراهيم العُبَيْدِي الآخرين يساوي طريق الأُجْهُورِي عن أبي السماح في العلو؛ كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

[١٢٢] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (٩٥- ٩٩).

[١٢٣] ولا يخفى ما في هذا الإسناد من الفوائد؛ نحو: إثبات صحة الإجازة بمجموع طرق التلاوة، فلو أن إنسانًا قرأ على شيخ بعض القرآن، وأكمل على غيره، جاز له إسناد القرآن كله عنهما بمجموع طرقه، ولا

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وعلى ذلك فإن إسناد الشاطبية والدرة من هذا الطريق على مذهب صاحب المقالات المذكورة يعد كَذِبًا في الرواية وتدليسًا من أفحش أنواع التدليس!!، وقد وقع منه عين ما رمى به غيره، وزاد فوقع منه التشنيع على أئمة العلم ومصابيح الهدى؛ لم يرقب فيهم إلًّا ولا ذمةً، وكان الأجدر به أن يعتذر لهم؛ إذًا لوُجِد له العذر كذلك[١٢٤]؛ فإن الجزاء من جنس العمل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكن ليطمئن القارئ إلى أن إسناد العشرة الصغرى وإن نزل من هذا الطريق المذكور فإنه يعود إلى العلو من قراءة الأُجْهُورِي على شيخه محمد الأُزْبَكَاوِي ختمة كاملة، وقرأ الأُزْبَكَاوِي بذلك على محمد بن القاسم بن إسماعيل الْبَقَرِي الكبير، الذي هو شيخ أبي السماح الْبَقَرِي الصغير؛ فيساوي بذلك الأُزْبَكَاوِي أبا السماح في الطبقة، ويرجع الإسناد إلى حاله من العلو بختمة كاملة؛ بل هذه الختمة على الأُزْبَكَاوِي أجل وأفضل من جهة الكيفية؛ فإن الأُزْبَكَاوِي قال في إجازته للأجهوري: "فقرأ -يعني الأُجْهُورِي- عليَّ ختمة كاملة من أولها إلى آخرها من طريق العشرة للإمام ابن الجزري من طريق الدرة؛ مرتلةً مجودةً محررةً عاملةً مظهرةً بينةً مفصلةً، فلم يدع لأحد من القراء العشرة من قليل ولا كثير **قراءة تحرير** وبيان وترتيل وتبيان، بروم وإشمام، وإظهار وإدغام، واختلاس وإشباع، ونقل وإتباع، وتسهيل وتخفيف، وتفخيم وترقيق، خالية من

يلزم أن يختم على شيخ واحد، وقد استعمله الأُجْهُورِي أيضا في ختمته من طريق المغاربة عن كل من شيخيه المغربيين، عبد الله الشياظمي، ومحمد المغربي كما سيأتي، وفيه أيضًا كون السماع وسيلة صحيحة لتحمل القراءات، فلو سمع إنسان غيره يقرأ على شيخ وكان قد جود القراءة على غيره جاز له أن يقرئ ويسند عن ذلك الشيخ الذي سمع القرآن عليه؛ مع بيان طريقة التحمل؛ كما صنع الأُجْهُورِي هاهنا، والله الموفق.

[١٢٤] وفي إجازات صاحب المقالات المذكور من التخليط والغلط الشيء الكثير، ولا يحتاج إلى التعرض له؛ ولا نشغل ذهن القارئ بما لا فائدة فيه، وكان ينبغي عليه أن يحرر تلك الأسانيد التي يكتبها لنفسه ويضع خاتمه عليها، ويصلح ما فيها من الخطأ، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

التحريف والتبديل، سالمة من الزيادة والنقص من ألفاظ الترتيل .." إلى أن قال: "كما أخذته وتلقيته عن الإمام العلامة شيخي وأستاذي؛ شيخ الإسلام والمسلمين، شيخ القراء والمحدثين؛ الشيخ **محمد بن قاسم بن إسماعيل الْبَقَرِي الشافعي** .."[١٢٥] .

فإسناد العشرة الصغرى من هذا الطريق أكمل وأتم، وإن كان طريق أبي السماح معتبرًا أيضًا، وإنما قدمه الأُجْهُورِي؛ لمكان أبي السماح من العلم والفضل.

ولم يفطن صاحب المقالات المذكورة لشيء من هذا، ولا تتبع الأسانيد كما ينبغي، وتعجل الحكم على الأئمة الذين قدم وصفهم بسادتنا المصريين، ومع ذلك لم يسلموا من قلمه، وكان حقهم عليه أن يُخَرِّجَ أسانيدهم بطريقة مُرضيَّة، ويعالج السهو الواقع فيها؛ كما جرت بذلك عادة أهل التحقيق.

ولا أتهم الرجل في نيته، ولكن نما إلى علمي مؤخرًا أنه لم يقرأ بمضمن طيبة النشر على أحد، وكنت لما وقفت على هذه المقالات ولم أكن أعلم ذلك مسبقًا قلت في نفسي: "كيف يتكلم إنسان على أسانيد نفسه بهذه الطريقة من الشناعة؛ وقد جرت عادة الناس على الضد من ذلك؟"، فلما علمت أنه لم يقرأ العشر الكبرى قلت: سبحان الله، فلعل هذا هو الذي دفعه إلى القدح في إسنادها بهذه الطريقة، والله أعلم بما في نفسه، كما ظهر بذلك سبب قصوره في العلم بالتحريرات وأهميتها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فظهر بذلك بطلان جميع ما ذكره صاحب المقالات المذكورة جملة وتفصيلا، وظهر به قصور علمه وقلة اطلاعه، والله الموفق وهو يهدي السبيل.

---

[١٢٥] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (ص ٣٩، ٤٠).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وإتمامًا للفائدة نذكر للقارئ الكريم الأسانيد العوالي التي عليها في الأغلب مدار أسانيد أهل المشرق، وهو:

المبحث الرابع: مدار عوالي أسانيد المشارقة في القراءات

اعلم رحمني الله وإياك أن مدار أعلى أسانيدنا -معشر المشارقة- في القراءة ترجع في الأغلب إلى طريق إبراهيم العُبَيْدِي (ت ١٢٣٣ أو بعدها) عن شيوخه[١٢٦]، وعن العُبَيْدِي المذكور تتفرع أسانيد أهل مصر وأهل الشام:

-فأهل مصر غير الدُّسُوقية وقراء الإسكندرية[١٢٧] من طريق شهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بسلَمونة (ت ١٢٥٩ أو بعدها) عن العُبَيْدِي، وعن سلَمُونة أخذ الدُّري التهامي شيخ كل من المتولي والجريسي الكبير.

-والدسوقية وقراء الإسكندرية من المصريين من طريق علي الحدادي الأزهري عن العُبَيْدِي، وعن الحدادي أخذ عبد الله بن محمد بن عبد العظيم الدسوقي، الذي أخذ عنه عبد العزيز علي كحيل، والفاضلي أبو ليلة (على خلاف في أخذه عنه مباشرة أو بواسطة).

-وأسانيد أهل الشام من طريق أبي الفوز أحمد بن رمضان المرزوقي (ت ١٢٦٢) عن العُبَيْدِي، وعن المرزوقي أخذ أحمدُ الحلواني الكبير.

---

[١٢٦] سيأتي ذكرهم إن شاء الله، واقتصار الناس على طريقه رحمه الله سببه الرغبة في العلو مع الحاجة إلى اختصار الأسانيد؛ كما تقدم، وثم طريق آخر مشهور وهو طريق علي الميهي عن سالم النبتيتي عن علي بن حسين الْبَدْرِي، ولم أتعرض له هاهنا؛ لئلا يطول البحث، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

[١٢٧] أعني قراء مدينة دسوق التابعة لمحافظة كفر الشيخ من البلاد المصرية، وقراء الإسكندرية فالمراد بهم من أخذ عن علي كحيل؛ كالخليجي.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وأما شيوخ إبراهيم العُبَيْدِي فأشهرهم والذي عليه اعتماده هو العلامة عبد الرحمن الأُجْهُورِي (ت ١١٩٨)[١٢٨]، وللأُجهوري المذكور مشيخة كبيرة مطبوعة، وقراءته بطريق طيبة النشر ختمة كاملة هو على شيخه عبد ربه السَّجَاعِي كما تقدم، وقرأ السَّجَاعِي المذكور على أبي السماح أحمد بن أحمد الْبَقَرِي على محمد بن قاسم الْبَقَرِي، وتلا السَّجَاعِي أيضًا على الإِزْمِيرِي؛ كما تقدم.

وقد قرأ الأُجْهُورِي أيضًا عاليًا على أبي السماح الْبَقَرِي؛ لكن قرأ عليه بمضمن الشاطبية والدرة، لا الطيبة، لكن لم يختم عليه كما تقدم، وقرأ الأُجْهُورِي أيضا على جماعة غير هؤلاء المذكورين[١٢٩].

وقرأ العُبَيْدِي أيضًا عاليًا بطريق الطيبة على كل من:

- علي بن حسين الْبَدْرِي (ت ١١٩٩)، وهو على أبي السماح الْبَقَرِي الصغير، ومحمد الأُزْبَكَاوِي على الْبَقَرِي الكبير[١٣٠].

-محمد بن حسن السَّمَنُّودِي المعروف بالْمُنَيِر (ت ١١٩٩) عن علي بن محسن الرُّمَيْلِي، على الْبَقَرِي الكبير.

---

[١٢٨] كما يظهر من كتاب التحارير المنتخبة للعُبيدي المذكور (مطبوع بتحقيق جمال محمد شرف دار الصحابة للتراث بطنطا)؛ والذي أكثر فيه من ذكر تحريرات (تقييدات) الأُجْهُورِي، وذكر كيفية قراءته عليه من طريق الطيبة، وهو كاف في إثبات قراءته على الأُجْهُورِي بمضمن طيبة النشر.

[١٢٩] سيأتي ذكرهم جميعا، وانظر ثبت الأُجْهُورِي (ص ٣١- ٤٤).

[١٣٠] انظر: إجازة حسن بن علي البدري العوضي لأبي مصلح علي بن عطية.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

وقد جرت عادة الشيخ في كتابة إجازاتهم من طريق العُبَيْدِي على تقديم طريقه عن الأُجْهُورِي مع نزوله لمنزلة الأُجْهُورِي من العلم والرواية، حتى إنهم يذكرون عادة جميع شيوخه الذين أخذ عنهم، والمذكورين في ثبته، وهم:

(١)عبد ربه السَّجَاعِي قرأ عليه العشر الصغرى والكبرى.

(٢)وأبو السماح الْبَقَرِي بالصغرى.

(٣) وشمس الدين السَّجَاعِي (؟)[١٣١].

(٤) ومحمد الأُزْبَكَاوِي ختمة كاملة بالعشرة الصغرى.

(٥) والشيخ محفوظ المقرئ ختمة للسبعة.

(٦) وعبد الله الشياظمي، المغربي للسبعة من أوله إلى سورة ق.

(٧) والشيخ خليل المغربي من أول سورة ق إلى آخر القرآن للسبعة؛ إتمامًا لتلك الختمة التي لم يكملها على الشياظمي.

(٨) ويوسف أفندي زاده شيخ القراء بالعاصمة التركية من أول القرآن إلى {المفلحون} من سورة البقرة للسبعة.

[١٣١] في هذا الموضع من ثبت الأُجْهُورِي إبهام في حكاية ما قرأ الأُجْهُورِي على شمس الدين السَّجَاعِي المذكور؛ لأنه ذكر أنه جود عليه القرآن بالروايات، ثم ذكر نص إجازة السَّجَاعِي له، وفيها "أنه قرأ عليه ختمة كاملة بتجويد القرآن وأحكامه على ما ينبغي، وعلى ما يجب رعايته في كلام الله تعالى مع (كذا) رواية الإمام عاصم"، وهذا محتمل أنه قرأ بالروايات؛ لأنه ذكر ذلك ابتداءً، وختم أيضًا ختمة تجويد وإتقان بقراءة عاصم؛ لكن يشكل عليه أنه لم يسم غيرها من القراءات، والله أعلم بحقيقة ذلك.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

(٩) وأحمد بن عمر الأَسْقَاطِي الْحَنَفِي، قرأ عليه شرح الجزرية لزكريا الأنصاري، وأجازه بالروايات[١٣٢].

(١٠) محمد بن محمد بن محمد الْبُلَيْدِي المقرئ المسند المحدث المعمر، ذكره الأُجْهُورِي في آخر ثبته[١٣٣]، وأنه قرأ عليه القرآن، لكن لم يذكر بأي الروايات قرأ عليه.

فهؤلاء من ذكرهم من شيوخه في ثبته، وزاد مرتضى الزبيدي في المعجم المختص[١٣٤]:

(١١) محمد بن علي السراجي الشافعي (ت ١١٥٦ أو بعدها)، قال الزبيدي أن الأُجْهُورِي أخذ عنه علم الأداء.

---

[١٣٢] وقد نص الأُجْهُورِي على ذلك في ثبته، فلا اعتبار بقول من حكى أنه تلا عليه القرآن، فقد وقع كذلك عند بعض المترجمين وفي بعض الإجازات.

[١٣٣] انظر: ثبت الأُجْهُورِي (ص ٩٨)، وفيه أن البليدي المذكور قرأ على البقري الكبير، وعلى أحمد بن محمد البنا الدمياطي صاحب الإتحاف، وعن محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المالكي، وأبي الإمداد خليل بن إبراهيم اللقَّاني، وأحمد بن عمر الأَسْقَاطِي، وأبي العز محمد بن أحمد الْعَجَمِي، والظاهر أن بعض هؤلاء من طريق الإجازة؛ لأن في ترجمته من سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٤/ ١١١) في ذكر شيوخه: "ومحمد بن القاسم بن إسمعيل البقري سمع منه في سنة عشر ومائة قبل وفاته بسنة وهو أعلى ما عند المترجم من مشايخه"، وفيها أيضًا: "وكانت له يد طولى في علم القرآت وله في طريق الجمع مؤلف كبير في كل آية يذكر كيفية الجمع فيها من أول القرآن العظيم إلى آخره"، فهذا يدل على تبحره في القراءات، ولعله أن يكون قرأ بمضمن الطيبة في تلك السنة على البقري الكبير، ويكون الأُجْهُورِي قرأ عليه أيضا بالطيبة، فيعود إسناد الأُجْهُورِي في الطيبة إلى علوه من هذا الطريق، فليحرر جميع ذلك.

[١٣٤] انظر: المعجم المختص، الزبيدي (ص ٣٣٩، ٣٤٠)، وشجرة النور الزكية، مخلوف (١/٤٩٤).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

(١٢) مصطفى بن أحمد بن محمد الخليجي المنصوري شيخ الإقراء بالشام (ت ١١٤٥ أو بعدها)، وذكر الزبيدي أنه أخذ عنه علم القراءات.

وأعلى ما يوصل به إلى الإمام ابن الجزري من طريق طيبة النشر بختمة كاملة هو من قراءة العُبَيْدِي على كل من: علي الْبَدْرِي ومحمد بن الْمُنَيِر السَّمَنُّودِي.

-فأما: علي بن حسين الْبَدْرِي (ت ١١٩٩ هـ) فقرأ على أبي السماح أحمد بن أحمد الْبَقَرِي ومحمد بن علي الأُزْبَكَاوِي كلاهما عن محمد بن قاسم الْبَقَرِي (ت ١١١١ هـ)، عن عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي (ت ١٠٥٠ هـ)، عن كل من: أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن غَانِمٍ المقدسي (ت ١٠٠٤ هـ) وأحمد بن محمد بن محمد المعروف بأَبِي الْحَرَمِ المدني (ت ١٠٠٠ هـ)؛ كلاهما عن أبي الجود محمد بن إبراهيم السَّمَدِيسِي الْحَنَفِي (ت ٩٣٢ هـ)، عن أبي العباس أحمد بن أسد الأُمْيُوطِي (ت ٨٧٢ هـ)، عن الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ).

وقرأ عليُّ بن غَانِمٍ المقدسي أيضًا على شرف الدين عبد الحق بن محمد السُّنْبَاطِي (ت ٨٣١ هـ) على الأُمْيُوطِي على ابن الجزري.

-وأما محمد بن حسن الْمُنَيِّر السَّمَنُّودِي (ت ١١٩٩ هـ) فقرأ على علي بن محسن الرُّمَيْلِي (ت ١١٣٠ هـ أو بعدها)، على محمد بن قاسم الْبَقَرِي بإسناده.

-وأنزل منهما بدرجة قراءة العُبَيْدِي على عبد الرحمن الأُجْهُورِي على عبد ربه السَّجَاعِي على أبي السماح الْبَقَرِي بإسناده المذكور[١٣٥].

[١٣٥] نزولا جزئيًّا لا كليًّا، كما تقدم بيانه؛ لأن الأُجْهُورِي أخذ العشر طريق الشاطبية والدرة عن أبي السماح البقري بالتفصيل الذي تقدم بيانه، وعن محمد الأزبكاوي كلاهما عن البقري الكبير، والشاطبية والدرة جزء من الكبرى، كما تقدم.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

-وأنزل من ذلك بدرجتين قراءة عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي على أحمد بن أحمد بن شرف الدين عبد الحق السُّنْبَاطِي (ت ٩٩٧ هـ) على العلامة شِحَاذَة اليَمَنِي (ت ٩٨٧ هـ)، -وهو والد عبد الرحمن المذكور[١٣٦]-، وقرأ شِحَاذَة على ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطبلاوي (ت ٩٦٦ هـ)، على شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، على جماعة من أصحاب ابن الجزري، منهم: أحمد بن أسد الأُمْيُوطِي المتقدم[١٣٧]، وأبو النَّعِيم رضوان بن محمد العُقبي (ت ٨٥٢ هـ)، وطاهر بن محمد بن علي النويري (ت ٨٥٦ هـ)، وأحمد بن أبي بكر بن يوسف القَلْقيلي (ت ٨٥٧ هـ)،

غير أن أكثر القراء اعتنوا بذكر جميع شيوخ الأُجْهُورِي، حتى ذكروا منهم من لم يقرأ عليه القرآن؛ كالأَسْقَاطِي[١٣٨]، وأخروا ذكر كل من الْبَدْرِي والسَّمَنُّودِي مع علو إسنادهما من طريق الطيبة عن طريق الأُجْهُورِي، وأحسب أن أكثرهم لم ينتبهوا لذلك، وأيضًا لمكانة الأُجْهُورِي من العلم والتحرير والتدقيق، ولما يظهر من اعتماد العُبَيْدِي عليه في كتابه في التحريرات المسمى التحريرات المنتخبة، حيث يذكر مذهبه في كل موضع خالف فيه الأُجْهُورِي تحريرات المنصوري ويذكر ما قرأ به عليه، بخلاف شيخيه الْبَدْرِي والسَّمَنُّودِي فلم أره ذَكَرَهما، إلا إجمالًا كما تقدم ذكره في الرسالة الأولى من هذا الكتاب.

---

[١٣٦] وقد قرأ عبد الرحمن على والده أيضًا جمعًا للسبعة إلى قوله تعالى: {فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد .. الآية من سورة النساء، ثم توفي والده فاستأنف القراءة على تلميذه السُّنْبَاطِي المذكور.

[١٣٧] وفي أخذ زكريا الأنصاري عن الأُمْيُوطِي مقال، ويحتاج إلى مزيد بحث، ولصاحبنا الشيخ فؤاد خطاب الجابري بحث مفيد في ذلك، منشور على صفحة مكنز الأسانيد القرآنية، والله أعلم.

[١٣٨] وتقدم كيف اقتصر الشيخ عبد الفتاح الْمَرْصَفِي على ذكره من بين شيوخ الأجهوري في سنده الذي ذكره في هداية القاري (ص ٣٩).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

حتى انتهى الأمر في هذه الأزمان المتأخرة بسبب طول الأسانيد وإرادة الاختصار إلى اقتصار بعضهم على ذكر طريق الأُجْهُورِي دون الْبَدْرِي والسَّمَنُّودِي، وذلك إنما كان بسبب تقديم سلفهم له، فلم يلحظوا علو سندهما على سند الأُجْهُورِي من طريق طيبة النشر.

ومع أن العلامة الأُجْهُورِي رحمه الله قد استهل أسانيده بذكر تلاوته على أبي السماح الْبَقَرِي؛ لمكانته؛ لكن لم يزل القراء يقدمون ذكر شيخه عبد ربه السَّجَاعِي عن سائر شيوخه؛ لأن قراءة الأُجْهُورِي بطريق طيبة النشر من طريقه خاصة؛ خلافًا لما ادعاه صاحب المقالات المذكورة من كونهم يسندون عن الأُجْهُورِي عن أبي السماح؛ فإن كان هذا قد وقع من بعضهم فليس عامتهم يعتمدونه، وإنما سببه أن كثيرًا ممن يقوم باختصار الأسانيد لا يكونون من أهلها، ولا يرجعون في ذلك إلى أهل الاختصاص، وأن شيوخ الإقراء في الأغلب إنما يكون جل اهتمامهم بوصل السند إلى أقرب شيخ مشهور معروف أسانيده، على ما تقدم بيانه.

يدل عليه أيضًا اعتمادهم لطريق عبد الرحمن بن شِحَاذَة من قراءته على السُّنْبَاطِي صاحب والده بإسناده إلى زكريا الأنصاري عن جماعة من أصحاب ابن الجزري، وإغفال أكثرهم للطريقين المذكورين آنفًا عن عبد الرحمن من قراءته على كل من علي بن غَانِمٍ المقدسي، وأَبِي الْحَرَمِ المدني مع علو ذينك الطريقين بدرجتين عن طريق زكريا الأنصاري المذكور.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

تنبيهات

الأول: طريق شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله مع نزوله إلا أنه أشرف من جهة رجاله، وإن كان طريق اليَمَنِي عن ابن غَانِمٍ أيضا من الشرف بمكان عال؛ لكن مكانة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وجلالة شيوخه الذين أخذ عنهم وكثرتهم جعل القراء يعتمدون طريقه ويقدمونه.

الثاني: في هذا الطريق -أعني طريق زكريا الأنصاري- علة أخرى، وهي أن شيوخه الذين قرأ عليهم ختمة كاملة لم يختموا على ابن الجزري، ومن ختم على ابن الجزري من شيوخ الأنصاري، وهو أحمد بن أسد الأُمْيُوطِي فقط -فيما وقفنا عليه- فإن شيخ الإسلام زكريا لم يختم عليه؛ لكن تلقى الناس طريقه عن ابن الجزري بالقبول؛ بل قدموه في الذكر على ما سواه، ، واعتبروا الاتصال بمجموع الطرق، وإن كان شيء قد سقط من التلاوة فإنه تجبره الإجازة، ويعضده غيره من الطرق المتصلة بالختمات الكاملات، ومحل إتمام الكلام على هذا في غير هذا الموضع، والله الموفق.

الثالث: يعتبر العلو في العشرة الصغرى من طريق الأُجْهُورِي عن أبي السماح الْبَقَرِي، وإن كان لم يختم عليه ختمة كاملة، بل تلا عليه بعضًا وسمع عليه بعضًا، وأجازه بالجميع؛ كما تقدم، كما يعتبر العلو في السبعة من طريق عبد الرحمن بن شِحَاذَة اليَمَنِي عن والده فيما قرأ عليه من القرآن إلى قوله تعالى: {فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ..}، ولا يسقط ذلك من الإسناد، بل كلها طرق صحيحة، والإجازة تجبر جميع ما في ذلك من النقص، خاصة أن هؤلاء جميعًا أئمة ثقات ضابطون قد حصلوا القراءة بطرق أخرى غير المذكورة، وأتموا ختم القرآن من غير وجه، ولا اعتبار بقول من جعل ذلك قادحًا في الإسناد؛ لأن الأئمة عملوا بذلك وارتضوه، وكل خير في اتباع من سلف، وإن كان الإسناد المتصل بالختمة الكاملة من أول السند إلى

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

منتهاه أفضل وأكمل، لكن كل ذلك معمول به، مقبول عند أهل الرواية، والحمد لله الذي جعل في الأمر سعة.

الرابع: لم نقف إلى يومنا هذا إسناد بختمة كاملة متصلة الإسناد تصريحًا من شيوخنا إلى الإمام ابن الجزري بالعشر الصغرى أو بالشاطبية خاصة[١٣٩]، وإنما دخل إسناد الشاطبية عن ابن الجزري ضمن من قرأ عليه بمضمن طيبة النشر -فيما بلغنا-، والأمر في ذلك قريب؛ وليس نفي الوجدان نفيًا للوجود، كما تقدم.

غير أنه يُعلم من ذلك أن الذين يُلزمون القراء بتقييدات ابن الجزري رحمه الله للشاطبية بحجة أننا نقرأ من طريقه خاصة فإن ذلك ذهول منهم وغفلة عن ذلك الفقدان، مع أنه غير صحيح من جهة المنهج، كما تقدم بيانه.

وعلى كل حال فإن تقييداته رحمه الله إنما هي من قبيل الاجتهاد، فهي كتقييدات غيره، كما تقدم في المبحث الثاني؛ إلا أن له رحمه الله المكانة العلمية التي لم تُلحق في هذه الصناعة -فيما نعلمه-، ومن أجل ذلك حصل الاطمئنان إلى جملتها، ولكن ذلك على سبيل الوثوق بتحريره والرضا بتصويره، وأما إيجاب ذلك مطلقًا من غير نظر فإنه غير مرضي، من حيث كون الكثير منه ناشئ عن الاجتهاد والنظر، وهو مظنة الصواب والخطأ؛ كسائر اجتهادات الأئمة من علماء هذه الأمة، رحمهم الله جميعًا، ورضي عنهم وأرضاهم، وألحقنا بهم على خير.

---

[١٣٩] والموجود من ذلك -على ما وقفنا عليه- هو طريق أبي بكر القلقيلي (٧٥٧- ٨٥٧ هـ) عن أبي الفتح أحمد بن محمد العسقلاني (٧٠٤- ٧٩٣ هـ) آخر أصحاب تقي الدين الصائغ شيخ سيوخ ابن الجزري عن الصائغ المذكور (٦٣٦- ٧٢٥ هـ)، عن صهر الشاطبي (٥٧٢- ٦٦١ هـ)، عن الشاطبي، انظر الضوء اللامع (٢٦٣/١)، وثبت زكريا الأنصاري (ص ١٠٢، ١٠٣).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

الخاتمة، وفيها الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

لم يصب صاحب مقالات المسائل الإسنادية في مسألة واحدة مما ذكره فيها.

- فأما مسألة إسناد التيسير من طريق الشاطبي فهو من المعلوم بالضرورة في هذا العلم؛ لا يجهله أدناهم معرفة، وما ذكره في ذلك صاحب تلك المقالات فمسألة وهمية، لا معنى لها في الوجود.
- وأما مسألة إيجاب إسناد تحريرات الإِزْمِيرِي من طريقه فهي كالتي سبقتها في الوهم؛ لأن التحريرات مسألة دراية، ومسائل الدراية لا يحتاج إسنادها إلى صاحبها؛ لأن المطلوب فيها تصور العقل لها ومن ثم حكمه على صحة النقل، على أن إسنادنا إلى الإِزْمِيرِي متصل، كما بيناه في مبحثه.
- وأما مسألة إسناد طريق طيبة النشر من طريق الأُجْهُورِي عن أبي السماح الْبَقَرِي؛ فهي مسألة مخترعة، لأنه لم يُعتمد ذلك في إجازات المشايخ على الصفة التي صورها صاحب تلك المقالات، فإن وجد في بعضها فهو قليل، والاعتبار بإجازات الأئمة المعروفين، لا غيرهم، وقد أسندوها من طريق الأُجْهُورِي عن عبد ربه السجاعي.
- إسناد طريق طيبة النشر لم يزل بنفس العلو كما لو كان الأُجْهُورِي أخذها عن أبي السماح الْبَقَرِي المذكور؛ وذلك من طريق العبيدي صاحب الأُجْهُورِي المذكور عن شيخيه: علي البدري عن أبي السماح الْبَقَرِي المذكور، ومحمد الأُزْبَكَاوِي، والشيخ الآخر للعبيدي: محمد الْمُنَيِر السَّمَنُّودِي عن علي الرُّمَيْلِي جميعهم عن الْبَقَرِي الكبير بإسناده.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

- ما قرره الشيخ صالح العصيمي في كتابه المشرق من عدم صحة أخذ علي بن غانم المقدسي عن أبي الجود السمديسي فإن ذلك غير صحيح، ولم يستوعب الشيخ المصادر التي ذكر فيها أخذه عنه، كذلك استعمل دليلًا للنفي لم يرد فيه نفي أصلًا، كما أنه لا يقوى دافعًا أمام كل تلك الأدلة المثبتة لقراءته عليه، كما أغفل الشيخ جملةً من الأصول التي يجب أن تعتبر في نحو هذا، منها الأصل الجمع بين مختلف النصوص، ومنها عدم الذكر ليس ذكرا للعدم، ومنها المثبت مقدم على النافي، وغير ذلك.

التوصيات:

- ضرورة جمع ما يمكن من إجازات القراء وإعادة النظر فيها وترتيبها، ونشرها، وبيان ما صح مما فيها مما لم يصح من أهل التخصص العارفين بذلك.
- التأني فيما يقف عليه الباحثون مما يُرى أنه من أخطاء الأئمة المتقدمين؛ فلعل أن يكون له وجه صحيح.
- إنزال أهل العلم منازلهم التي أنزلها الله عز وجل، وتجنب التشنيع عليهم، والاعتذار لهم فيما وقع من تقصير منهم؛ لأنهم بذلوا وسعهم في إتقان علومهم، وفي نقل ما بلغهم من العلم إلى من بعدهم، ولأن التقصير لا يخلو منه عالم.

والله تعالى الموفق، وهو يهدي السبيل.

وكتبه الفقير إلى عفو ربه: **عمرو بن عبد الله الحلواني المصري، عفا الله عنه وعن والديه وجميع المسلمين**. بمدينة حُلوان من الديار المصرية.

وكان الفراغ منه في الثامن عشر من شهر صفر من سنة ١٤٤٧، الموافق ٢٠٢٥/٨/١٢.

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المراجع والمصادر

النشر في القراءات العشر، للإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: أيمن سويد، دار الغوثاني.

الدرة المضية، ابن الجزري، أيمن سويد، مكتبة ابن الجزري.

غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري المذكور، تحقيق عمرو الحلواني، دار اللؤلؤة.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (المتوفى: ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، تحققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت.

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: ١٠٦١هـ)، خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد الْمُحِبِّي الْحَمَويّ الأصل، الدمشقي (المتوفى: ١١١١هـ)، دار صادر – بيروت.

فوائد الارتحال، المحبي المذكور، عبد الله الكندري، دار النوادر.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

ديوان الإسلام، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ)، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

ثبت زكريا الأنصاري، السخاوي، تحقيق: محمد إبراهيم الحسين، دار البشائر.

إرشاد المريد، ثبت عبد الله الْكُوبْرِيلِي، مخطوط.

ثبت أحمد بن عمر الأَسْقاطي، كفاية الطالب القنوع، مخطوط.

ثبت الأُجْهُورِي، الزبيدي، محمد عوامة، مكتبة البابطين.

المعجم المختص، الزبيدي، نظام اليعقوبي، ومحمد ناصر العجمي، دار البشائر.

مشيخة أبي المواهب الحنبلي، محمد مطيع الحافظ، دار الفكر المعاصر.

مشيخة ابن العجمي، محمد عوامة.

المشرق بتصحيح سند الإقراء في المشرق، صالح العصيمي، المعارف القرآنية.

إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، إلياس البرماوي، دار الندوة.

كشكول ابن شعبان، مصطفي بن شعبان الوراقي، دار اقرأ.

شيخ القراء إبراهيم العبيدي، مصطفى الوراقي، دار الحديث الكتانية.

مجموعة إجازات:

إجازة أبي السماح، لعلي بن كزبر، مخطوط، الظاهرية ٣٩٣٩.

إجازة الدري التهامي للكفراوي.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

إجازة المتولي للبنا بالأربع عشر.

إجازة سلمونة ليوسف أفندي الخربوطي بالأربعة عشرة في شعبان سنة ١٢٥٧ هـ.

إجازة سلمونة لإبراهيم العطار بالشاطبية والدرة في ربيع الأول سنة ١٢٥٤، دار الكتب المصرية رقم ٩٥ تيمور.

إجازة الدري التهامي لمحمد بن عبد الرحمن في العشر الصغرى في جمادى الأولى سنة ١٢٦٥ هـ.

إجازة أبي الفضائل حسن بن علي البدري العوضي لأبي مصلح علي بن عطية، المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية، بوزارة الأوقاف المصرية برقم ١٩٤٧.

إجازة ابن الحمصاني لمحمد بن كمشبغا سنة ٩٧١ هـ، مخطوط مكتبة تشستربيتي.

إجازة الفناري لصادق بن يوسف، مخطوط السليمانية، طاهر أغا، برقم ٥٠.

إجازة عباس الآمدي لأحمد جميل الآمدي.

إجازة إبراهيم حقي لخليل زاده.

وغير ذلك من الإجازات.

والحمد لله رب العالمين.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية